# الطوفان

## الحرب على فلسطين في غزة

عزمي بشارة

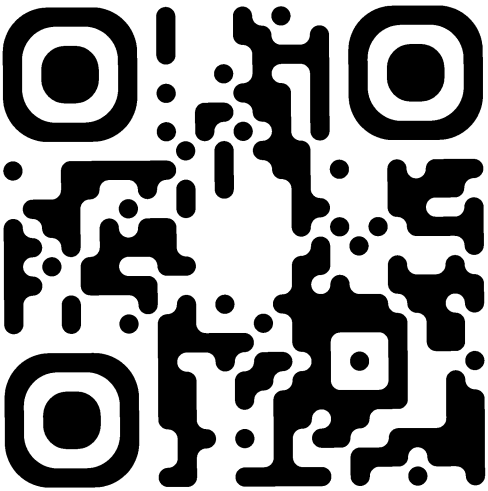

سجل في مكتبة
اضغط الصفحة
**SCAN QR**

# الطـوفـان

## الحرب على فلسطين في غزة

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بشارة، عزمي

الطوفان: الحرب على فلسطين في غزة/ عزمي بشارة.

183 صفحة؛ 22 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 169-171) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-614-9

1. الحرب على غزة، 2023-2024. 2. النزاع العربي الإسرائيلي. 3. غزة (فلسطين) - أحوال سياسية. 4. فلسطين - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948-. 5. القضية الفلسطينية. 6. المقاومة الفلسطينية. أ. العنوان.

956.94055

العنوان بالإنكليزية

**The Flood: The War on Palestine in Gaza**

*by Azmi Bishara*

مكتبة
t.me/soramnqraa

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 37 9918 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2024

# الطوفان

## الحرب على فلسطين في غزة

مكتبة
t.me/soramnqraa

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

# المحتويات

مكتبة
t.me/soramnqraa

**قائمة الجداول والأشكال** ..... 7

**مقدمة** ..... 9

**الفصل الأول: عملية طوفان الأقصى والحرب على غزة**
**(تقييم في خضم الأحداث)** ..... 11

عن الخلفية بإيجاز شديد ..... 11

عملية طوفان الأقصى ..... 18

الحرب الإسرائيلية ودوافعها 37

الخسائر الإسرائيلية ..... 52

عن مخططات ما يسمى "اليوم التالي" ..... 62

الجريمة ..... 70

**الفصل الثاني: قضايا أخلاقية في أزمنة صعبة** ..... 83

**أولًا:** عن الأخلاق والهوية في هذا السياق ..... 94

**ثانيًا:** حق الدفاع عن النفس ..... 98

**ثالثًا:** مسألة الشر المطلق ..... 100

**رابعًا:** ليس قتل المدنيين الفلسطينيين عارضًا جانبيًا للحرب ..... 104

**خامسًا:** أخلاقية حق المقاومة وأخلاقية الأفعال
التي قد تُرتكب باسم هذا الحق ..... 107

**سادسًا**: قصف المستشفيات والمدارس ..... 110
**سابعًا**: نقاش مع هبرماس حول الأحكام الأخلاقية
والمصطلحات القانونية ..... 112
**ثامنًا**: بشأن الهولوكوست ..... 119
**تاسعًا**: بشأن الكيل بمكيالين والسؤال عما جرى للقيم الكونية ..... 124

**الفصل الثالث: الحرب على غزة:**
**السياسة والأخلاق والقانون الدولي** ..... 129
**أولًا**: السجال العجيب بشأن المصطلحات ..... 137
**ثانيًا**: تعريف الإبادة الجماعية في المواثيق الدولية ..... 140
**ثالثًا**: أمثلة على النيّات المبيَّتة ..... 147
**رابعًا**: بشأن حق الدفاع عن النفس في المواثيق الدولية ..... 150

**الفصل الرابع: الحرب على غزة وأسئلة المرحلة** ..... 153

**المراجع** ..... 169

**فهرس عام** ..... 173

# قائمة الجداول والأشكال

## الجداول

(1-1): قتلى ومصابون بين الجنود الإسرائيليين خلال الفترة
7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 - 18 نيسان/ أبريل 2024 ..... 52

(1-2): الاستثمار في إسرائيل خلال الفترة
الربع الأول 2021 - الربع الرابع 2023 ..... 54

(1-3): إجمالي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب الإسرائيلية
على قطاع غزة، بحسب القطاعات،
ومقارنةً بالخسائر الناجمة عن حربَي 2014 و2021 ..... 80

## الأشكال

(1-1): هل سينتصر الجيش الإسرائيلي في الحرب؟ ..... 41

(1-2): هل سينتصر الجيش الإسرائيلي في الحرب؟
وهل ستتحقق الأهداف؟ وهل سيزول التهديد؟ ..... 41

# مقدمة

مكتبة
t.me/soramnqraa

يناقش الكتاب موضوعًا يعيشه كاتبه وقرّاؤه أثناء تأليفه، ويبحث في حدثٍ كبير ممتد لم تُعرف خواتيمه بعد، ويصعب الإلمام بجميع مكوّناته وآثاره. وهكذا يجب أن يُقرأ. صحيح أنّ الكتابة عن بعض جوانب الظاهرة الاجتماعية من مسافة زمنية أبعد تكون أيسر وأكثر فهمًا لوزن التفاصيل والوقائع وأهميتها في التحليل الشامل، وأكثر إلمامًا بحقائق لا تُرى قبل انجلاء غبار مرحلةٍ ما. لكن للقرب الزمني، أو معايشة الحدث، فضائل أيضًا، إذا كان الكاتب مدركًا حدود موقعه هذا، ومتمسكًا بالانحياز إلى الحقيقة على الرغم من منطلقاته ودوافعه القيمية.

يصدر هذا الكتاب بالتوازي مع صدور الترجمة العربية لكتابي **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة** في خضمّ الحرب على قطاع غزة، التي تحوّلت إلى حرب إبادة ليس وفقًا للفهم الشائع للّفظ فحسب، بل أيضًا بموجب تعريف المصطلح "جينوسايد" في القانون الدولي من منظور رافعي دعوى ارتكاب جريمة الإبادة على إسرائيل، وذلك لناحية حجم الجرائم المرتكبة وفظاعتها والغاية منها. وعلى هذا، يجري التداول في محكمة العدل الدولية في لاهاي. وقد راجعتُ ترجمة الكتاب أثناء الحرب، ووقفت حائرًا إزاء مسألة إصداره من دون كتابة فصل عن الحرب الجارية؛ إذ لا يصحّ أن تتجاهل الترجمة العربية حربًا شاملة كالتي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، حتى لو كانت ترجمة لكتاب صدر قبل نشوبها بعامين، ورغم أن استمرارها يصعّب الكتابة عنها بأسلوب علمي؛ فعلاقة الحرب المباشرة والوثيقة بموضوع الكتاب تتغلب على هذين الاعتبارين، كما أن الأحداث الكبرى التي نشهدها بدأت تأخذ منحى المنعطف التاريخي.

وبعد أن استُثني خيار تجاهل الحدث الضخم، تبقّى أمام الكاتب خياران: الأول هو إدخال إضافات على فصول الكتاب، ما قد يجعل الترجمة غير وفية للأصل؛ والآخَر هو إضافة فصل في نهايته يتميز بأنه "محدود الضمان" قبل اتضاح نتائج الحرب، وقد يورِّط فصل كهذا الكتاب كله بهذه السمة. ولذلك اخترت مسارًا ثالثًا هو إضافة فصل، ولكن من خارج الكتاب، ضمن كتاب أصغر يُرفق به[1]، ويمكن أيضًا قراءته منفردًا. وقد وضعت هذا الفصل، وهو أطول فصول الكتاب، في بدايته، وأضفت إليه ثلاثة نصوص أخرى متفاوتة الحجم، نشرتها أثناء الحرب، وهي تكمّله في معالجة قضايا لا يتوسّع في تناولها؛ فأحدها، مثلًا، ذو طابع فلسفي متعلق بالموقف الأخلاقي من الحرب. بهذا، ليس ترتيب الفصول كرونولوجيًا، إذ يبدأ بالفصل الذي كُتب متأخرًا، وينتهي بمحاضرة أُلقيت في الدورة الثانية للمنتدى السنوي لفلسطين (شباط/ فبراير 2024) وتصلح خاتمة، في رأي الكاتب؛ فهي تلخّص رؤيته للحرب ولعملية طوفان الأقصى. ونأمل أن يتفق القارئ مع الكاتب في أنّ قراءة هذا الكتاب للأحداث الجارية تؤكد صحة تحليلات كتاب **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة** واستنتاجاته، بوصفه مؤلَّفًا في تاريخ القضية الفلسطينية، مع أن الهدف من كتابة هذا الكتاب هو فهم ما يجري، والحفاظ خلال ذلك على ذاكرة ضحايا هذه الحرب، عسى أن يسهم في ألّا تذهب معاناتهم هباء.

لا يطمح هذا الكتاب الصغير إلى البحث في تاريخ منفصل لقطاع غزة، ولا في تاريخ القضية الفلسطينية؛ فهو يكمّل الكتاب المترجم، الذي يمكن العودة إليه لفهم الخلفيات التي لا يحيط هذا الكتاب بها.

وفي الختام أشكر كلًّا من إسراء البطاينة وإيهاب محارمة على المساعدة في إعداد الأشكال والجداول، والزملاء غسان الكحلوت ومحمد المصري على قراءة النص، كما أشكر كل من أسهم في إصداره بهذه السرعة في قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث في الدوحة وبيروت.

(1) لأن الكتاب المترجم لم يُطبع قبل تحرير هذا الكتاب، فإننا نستند إليه من دون ذكر رقم الصفحة، وإنما يُذكَر رقم الفصل وتفريعاته، ويُستشهَد أيضًا برقم الصفحات من النسخة الإنكليزية الصادرة عن دار نشر هيرست (Hurst Publishers) عام 2022 بعنوان *Palestine: Matters of Truth and Justice*.

# الفصل الأول

# عملية طوفان الأقصى والحرب على غزة (تقييم في خضم الأحداث)

## عن الخلفية بإيجاز شديد

انسحبت إسرائيل من قطاع غزة بقرار من أريئيل شارون عام 2005. وكان هدف شارون إحباط خارطة طريق أميركية تبنّتها الرباعية الدولية، ومصدرها إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وقد ظهرت فيها فكرة الدولة الفلسطينية على نحوٍ واضح، لأول مرة بعد الانتفاضة الثانية. أراد شارون القيام بخطوة راديكالية تستدعي دعمًا كاملًا من الولايات المتحدة الأميركية والتخلّي عن خارطة الطريق التي طرحها بوش الابن وعن الدولة الفلسطينية، والتخلّص في الوقت ذاته من "عبء ديموغرافي"، ومن الاحتكاك المباشر ببيئة مقاوِمة.

من ناحية أخرى، سوّقت إسرائيل هذه الخطوة بوصفها خاتمة احتلال قطاع غزة، ومن ثم انعدام المبررات لأن يكون القطاع منطلقًا لأي عمل مسلح ضد إسرائيل. وما زالت حجة الانسحاب من جانب واحد تتكرر مثل لازمة في الدعاية الإسرائيلية، التي تصم المقاومة بالإرهاب، وتحذّر من عواقب أي انسحاب مقبل من الضفة الغربية لأنه لن يوقف الكفاح المسلح. والحقيقة أن في ما عدا أن الانسحاب لم يحصل ضمن اتفاق، فضلًا عن اتفاق على حل عادل لقضية فلسطين، فإن هذه اللازمة الدعائية تتضمّن مغالطتين: **الأولى** أن "الإرهاب" غير متعلق بالاحتلال، فهو يستمر على الرغم من انتهاء الاحتلال، ومن ثم لا معنى لإنهائه. لكن غزة ليست وطنًا قائمًا بذاته، بل هي جزء من فلسطين،

ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تحديدًا، ومن ثم، فإن انسحاب إسرائيل من جزء من هذه المناطق لا يعني نهاية الاحتلال. لنتخيل، مثلًا، أن تحتل قوة أجنبية منطقة واسعة جنوب فرنسا، ثم يخطر لها أن تنسحب من مرسيليا وتحاصرها من الخارج وتبقى في مدينة ليون! هل ينتفي حينئذ أيّ مبرر لمقاومة مرسيليا الاحتلال؟ تصوّر أن تحتل قوة ما شمال بريطانيا! فتنسحب من ليفربول وتحاصرها من الخارج، ولكنها تُبقي على احتلالها مانشستر مباشرة، فهل تعدّ ليفربول حينئذ منطقة مستقلة محررة لا حق لها (ولا واجب عليها) في مقاومة الاحتلال؟ أما المغالطة **الأخرى**، فتكمن في اعتبار أن غزة نفسها لم تعد محتلة. لقد ظلت إسرائيل قوة احتلال في غزة من خلال تحكّمها في حركة سكانها وفي كل ما يدخل إليها ويخرج منها، وفي بحرها وأجوائها، وحوّلتها إلى معسكر اعتقال كبير هو الأكبر في العالم ، حيث يُسجَن فيه أكثر من مليونَي فلسطيني. ولا شك في أن لمصر دورًا في ذلك، إذ إنها أسهمت في فرض الحصار[2] منذ عام 2007؛ بحجة عدم وجود قوة فلسطينية رسمية تمثّل السلطة في الجانب الآخر من معبر رفح. لا ننسى أنّ 70 في المئة من سكان قطاع غزة كانوا حين احتلته إسرائيل عام 1967 لاجئين هُجّروا من قراهم ومدنهم حينما احتُلت عام 1948. بقيت هذه التركيبة السكانية على حالها، بمعنى أن غالبية سكان غزة من اللاجئين الذين يعيشون على مسافة كيلومترات معدودة من القرى التي هُجِّروا منها، وهي مكون أساسي في القضية الفلسطينية التي لم تقارَب، فضلًا عن أن تُحَل، بقرار شارون الانسحاب من القطاع من دون اتفاق، أو تسوية عادلة، أو عادلة نسبيًا.

لم يَغمُر الطوفان الأرض من العدم. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش: "من المهم أن ندرك أن هجمات حماس لم تحدث في فراغ، وأن هذه الهجمات لا تبرر لإسرائيل القتل الجماعي الذي تشهده غزة"[3]. لقد عانى قطاع غزة حصارًا خانقًا مديدًا استمر منذ عام 2007. وكانت أهم مظاهره

---

(2) أغلقت مصر معبر رفح إغلاقًا تامًا مدة خمس سنوات منذ أن سيطرت حماس على السلطة في قطاع غزة.

(3) The United Nations, "Secretary-General's Remarks to the Security Council - on the Middle East," 24/10/2023, accessed on 14/11/2023, at: https://cutt.ly/Wee7KtnQ

عرّضت هذه الجمل غوتيريش لحملة تحريضية من إسرائيل وممثلها في الأمم المتحدة.

تقييد حركة الناس بعد أن أعلنت إسرائيل القطاع في ذلك العام منطقة معادية، والسماح للغزّيين بالخروج في حالات استثنائية فحسب، من مثل تلقّي علاج طبي، وغيره[4]، ومنع دخول كثير من السلع إليه، سواء أكانت مواد أولية للبناء والصناعة أم أغذية وأدوية وغيرها، بموجب قائمة إسرائيلية طويلة من المحظورات، بحجة أن لها علاقة، وإن كانت بعيدة وغير مباشرة، بمتطلبات بناء الأنفاق، أو لوجود احتمال، ولو كان ضئيلًا، لاستخدامها في صناعة الصواريخ والقذائف[5]. وقيّدت إسرائيل دخول الوقود لتوليد الكهرباء ولاغراض أخرى، بعد أن قُصِفَت محطة توليد الكهرباء الرئيسة في غزة في 28 حزيران/ يونيو 2006[6]. وأصبح التيار الكهربائي متقطّعًا في غالبية ساعات اليوم. وأدى التحكم في المواد الخام وقطع الكهرباء عمليًّا إلى انهيار قسم كبير من المرافق الإنتاجية في القطاع، إضافةً إلى قصفٍ متكرر للمناطق الزراعية. ونشأت بطالة غير مسبوقة تصل نسبتها إلى ثلثَي قوة العمل.

أصبح قطاع غزة معتمِدًا كليًا على ما يدخل إليه من إسرائيل عن طريق المعابر كمعبرَي بيت حانون-إيرز وكرم أبو سالم. وتتحكم إسرائيل في اقتصاده وحياة سكانه تحكمًا شبه كامل، يخفف من وطأته انفراج ناجم عما سُمّي "اقتصاد الأنفاق"، وذلك بتوسيع شبكة الأنفاق السرية التي تصل القطاع بمصر، والتي استُخدمت لا لإدخال الأسلحة ومواد صناعة المتفجرات وغيرها فحسب، بل أيضًا للتجارة واستيراد البضائع، بحيث أصبحت مصدرَ دخل أساسيًا لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"[7]. وقد تعرّضت الأنفاق مرات عدّة للتفجير

---

(4) مع تسهيلات قليلة في السنوات الأخيرة بعد أحداث الشيخ جرّاح في القدس، ومعركة سيف القدس عام 2021، وتسهيلات أخرى نسبية من الناحية المصرية على معبر رفح والتحكم في دخول المواد المختلفة. ينظر: "بعد 'تقييم' الأوضاع الأمنية.. الاحتلال يقرّر 'رفع بعض القيود' عن غزة"، **التلفزيون العربي**، 1/ 9/ 2021، شوهد في 7/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/7ee7Zlpz

(5) "Damage to Trade between the Gaza Strip and the West Bank as a Result of the Separation Policy," Gisha-Legal Center for Freedom of Movement, May 2010, accessed on 8/5/2024, at: https://cutt.ly/Bee7ZJdH; "Partial List of Items Prohibited/Permitted into the Gaza Strip," Gisha-Legal Center for Freedom of Movement, May 2010, accessed on 8/5/2024, at: https://cutt.ly/Pee7XeSA

(6) غسان الكحلوت، "انحسار الفضاء الإنساني في غزة تحت الحصار"، **سياسات عربية**، مج 8، العدد 45 (تموز/ يوليو 2020)، ص 71.

(7) كتب طارق بقعوني أن اقتصاد الأنفاق أفاد أساسًا نخبة حماس الحاكمة أكثر من إفادة القطاع التجاري في غزة. وقدّر أن عدد الأنفاق في عام 2008 كان أكثر من 500 نفق، وأنها أدخلت شهريًا في =

وضخّ مياه البحر من الجانب المصري[8]، مع وجود أطراف مصرية مستفيدة منها أيضًا.

في المجمل، أصبحت إدارة قطاع غزة، الذي تعرّض لحروب عدّة، كالحرب في 2008-2009 التي استمرّت 21 يومًا، والحرب في عام 2012 التي استمرّت 8 أيام، والحرب في عام 2014 التي استمرت 50 يومًا، إضافة إلى عدد من الاشتباكات، منها في عامَي 2021 و2022، تُشكّل عبئًا حقيقيًا على أيّ حركة سياسية، فضلًا عن حركة مقاومة؛ فحكومة حماس في غزة غير معترَف بها، وليس للمجتمع الدولي علاقة مباشرة بها، ما جعل التعامل بها يقتصر على علاقات تُدار عبر وسطاء.

يقدّم غسان الكحلوت غزة مثالًا على "انحسار الفضاء الإنساني"؛ فأهلها لا يحصلون على ما يستحقون من إغاثةٍ ومساعداتٍ لأسباب غالبيتها سياسية[9]. وعمومًا، اشترطت الجهات المانحة الدولية أن تدير السلطة الفلسطينية المَرافق والوزارات التي تقوم تلك الجهات بتمويلها. ويضرب الكحلوت أمثلة على عدم التزام المانحين بتعهداتهم المالية[10]؛ فبعد الحروب المشار إليها آنفًا، تلقّت إدارة قطاع غزة وعودًا لإعادة الإعمار وتخفيف الحصار، لكن لم ينفَّذ معظمها. وما كان ذلك في الغالب نتيجة عدم الإيفاء بالالتزامات فحسب، وإنما أيضًا نتيجة قيود فرضتها إسرائيل على استيراد مواد البناء وغيرها. ويرتبط ذلك أيضًا بالتهميش الذي تعرضت له قضية فلسطين في السنوات الأخيرة، والذي لم يستهن بمعاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال في الضفة الغربية وبالسلطة في رام الله فحسب، وإنما استخف أيضًا بشقاء غزة المتواصل، ما كان يدفعها إلى

---

= ذلك العام نحو 36 مليون دولار لحماس. في:
Tareq Baconi, *Hamas Contained: The Rise and Pacification of Palestinian Resistance* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2018), pp. 142, 153.

(8) أفادت رويترز في تقرير لها في 18 شباط/ فبراير 2013، بأنباء إغراق مصر للأنفاق. ينظر:
Paul Taylor & Yasmine Saleh, "Egypt Flooded Tunnels to Cut Gaza Arms Flow: Aide," *Reuters*, 18/2/2013, accessed on 9/5/2024, at: https://cutt.ly/uee7V1iH;

ليتبيّن بحسب صحيفة **ذي نيويورك تايمز** أن السلطات استخدمت المياه العادمة في هذه العملية. ينظر:
Fares Akram & David D. Kirkpatrick, "To Block Gaza Tunnels, Egypt Lets Sewage Flow," *The New York Times*, 20/2/2013, accessed on 9/5/2024, at: https://cutt.ly/vee51iYn

(9) الكحلوت، ص 71.

(10) المرجع نفسه، ص 75-76.

لفت نظر العالم إلى محنتها مرة بعد أخرى بتدابير شتّى، منها إطلاق صواريخ مثلًا.

في الأعوام التي سبقت عملية طوفان الأقصى، تكثّف النشاط الاستيطاني وتوسعت المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، وازداد بناء البؤر الاستيطانية وارتفعت وتيرة عمليات اقتحام المسجد الأقصى، ولا سيما في عام 2022، خصوصًا بوجود الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ البلاد[11]. وأصبح فيها مستوطنان يتولّيان عمليًّا الضفة الغربية وقطاع غزة، هما وزير المال بتسلئيل سموطريتش ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير (المسؤول في الحقيقة عن الأمن الداخلي والشرطة وحرس الحدود ومصلحة السجون وغيرها من أذرع الأمن)، فتُخصّص من خلالهما الميزانيات للمستوطنات. لقد شمل التحوّل السياسي الأيديولوجي، وحتى الديموغرافي، في إسرائيل توسّعًا كبيرًا لنفوذ الحركات الدينية الصهيونية التي تُدخِل الاعتبارات الدينية في قراراتها السياسية، وتشارك لا في الاستيطان فحسب، وإنما أيضًا في التطوّع في صفوف الجيش والوحدات القتالية، والخدمة حتى في قيادات هذه الوحدات. وأصبح أتباع الصهيونية الدينية أكثر فئات المجتمع الإسرائيلي تحفّزًا واندفاعًا للخدمة الوطنية، إذ حلّوا مطرح شاغلي هذه الفئة سابقًا، وهم أبناء الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية العمالية الأخرى.

تفاقمت حدة القمع في الضفة الغربية بين عامَي 2022 و2023 مع ازدياد خلايا الكفاح المسلح في مناطق مختلفة من الضفة، التي عرفت اقتحامات لم تشهدها منذ الانتفاضة الثانية في البلدة القديمة في نابلس وجنين وطوباس ومخيمي طولكرم ونور شمس، وغيرها[12]. وصدرت تعليمات واضحة بإساءة التعامل مع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ومصادرة مكتسباتهم على مستوى حياتهم في السجن[13].

---

(11) للتفاصيل والأرقام، ينظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(12) محمود الرنتيسي، "تطور المقاومة في الضفة الغربية"، **الجزيرة نت**، 22/ 8/ 2023، شوهد في 9/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/see502gj

(13) وفق ما ورد في التقرير السنوي الصادر عن مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز وادي حلوة - القدس)، شهد عام 2022 كثيرًا من التّحولات على صعيد واقع عمليات الاعتقال التي نفّذتها قوات =

جرى هذا كلّه في الوقت الذي تواصلت جهود الولايات المتحدة في العمل على تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل، من دون حلّ للقضية الفلسطينية. واستنادًا إلى هذه الخلفية، تُقرَأ عملية طوفان الأقصى، وإنْ ليست (أي الخلفية) سببًا مباشرًا، فهي شرط الفهم والتفسير. صحيح أنها لا تقود بالضرورة إلى قرار تنفيذ مثل هذه العملية، ولكن لا يجوز إقصاؤها عن تحليل الدواعي والأهداف؛ فقيادة حماس في غزة اتخذت القرار (الذي لم تعرف به قيادة حماس السياسية في الخارج، كما يبدو لي) على هذه الخلفية، إضافة إلى عدم تنفيذ إسرائيل أيَّ التزام من التزاماتها المتعلقة بتخفيف الحصار بعد الحروب المختلفة. خلال هذه الفترة، ومنذ أن استقر حكم حركة حماس لقطاع غزة، ازداد ثقل قيادات قطاع غزة في هيئات حركة حماس عمومًا، كما تنامى تأثير كتائب القسام داخل قيادات حماس في القطاع بسبب مركزية الصراع مع إسرائيل وخضوع الاعتبارات الأخرى لها. وعبّرت قيادة القسام عن تأثيرها الحاسم في دعمها الكامل لاختيار يحيى السنوار قائدًا لحماس في القطاع. وقد أصبحت قيادة القطاع بدورها الأكثر وزنًا بين قيادات أقاليم الحركة الثلاثة (الضفة الغربية، قطاع غزة، الخارج). كما شملت الدفعة الأخيرة من قيادات الحركة في الخارج شخصيات قادمة من غزة، وجسَّد ذلك انتخابُ إسماعيل هنية رئيسًا لمكتبها السياسي.

يمكن تفسير قرار التخطيط لمثل هذه العملية وتنفيذها بتلقين إسرائيل درسًا على الخلفية المذكورة. ويمكن أيضًا إضافة التصدّي لتهميش قضية فلسطين، وإعادتها إلى مركز الاهتمام الإقليمي والدولي. ولكن يصعب الحفاظ على عقلانية التحليل من دون افتراض أنّ أصحاب القرار لم يتوقعوا مثل هذا الرّد الإسرائيلي،

---

= الاحتلال الإسرائيلي، فكان الأكثر دموية، إذ ازدادت العقوبات الجماعية ضد بلدات بأكملها، مثل بلدة سلواد. وصعّد الاحتلال في ذلك العام عمليات إطلاق النار على المعتقلين أثناء اعتقالهم وقبله، إذ كان عام 2022 الأعلى من حيث أعداد الجرحى منذ عام 2015. وبيّن التقرير السنوي أن سلطات السجون اتبعت سياسات إساءة المعاملة والإذلال في حقّ الأسرى والمعتقلين، "وشكّلت جريمة التعذيب إحدى الجرائم والسياسات الثابتة التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي بحقّ الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلال العام 2022". يُنظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **التقرير السنوي لمؤسّسات الأسرى وحقوق الإنسان للعام 2022 حول الأسرى (2022)**، شوهد في 9/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/9ee58R2Y

لأن افتراض معرفة حجم الرد يعني أن عملية طوفان الأقصى هي عملية استشهادية أو انتحارية للحركة، ولا أساس إطلاقًا لمثل هذه الفرضية. ربما كان لدى أصحاب القرار إيمان فعلي بأن الصدمة الناجمة عن حجم العملية والقدرات التي خططت لها ونفذتها في ظل حصار مديد وخانق سوف تُحدث أثرًا في إسرائيل وفي الشعوب العربية والمسلمة. ولا نستبعد وجود عناصر دينية إيمانية في القرار، من نوع اقتناع قواعد كبيرة في حركة حماس بالمعيّة الإلهية والتوفيق الإلهي[14].

**وقد تأكد بعد هذه العملية أن فرضية تغلّب مكوّن السلطة في حركة حماس على مكوّن المقاومة، بحيث تُحتَوى المقاومة لصالح مواصلة حكم غزة، كانت متسرعة؛ فقد قاد الوجود ذاته في السلطة ومقتضياته إلى سلسلة صدامات مباشرة مع إسرائيل. وربما ضاقت بعض القيادات بعبء السلطة في ظروف الحصار، وازدياد الغطرسة الإسرائيلية في ظل التطبيع العربي، فأسهم هذا الضيق في "قلب الطاولة"، أو في محاولة تغيير قواعد اللعبة جذريًا على الأقل. ومن الصعوبة التكهن بهذا العنصر، فربما يكون في لاوعي من اتخذ القرار.**

أدارت حركة حماس قطاع غزة بعد الصدام مع حركة "فتح" منذ عام 2006، معتمدةً على خبرتها الطويلة في إدارة الجمعيات الأهلية والخدمات، وأهمها جمعية المجمع الإسلامي الذي تأسس عام 1973، والجامعة الإسلامية في غزة التي تأسست عام 1978، وعشرات المؤسسات الأخرى[15]. كانت الحركة تعدّ نفسها منذ تأسيسها بديلًا من منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها أخذت في النهاية تنافسها في تقديم مشروع الدولة[16]؛ أي إنها أيضًا دولنت خطابها السياسي،

---

(14) لا أعتقد أن إيمان البعض بمقولة الشيخ المؤسس أحمد ياسين، التي انتشرت بعد عملية طوفان الأقصى من جديد، وهي أن إسرائيل ستزول عام 2027 على أساس حسابات جيلية غيبية الطابع، كان أحد دوافع من صنعوا القرار. لقد انتشرت هذه المقولة بعد العملية في أوساط قواعد الحركة في الخارج مع الشعور وكأن هذه العملية حققت انتصارًا فعليًا على إسرائيل. وكان هذا دليلًا على إمكانية تعبئة فئات واسعة من الجمهور بمثل هذه المقولات. هناك من يدعم المقاومة لأنها حق مشروع، ولكنه يُخضِع استراتيجياته لنقاشات النجاعة والفائدة وغيرهما، وهناك من يدعم المقاومة لأسباب دينية أو لأنه يؤمن بحتمية انتصارها بغضّ النظر عن الوسائل التي تستخدمها ما دامت هناك سنة معيّنة تزول فيها إسرائيل.

(15) هاني عواد، "فهم 'حماس': تأملات في ثلاثة مداخل نظرية مختلفة ومتشابكة"، **سياسات عربية**، مج 8، العدد 45 (تموز/ يوليو 2020)، ص 29.

(16) المرجع نفسه، ص 40.

مكتبة
t.me/soramnqraa

كما حصل لمنظمة التحرير، وذلك بالتزامن مع إدارتها السلطة في قطاع غزة. وفي سياق النقاش الذي لا ينتهي بشأن الوحدة الفلسطينية، بعد شرخ اتفاق إعلان المبادئ في ما يتعلق بترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية (اتفاق أوسلو)، ثم شرخ الصدام المسلح[17] عام 2006، وصعوبة إدارة حياة السكان في القطاع في ظل العزلة الدولية، وفي إطار تأكيد الحركة حرصها على الوحدة الوطنية، عبّرت الحركة عن تطلّعها إلى الشراكة مع الحركات الأخرى في صناعة القرار الفلسطيني، حتى لو كان ذلك في إطار المنظمة.

لقد ظلت الحركة أسيرة التناقض بين الانخراط في انتخابات برلمانية على أساس اتفاق أوسلو وقبول إدارة سلطة في ظل سريانه، ثم عُسر إدارة مثل هذه السلطة في ظل الحصار، من جهة، ومواصلة مقاومة الاحتلال في الضفة الغربية والقدس، ورفض التنسيق الأمني مع إسرائيل، الذي يشكّل العمود الفقري لاتفاق أوسلو، من جهة أخرى. وظلت أسيرة التناقض أيضًا بين حاجتها إلى التفاهم بالحد الأدنى مع مصر، لأغراض الحفاظ على متنفس إزاء الحصار وعلى حركة الأفراد والبضائع من خلال معبر رفح من جهة، ومعرفتها بالتنسيق المصري-الإسرائيلي والموقف العدائي تجاه الإخوان المسلمين بوصفها حركة إرهابية وفقًا للتصنيف المصري الرسمي، من جهة أخرى. كما أن إدارة الحركة لغزة لم يُعترَف بها دوليًا، أما الحصار الذي تعرض له القطاع وسكانه، فلم تذكِّر العالم بوجوده سوى المقاومة المسلحة. ولكنّ مقاومتها ذاتها، وبسبب إدارتها سلطة على أكثر من مليوني فلسطيني، راحت بالتدريج تأخذ شكل قوات نظامية، وأصبحت اشتباكاتها مع إسرائيل أكثر شبهًا بالحروب منها بعمليات المقاومة المسلحة.

## عملية طوفان الأقصى

كُتب الكثير، وقيل أكثر، عن الهجوم الذي شنّته حركة حماس يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تحت عنوان "طوفان الأقصى" ضد معسكرات

(17) الصدام المسلح بين حركة حماس وجهاز الأمن الوقائي للسلطة الفلسطينية (فتح) بعد فوز حماس الساحق في انتخابات المجلس التشريعي في ذلك العام، وانهيار حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعدها.

الجيش الإسرائيلي، ولا سيما مقر "فرقة غزة"، والقرى والبلدات و"الكيبوتسات" الإسرائيلية التي تجمعها تسمية غلاف غزة. وأصبح حجم العملية الصادم بالنسبة إلى الإسرائيليين معروفًا تمامًا، وكذلك عدد من سقطوا من المدنيين والعسكريين.

لقد ارتُكبت خلال هذه العملية العسكرية الطابع عمومًا انتهاكات بحق المدنيين الإسرائيليين، واتضح أيضًا أنّ جزءًا كبيرًا مما أعلنته إسرائيل ووسائل إعلامها، وكذلك وسائل الإعلام الغربية التي دأبت على نقل الرواية الإسرائيلية بلا تحفظ، في حين تحفظت على نقل الرواية الفلسطينية، في ما يتعلق بجرائم ارتُكبت ضد المدنيين، لم يكن صحيحًا، وأنّ القوات الإسرائيلية ارتكبت جزءًا آخر بسبب الارتباك والذهول اللذَين أصاباها بتأثير الصدمة والمفاجأة، وذلك بإطلاق النار من المروحيات والدبابات على مقاتلي حماس والمحتجزين من الإسرائيليين، هذا عدا اختلاط الحابل بالنابل عند إطلاق الجنود الإسرائيليين النار على الفارّين بسياراتهم أو سيرًا على الأقدام، من مهرجان موسيقي كان ينظَّم بالقرب من كيبوتس رعيم، على بعد 5 كيلومترات من الحدود مع غزة، ربما تفعيلًا لتعليمات قديمة (بروتوكول هنيبعل)[18] تحثّ الجنود على منع هروب

(18) بروتوكول عسكري إسرائيلي وضعه ثلاثة من كبار القادة العسكريين في الجيش الإسرائيلي عام 1986، وفيه التوجيهات والخطوات التي يجب على الجيش اتخاذها في حالة أسر أي جندي إسرائيلي لدى "العدو". والحديث هو عن حالات أسر الجنود، لا عن خطف المدنيين؛ ففي حين أن سياسة الجيش الإسرائيلي وإجراءاته المُتّبعة تمنع الجنود من إطلاق النار في اتجاه مناطق يوجد فيها أفراد من الجيش، فإنه بموجب هذا البروتوكول، ولمنع وقوع أي من أفراد القوات العسكرية الإسرائيلية في أيدي "العدو"، يُطلب من القوات الإسرائيلية عدم التردد في إطلاق النار مباشرة على الخاطفين حتى لو كان ذلك على حساب إيذاء الجنود أو جرحهم. وربما جاءت تسمية البروتوكول نسبة إلى القائد القرطاجي الذي اختار تسميم نفسه بدلًا من الوقوع أسيرًا لدى الرومان. ارتبط هذا البروتوكول بدايةً بعملية مبادلة 1150 أسيرًا فلسطينيًا مقابل ثلاثة جنود إسرائيليين عام 1986 كانوا في قبضة الجبهة الشعبية-القيادة العامة (أحمد جبريل). أثارت هذه الصفقة جدلًا واسع النطاق داخل الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي دار حول أفضل الطرائق للتعامل مع مثل هذه المواقف، مع الموازنة بين الحاجة إلى حماية حياة الجنود وضرورة منع وقوعهم في الأسر وما يترتب عليه من تعقيدات استراتيجية. ويتلخص المنطق الأساسي لهذا التوجيه في أن الخسارة المحتملة في الأرواح هي أهون الشرَّين مقارنة بأسر "العدوّ" للجنود الإسرائيليين واستخدامهم ورقة مساومة في المفاوضات السياسية والعسكرية وتبادل الأسرى. وظلّ هذا البروتوكول سرًا عسكريًا حتى عام 2003، حين دعا طبيب إسرائيلي إلى إلغائه بعد أن سمع عنه أثناء خدمته في الاحتياط. وفي ذلك العام، خلص تحقيق أجرته صحيفة **هآرتس** بشأن هذا البروتوكول إلى أنه "من وجهة نظر الجيش، الجندي الميّت أفضل من الجندي الأسير الذي يعاني هو =

الخاطفين مع المحتجزين (من الجنود)، حتى لو أدى ذلك إلى قتل الأخيرين. وفي غالبية الحالات، لم يكن ثمة خاطفون في تلك السيارات. وتبقى تجاوزات، وحتى جرائم، ارتُكبت في حق المدنيين من جانب الطرف المهاجِم، بمن في ذلك مقاتلو كتائب عز الدين القسام، وبعضها لا يتحمّل أولئك المقاتلون مسؤوليته المباشرة، إذ تدفقت جموع من الغزّيين إلى المستوطنات عبر فتحات السياج الحدودي الذي اخترقه مقاتلو القسام.

إن ما ميَّز عملية طوفان الأقصى هو سمتها العسكرية التي تكاد تكون نظامية، بمعنى اختلافها عن عمليات المقاومة المسلحة المنفردة التي تنفَّذ من حين إلى آخر داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية، والتي تزايدت على نحو ملحوظ خلال الأعوام 2021-2023، واختلافها أيضًا عن إطلاق الصواريخ من حين إلى آخر، ردًا على تشديد الحاصر، أو على القصف الإسرائيلي، أو ردًا على خطوات التهويد الإسرائيلية في القدس، ولا سيما في الحرم القدسي الشريف. وسبق أن أعلنت حركة حماس من غزة أنّ هذه الممارسات الإسرائيلية باتت تدخل ضمن استراتيجيتها في الردّ، وذلك من خلال التصريحات العديدة التي رافقت إطلاق الصواريخ تحت عنوان "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021، إبان الانتفاضة الشعبية في القدس دفاعًا عن البيوت المهددة بالإخلاء في حي الشيخ جراح، واقتحامات المستوطنين المتكررة للحرم القدسي الشريف. كان انضمام المقاومة بإطلاق الصواريخ من غزة إلى الحراك الشعبي في القدس دليلًا على وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفض عزل غزة عن الضفة الغربية والقدس، وحمل أكثر من تلميح إلى عجز السلطة في رام الله عن الدفاع عن القدس. ولكن التدخّل المسلح في الانتفاضة المدنية السلمية تعرّض للنقد في تلك المرحلة، فحين تتكلم الصواريخ تصمت التظاهرات، كما تتغير طريقة التعامل الإسرائيلي معها.

---

= نفسه ويجبر الدولة على إطلاق سراح آلاف الأسرى من أجل إطلاق سراحه". ينظر:
Ruth Margalit, "Hadar Goldin and the Hannibal Directive," *The New Yorker*, 6/8/2014, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/Yee6o8IN; Asa Winstanley, "We Blew Up Israeli Houses on Oct. 7, Says Israeli Colonel," *Special Report*, Washington Report on Middle East Affairs, January/February 2024, p. 32; Shlomo M. Brody, "Hannibal Directive in Jewish Law," *The Jerusalem Post*, 2/2/2024, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/7ee6sg3K

لقد قيّم كتاب **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة** المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان، في ضوء التجربة وانسحاب الدول العربية من المواجهة مع إسرائيل، على أنها أصبحت في المجمل حالة دفاعية رادعة[19] (إذا استثنينا العمليات الفردية التي لا تؤطَّر ضمن استراتيجيا، والساعية للانتقام، أو لإلحاق الأذى بالاحتلال واستنزافه، أو لمنع تطبيع حالة الاحتلال). لم تعد المقاومة المسلحة استراتيجيا لتحرير فلسطين، ولا يمكنها أن تكون كذلك، على الرغم ممّا يرد في خطاب فصائل المقاومة المسلحة. فهل ينطبق هذا التقييم على عملية طوفان الأقصى؟

ربما يمكننا التوصل، بعد بذل جهد تأويلي، إلى شمل هذه العملية ضمن هذا التقييم، أي عدّها استمرارًا للاستراتيجيا الدفاعية؛ فهي ردّ على تواتر اقتحامات المستوطنين الحرم القدسي الشريف، بحماية الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود، إلى درجة تشكيل واقع جديد من التقسيم الزماني فيه. وهي ردّ على الحصار المتواصل على القطاع وعدم الوفاء بالوعود المختلفة لتخفيفه بعد كل حرب من الحروب الأربع. وهي أيضًا ردّ على سياسةٍ معلنة لإساءة أوضاع الأسرى الفلسطينيين وظروف سجنهم منذ تأليف حكومة الائتلاف اليميني المتطرف وتعيين إيتمار بن غفير وزيرًا للأمن القومي، وإعادة سجن أسرى محررين في صفقات سابقة. وكان أخذ رهائن لإجراء عملية مبادلة من أهداف العملية المعلنة، لإجبار إسرائيل على تنفيذ عملية تبادل[20].

---

(19) ينظر: عزمي بشارة، **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، الفصل التاسع: خامسًا تحت عنوان "حل الدولة الواحدة والكفاح المسلح"؛ يُنظر أيضًا:

Azmi Bishara, *Palestine: Matters of Truth and Justice* (London: Hurst, 2022), pp. 284-288.

(20) تقدم وثيقة حماس المفصلة "هذه روايتنا... لماذا طوفان الأقصى" التي، وإن صدرت متأخرة (21 كانون الثاني/ يناير 2024)، سلسلة تعليلات لكون العملية ردًا على هذه السياسات الإسرائيلية، كما تكذّب فيها بالتفصيل الادعاءات التي راجت حول الجرائم التي ارتُكبت خلال العملية. ينظر نص الوثيقة كاملة: "وثيقة حماس حول 'طوفان الأقصى'.. النص الكامل"، **العربي الجديد**، 9/ 2/ 2024، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/aee6gZIg؛ "الهبّة الشعبية الفلسطينية: خلفياتها، وأسبابها، وسماتها"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18/ 5/ 2021، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: http://doha-institute.org/wwh7؛ بعد صدور هذه الوثيقة قال القيادي في حماس غازي حمد للتلفزيون العربي: "لا نخجل بالقول إن هناك أخطاء ربما حصلت، فنحن لم نكن نوجه عملنا ضد المدنيين ولم يكن =

لكنّ العملية في طابعها العسكري، الذي تضمّن عمليات واسعة ومنسقة على جبهات عدة، برًا وبحرًا وحتى جوًا (بالمعنى الواسع الذي يكاد يكون استعارةً، وبإمكانيات متواضعة جدًا في البحر والجو)، كانت ذات طابع هجومي، وتحاكي أسلوب الجيوش النظامية، واستهدفت معسكراتٍ للجيش مباشرةً بنجاح نسبي هو مصدر الصدمة الأهم بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية اللتين كان من غير الممكن خلافًا للرأي العام الإسرائيلي، وهو ما كان من غير الممكن أن تسلّما به أو أن تردّا عليه ردًا "عاديًا". وثمة أيضًا علاقة مباشرة بين عدد الضحايا وحجم الرد وفقًا لنمط الردود الإسرائيلية المعروف. وكان عدد الضحايا خلال يوم واحد كبيرًا، قياسًا بكل ما عرفه الصراع العربي-الإسرائيلي في تاريخه.

في ذلك اليوم، أظهرت حركة حماس أنها ليست مجرد فصيل مسلح وإدارة لسلطة في ظروف حصار خانق، بل أصبح لديها قوة عسكرية نظامية. وهي، وإن كانت غير قادرة على شنّ الحرب، فإنها قادرة على إطلاق عملية حربية بكل معنى الكلمة. وهذا تجاوزٌ للمنطق الدفاعي الردعي بوصفه الوحيد الممكن كما تبيَّن من تاريخ الكفاح المسلح الفلسطيني، ولا سيما بعد خروج الدول العربية من ساحة المواجهة. لذلك، وبمعزلٍ عن أيّ نقاش حول الحق الثابت في مقاومة الاحتلال، ومهما كانت حسابات من قرّر وخطّط وأصدر الأمر بالتنفيذ، تبيَّن قطعًا، حتى قبل أن تنتهي الحرب، أنها حسابات خاطئة؛ فاستراتيجية الكفاح المسلح الممكنة في الظروف الراهنة هي الردع والدفاع مع هامشٍ واسع لعمليات استنزاف تمنع تطبيع حالة الاحتلال، وتعوق تحوّله إلى وضع عادي لا تزعج "روتينه" أيّ مقاومة.

ولا يمكن أن تكون الاستراتيجيا هجومية في ظل ميزان القوى بين إسرائيل وحركات المقاومة في غزة والضفة الغربية، والأوضاع الإقليمية، حيث تنقسم الدول العربية بين دول معنية بالقضاء على حركة حماس أو إخراجها من المعادلة

---

= هدفنا قتل المدنيين ولا اختطافهم، ولكن كان هدفنا عسكريًا"، وأشار إلى أنّ "أي أخطاء يمكن أن تكون حصلت هي 'أخطاء فردية'". يُنظر: "رواية حماس لطوفان الأقصى.. غازي حمد للعربي: لم يكن هدفنا قتل المدنيين"، **التلفزيون العربي**، 21/ 1/ 2024، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/bee6zhmm

الإقليمية على الأقل، وأخرى لا تستطيع أن تشاركها المواجهة المباشرة مع إسرائيل، أو غير راغبة في ذلك. ولا يتغير ميزان القوى هذا، ولا المواقف المتجذرة في المصالح والبنى القائمة، بعملية عسكرية بطولية، أو بخطاب مناشدة، إلا إذا تضرّرت المصالح، أو تبدّلت أنظمة الحكم وتصوراتها لأمن دولها، والأمن القومي، وأمن الإقليم. ولم يتغير هذا الوضع نوعيًا منذ الحرب على لبنان في عام 1982، حين استفردت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية وحاصرت عاصمة عربية (بيروت)، واحتلتها، من دون تدخّل عربي، وأيضًا حين استفردت بالمقاومة اللبنانية عام 2006. لقد تخلّت الدول العربية عن استراتيجية المواجهة العسكرية مع إسرائيل منذ حرب عام 1973، ولا سيما بعد أن وقّعت مصر اتفاق سلام منفصل مع إسرائيل مقابل استرجاعها شبه جزيرة سيناء، مع بقاء الاحتلال في فلسطين. ومنذ ذلك الحين تلقّى النظام الإقليمي العربي ضربات عدة، وتحوّل مصطلح الأمن القومي العربي إلى مجرد مصطلح أجوف، أو خطاب تمنٍّ؛ فهو لا يعكس واقع العلاقات العربية بعد احتلال العراق للكويت عام 1991، ونشوب حرب الخليج الثانية، والحرب الأميركية على العراق عام 2003، واستنزاف سورية تمامًا في حروبها الداخلية منذ عام 2011، فضلًا عن الأزمة الحادة في العلاقات الجزائرية–المغربية، فصمد نموذج السلام المنفرد مع إسرائيل، وعمِّم أو كاد يعمَّم، مع بقاء الاحتلال في فلسطين.

أمّا أركان ما يسمى محور المقاومة (من دون سورية الغائبة عن السياسات الإقليمية، والتي أصبحت مسرحًا لصراعات دولية وإقليمية)، فقد فوجئوا أيضًا بالعملية التي لم تشاورهم حركة حماس بشأنها. وبدا الارتباك واضحًا على إيران التي شددت على لسان أكثر من متحدث على عدم علمها بالعملية قبل وقوعها. ولم تدخل مثل هذه العملية بالتأكيد في نطاق خططها الساعية لتطبيع العلاقة مع الدول الغربية والعربية والتهدئة الإقليمية. وأحرجتها الحرب على غزة، فهي لا تريد التورط في حرب تعرِّض للخطر ما حققته من سيطرة على طول القوس الممتد عبر العراق وسورية ولبنان إلى المتوسط؛ ومن ناحية أخرى، لا يمكنها عدم إبداء التضامن مع مكوّن أساسي في ما يسمى "محور المقاومة"، أي المقاومة الفلسطينية بأهميتها الرمزية المضافة. وكان المَخرج دخول حزب الله في لبنان

وجماعة أنصار الله (الحوثيون) في اليمن، كل بطريقته، ساحة المواجهة بالقصف الحدودي اليومي في حالة حزب الله، وبالتعرض للسفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل عبر مضيق باب المندب في حالة الحوثيين. وحصل تصعيد تغيرت فيه قواعد الاشتباك على الجبهة الشمالية بالنسبة إلى الإسرائيليين، بحيث وصل إلى درجات كانت كافيةً لإشعال الحرب في الماضي، ومن غير المستبعَد أبدًا أن تتسع المواجهة في لبنان بعد غزة[21]. وتجنّبت إيران خوض أيّ مواجهة مباشرة، إلى أن قامت إسرائيل بقصف قنصليتها في دمشق يوم 1 نيسان/ أبريل 2024، ضمن الحملة الإسرائيلية المتواصلة على مواقع الميليشيات المؤيدة لإيران والحرس الثوري الإيراني في سورية.

وإذا كان أحد أهداف عملية طوفان الأقصى التصدي لتهميش القضية الفلسطينية من خلال التطبيع بين دول عربية وإسرائيل من دون حلّها حلًا عادلًا، وإفشال هذا التهميش، فقد تحقق هذا الهدف تحديدًا، وإن أنكرت قيادة حماس أنه من أهدافها. وأُحبطت عملية التهميش هذه، مع أنّ الدول العربية لم تتراجع عن التطبيع الذي انخرطت فيه، ولا عدلت الدول التي لديها نية التطبيع عن نيتها. ولم تتغيّر الخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة.

وإمعانًا في الوقوف موقف المتفرج على ما تعرّضت له غزة من إبادة ودمار للعمران، وباستثناءات تتلخص في عمليات حزب الله والحوثيين ضد إسرائيل، جاءت مشاركة دول عربية وأجنبية في الدفاع عن إسرائيل ليلة 13 نيسان/ أبريل 2024 ضد الرد الإيراني[22]، وأوضحت مرة أخرى معالم الوضع الجيوستراتيجي الجديد في المنطقة، ووجود محور عربي-إسرائيلي لا يقتصر على التطبيع.

---

(21) بعد أن أدركت إسرائيل أن حزب الله لا يريد الحرب، صعّدت من هجماتها على لبنان ووسّعت نطاقها، وظل حزب الله ملتزمًا بقصف محدود لمواقع حدودية، عسكرية غالبًا. ويبدو أن إسرائيل سوف تشترط قبول الحزب بتطبيق قرار مجلس الأمن 1701 كاملًا، وهدنة طويلة على أساس قبول الحدود البرية القائمة بعد أن رُسمت الحدود البحرية، وإعادة مزارع شبعا إلى لبنان. والهدف هو ضمان عودة سكان البلدات الحدودية الشمالية إلى بيوتهم، وممارسة حياتهم من دون تهديد من الشمال.

(22) قُتل نتيجة للقصف 16 شخصًا، من بينهم قادة بارزون في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، أحدهم قائد الفيلق في سورية ولبنان.

كما هو متوقّع، لاقت العملية استنكارًا رسميًا واسعًا وإدانة شديدة اللهجة في جميع أنحاء العالم، ولكنّ الدول الحليفة لإسرائيل تميّزت في رد فعلها المناصر لها على نحو غير مشروط. وتقاطر القادة والمسؤولون إلى إسرائيل في "حجٍّ" تضامني افتتحه الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي وصل تماهيه مع إسرائيل حد المشاركة في جلسة أعضاء "كابينت الحرب"، أو مجلس الحرب الإسرائيلي، ومناقشة خطط الرد ومتطلباتها مع الوزراء والقادة العسكريين مباشرة. ففي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، قام بايدن خلال زيارته إسرائيل بترؤس اجتماع "كابينت الحرب"، إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بمشاركة مسؤولين ومستشارين من الطرفين[23].

وشنّت إسرائيل حملة إعلامية واسعة استعادت فيها دور الضحية، وصوّرت حركةَ حماس تارة باعتبارها "داعش غزة" (نسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، وأخرى بوصفها استمرارًا للنازية. وتنظمت جوقة عالمية مؤيدة لحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها بشنّ الحرب. ولم تكتف المؤسسات الإعلامية الغربية بالاصطفاف الفوري خلف الرواية الإسرائيلية وتكرارها، بل رفضت في البداية أيضًا الاستماع إلى أيّ تفسير عقلاني لما جرى، وأصرّت على أن يبدأ ضيوفها في المقابلات التلفزيونية بتصريح يدين عملية حماس في ذلك اليوم، بوصف هذا التصريح تذكرة دخول إلى الحوار، وكأنّ تاريخ الصراع بدأ بعملية طوفان الأقصى، وهي بالتالي محض "شر فظيع" نابع من طباع من قاموا بها، ومفتقر إلى أي خلفية، وأن أيّ إضافة إلى الإدانة المطلقة بالتعليل والتفسير وشرح الخلفيات كانت تُعَدّ في تلك الأيام التي تلت العملية تبريرًا للجريمة واستئنافًا على ما يُفترض أن يكون منطلق النقاش، وهو "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها". واستمرت وسائل الإعلام العالمية في الديمقراطيات الغربية في ميلها إلى الرواية الإسرائيلية للحرب، بوصف "إسرائيل ديمقراطية تدافع عن نفسها"، بما في هذه العبارة من انحياز مسبق. ومع أنه لم تتردد أي وسيلة إعلام أجنبية في زيارة مستوطنات غلاف غزة وإعداد التقارير،

(23) "Readout of President Joseph R. Biden, Jr. Meeting with Prime Minister Benjamin Netanyahu of Israel and the War Cabinet," *The White House*, 18/10/2023, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/aee6x3LC

ونقل شهادات الأحياء وقصص عن الأموات فيها، فإنها استنكفت عن بذل الجهد للحضور في ميدان هذه الحرب، لتغطية وقائع الهجوم الإسرائيلي على القطاع الضيّق المساحة والمزدحم بالسكان، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية والفظائع التي ارتُكبت فيها، والتي ظلت حتى مراحل متأخرة موضع تعليل وتأويل وتفسير في الاستوديوهات قبل اتخاذ موقف منها (خلافًا لعملية طوفان الأقصى).

ولم تتوقف آلة الدعاية الإسرائيلية عن تصوير الحدث بوصفه 11 سبتمبر الخاص بإسرائيل، وأكبر جريمة تعرّض لها الشعب اليهودي منذ المحرقة النازية. وراحت تكرر ما اتضح أنه محض افتراءات حتى بعد أن ثبت بطلانها، مثل قطع رؤوس أطفال وحرقهم، بعد أن أبلغ نتنياهو إلى بايدن تلك الافتراءات في محادثة هاتفية منقولة تلفزيونيًا، وكرّرها الأخير وأعضاء من إدارته مرات عدة.

تبنّى الرئيس بايدن الرواية الإسرائيلية بشأن تبعات هجوم حركة حماس على إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، من دون أيّ إثباتات أو أدلّة؛ ففي أول تصريح له من البيت الأبيض في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تعقيبًا على الهجوم، أبلغ العالم بصورة دراماتيكية: "ذُبح أكثر من ألف مدني - ليس مجرد قُتلوا (killed)، بل ذُبحوا (slaughtered) - في إسرائيل، من بينهم ما لا يقل عن 14 مواطنًا أميركيًّا. ذُبح (butchered) آباء وهم يستخدمون أجسادهم في محاولة لحماية أطفالهم. تقارير تبعث على الغثيان عن أطفال يُقتلون (killed). عائلات بأكملها قُتلت (slain). ذُبح (massacred) شباب في أثناء حضورهم مهرجانًا موسيقيًّا للاحتفال بالسلام - للاحتفال بالسلام. اغتُصبت نساء واعتُدي عليهن، وعُرضن كجوائز تذكارية [...] أطفال رضّع بين أذرع أمهاتهم، وأجداد على كراسي متحركة، وناجون من المحرقة اختُطفوا واحتُجزوا رهائن - رهائن هددت حماس الآن بإعدامهم في انتهاك لكل قواعد الأخلاق الإنسانية. إنه أمر بغيض. إن وحشية حماس - وهذا التعطش للدماء - تعيد إلى الأذهان أسوأ هيجان لداعش. هذا هو الإرهاب"[24].

---

(24) "Remarks by President Biden on the Terrorist Attacks in Israel," *The White House*, 10/10/2023, accessed on 22/11/2023, at: https://cutt.ly/xee6mBgD;

"كلمة الرئيس بايدن حول الهجمات الإرهابية في إسرائيل"، وزارة الخارجية الأميركية، 10/ 10/ 2023، شوهد في 22/ 11/ 2023، في: https://cutt.ly/Fee6QsyA

وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، كرّر بايدن، خلال لقائه مع رؤساء لمنظمات يهودية أميركية في البيت الأبيض، رواية قطع رؤوس الأطفال، بقوله: "لم أحسب مطلقًا أنني سأرى [...] صور الإرهابيين وهم يقطعون رؤوس الأطفال"[25]. وفي مساء ذلك اليوم، نفى مسؤول من الإدارة الأميركية أنّ بايدن، أو أي مسؤول في الإدارة الأميركية، شهد صورًا أو حتى تقارير عن قطع رؤوس أطفال، موضحًا أنّ تصريحات الرئيس كانت تشير إلى التعليقات العامة الصادرة عن وسائل الإعلام والمسؤولين الإسرائيليين[26]. وعلى الرغم من ذلك، كرّر بايدن هذه الأباطيل مجددًا، حيث صرّح في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 من تل أبيب: "إنني أعلم أن الهجوم الإرهابي الأخير على شعب هذه الدولة قد خلّف جرحًا عميقًا جدًا؛ إذ أودى بحياة أكثر من 1300 إسرائيلي بريء، من بينهم 31 مواطنًا أميركيًا على الأقل، على يد منظمة حماس الإرهابية. المئات – مئات الشباب في مهرجان موسيقي – كان المهرجان من أجل السلام – من أجل السلام – قُتلوا بالرصاص وهم يركضون طلبًا للنجاة بحياتهم. واحتُجز عشرات الأبرياء – من الأطفال الرضّع إلى الأجداد المسنّين من الإسرائيليين والأميركيين – رهائن. لقد ذُبح الأطفال. ذُبح الأطفال. ذُبحت عائلات بأكملها. وارتُكبت جرائم الاغتصاب وقطع الرؤوس وإحراق أجساد الناس وهم على قيد الحياة. لقد ارتكبت حماس فظائع تُذكّر بأسوأ ويلات داعش، وأطلقت العنان للشرّ المحض على العالم"[27]. ولاحقًا، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، ودفاعًا عن قرار إسرائيل بدفع قوات نحو أكبر مستشفى في غزة (مستشفى الشفاء قبل الهجوم عليه واحتلاله)، أدلى بايدن بهذه التصريحات مجددًا خلال مؤتمر صحافي على هامش قمة لزعماء آسيا والمحيط الهادي، بقوله: "لقد قالت حماس

---

(25) "Meeting with Jewish Leaders, Biden Confirms Reports that Hamas Beheaded Israeli Children," *The Times of Israel*, 11/10/2023, accessed on 23/11/2023, at: https://cutt.ly/Wee6TSpg

(26) "White House Says Biden's Remark on Photos of Children Was Intended to 'Underscore the Utter Depravity' of Hamas Attack," *CNN*, 12/10/2023, accessed on 23/11/2023, at: https://cutt.ly/fee6O3nW

(27) "خطاب الرئيس بايدن حول الهجمات الإرهابية في 7 تشرين الأول/ أكتوبر وصمود دولة إسرائيل وشعبها"، وزارة الخارجية الأميركية، 18/ 10/ 2023، شوهد في 24/ 4/ 2024، في: https://cutt.ly/aee6PAJy

علانية بالفعل إنها تخطط لمهاجمة إسرائيل مرة أخرى، كما فعلت من قبل، حيث كانوا يقطعون رؤوس الأطفال ويحرقون النساء والأطفال أحياء"[28].

بعد هذا التصريح، توقف بايدن عن تكرار ما أدلى به من قبل، ومن الواضح أنه لم يكرر شطحات الخيال الجامح من باب التحريض وتغطية رد الفعل الإسرائيلي بالحرب فحسب، بل أيضًا من باب تصديقه ما يكرر، وإقناع ذاته بأن ما يقوله صحيح، وذلك بسبب آرائه المسبقة عن الإسرائيليين والفلسطينيين، وربما العرب عمومًا.

لكنّه لم يدْلِ بأيّ كلام يفيد بأن ما كرّره كان مغلوطًا، فضلًا عن أن يعتذر، مع أنّ الاعتذار ضروري لأن هذه الافتراءات أسهمت في تأجيج غضب الرأي العام واختلاق تماثل بين حماس وداعش في أوساط منه، وفي منح الغطاء المعنوي غير المشروط (إضافة إلى المادي) للحرب الإسرائيلية على غزة، بوصفها دفاعًا طبيعيًا عن النفس على خلفية ما راج عن جرائم تفوق فظاعتها الخيال الجامح والمشوَّه. لقد كان تكرار هذه الافتراءات الدموية مشاركة في الجريمة. وكان لافتًا تكرار الحديث عن قتل أطفال واغتصاب نساء لحساسية هذا الموضوع، وسهولة استثارة الرأي العام باستخدام هذه الفرية. وبيّنت التحقيقات كذب الادعاء بشأن قتل الأطفال وحرقهم، ولم يثبت بعد حصول حالات اغتصاب للنساء، وليْس ثمة أدلة من الطب الشرعي في هذا الشأن، مع وجود ترجيحات لحصولها، وإن صح الأمر، يكون ذلك نتيجة دخول الغوغاء عبر الحدود، ولا سيما اقتحام احتفال نوڤا (Nova Trance Music Festivel) وملابساته. وفي وسع أيّ عاقل الاستنتاج أنّ هذه المزاعم الفعالة في استثارة المشاعر كانت جزءًا من استراتيجية الدعاية الحربية، لا مجرد أخطاء[29].

---

(28) "Biden Defends Israel's Hospital Raid, Criticizes Hamas," *Bloomberg*, 16/11/2023, accessed on 24/4/2024, at: https://cutt.ly/Dee6AFHn

(29) كرّر رئيس مجلس النواب الأميركي، مايك جونسون، كذبة حرق مقاتلي حماس للأطفال في أفران واغتصاب النساء، وذلك في تعليقه على تظاهرات الطلبة في الجامعات، متهمًا إياهم بالتضامن مع من يرتكبون جرائم كهذه، وذلك في مقابلة أجرتها قناة سي إن إن. يُنظر:
"House Speaker Johnson Defends Israel when Erin Burnett Asks about Children Dying 'at Israel's Hands'," *CNN*, 25/4/2024, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/Dee6AFHn;

ولم تذكِّره المذيعة إيرين بورنيت التي قابلته بافتضاح كذب هذه الافتراءات منذ مدة طويلة. وهذا مثال من آلاف الأمثلة على دور وسائل الإعلام التضليلي المباشر وغير المباشر في هذه الحرب. فقد كذّبت =

وتكرارها يخلّف وصمة يريدونها أن تلصق بالمقاومة الفلسطينية، متمثلة في حركة حماس في هذه الحالة.

وفي ما يتجاوز مسعى شيطنة حركة حماس، جرت محاولة رسمية إسرائيلية لشيطنة الغزّيين بوصفهم الحاضنة الاجتماعية غير البريئة لأنهم لم يثوروا على حكم حماس للقطاع، على حد تعبير الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ[30]،

---

= بعضَها صحيفة هآرتس. يُنظر:

"Hamas Committed Documented Atrocities. But a Few False Stories Feed the Deniers," *Haaretz*, 4/12/2023, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/See6GJ6i;

ووقّع عشرات أساتذة الصحافة والإعلام في الجامعات الأميركية رسالة موجهة إلى صحيفة ذي نيويورك تايمز يطالبونها فيها بمراجعة ما نشرته في تقريرها الصحافي بتاريخ 28/ 12/ 2023، تحت عنوان "صرخات بلا كلمات: كيف استخدمت حماس العنف الجنسي سلاحًا في 7 تشرين الأول/ أكتوبر؟"، مع الانتقادات والمخاوف التي أثارها النقاد الخارجيون وكذلك بعض موظفي الصحيفة حول صدقية مصادرها وعملية التحرير للقصة. وأثار أقارب إحدى النساء اللواتي قُتلن يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، والتي أصبحت قصتها محورًا رئيسًا للتقرير، شكوكًا حول التقارير التي وردت في القصة وتشير إلى تعرّضها للاغتصاب. كما أشار منتقدون آخرون إلى تناقضات في الروايات المختلفة التي قدّمها "شاهد عيان" وردت شهادته في التقرير. وما أثار الجدل حول التقرير هو أن كاتبه جيفري جيتلمان، مراسل الصحيفة الذي سبق له الفوز بجائزة بوليتزر المرموقة، اعتمد لتغطية القصة على متعاونَين إسرائيليين، عديمَي الخبرة نسبيًا في مجال الصحافة، هما آنات شوارتز وابن شقيقها آدم سيلا البالغ من العمر 24 عامًا. وجرى الكشف لاحقًا أنّ شوارتز ليست صحافيّة بالأساس، وتفتقر إلى خبرات تؤهلها للعمل مع إحدى أهم صحف العالم في موضوع بهذه الأهمية والحساسية، بل تعمل مخرجةً وكاتبة سيناريو في هيئة الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان"، وسبق لها الانضمام إلى جهاز استخبارات القوات الجوية الإسرائيلية. وبدأت العمل الصحافي لصحيفة ذي تايمز في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، حيث ركزت قصصها على رد إسرائيل على أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. يُنظر:

Jeffrey Gettleman, Anat Schwartz & Adam Sella, "'Screams Without Words': How Hamas Weaponized Sexual Violence on Oct. 7," *The New York Times*, 28/12/2023, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/qee6LPee; Laura Wagner, "Journalism Professors Call on New York Times to Review Oct. 7 Report," *The Washington Post*, 29/4/2024, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/7ee6L5TF; Jeremy Scahill, Ryan Grim & Daniel Boguslaw, "'Between the Hammer and the Anvil': The Story Behind the New York Times October 7 Exposé," *The Intercept*, 28/2/2024, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/ree6ZcgY

(30) قالها الرئيس الإسرائيلي نفسه: لا أبرياء في غزة. وسوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل الثاني من هذا الكتاب. الغريب هو قيام هذا الشخص، المتهم بالتحريض على الإبادة، بتوجيه دعوة إلى كيغالي، عاصمة رواندا، للمشاركة وإلقاء كلمة بمناسبة الذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية التي أحيتها الدولة يوم 8 نيسان/ أبريل 2024. يُنظر:

"'Irony' as Herzog Commemorates Rwanda Genocide as Israel Carries out Atrocities in Gaza," *The New Arab*, 20/4/2024, accessed on 4/5/2024, at: https://cutt.ly/gee6ZNER

بما يتيح الاقتصاص الجماعي منهم. لم تكن حملات التحريض، التي تلتحم فيها جميع الأوساط والمؤسسات والقطاعات الرسمية وغير الرسمية، متخذةً شكل القبيلة الواحدة التي تسعى للانتقام، ولا العقوبات الجماعية، استثناءً في تاريخ إسرائيل، بل كمنت الجدّة في الحجم والحدة والاتساع والديمومة.

يشكِّل الانتقام الجماعي إحدى مميزات الاستعمار الاستيطاني؛ فالردّ بعد عملية عنيفة تعرّض لها مستوطن أو أكثر يكون عادة بالانتقام من القرية أو البلدة أو الحي، حيث يقطن مرتكب الفعلة، أو من حيث خرج. فالاستعمار الاستيطاني ينظر إلى السكان الأصليين بوصفهم جماعات، ولا بد من معاقبتهم (تربيتهم) جماعةً، فهذه بنيتهم الاجتماعية، ولا وجود لمسؤولية فردية أو تعاقدية (مسؤولية هيئات واتحادات)، كما أنهم لا يفهمون سوى لغة القوة من منظور المستعمِر. ويستشعر المجتمع الاستيطاني خطرًا وجوديًا حال تعرّضه لأيّ هجوم، ويبحث عن الثأر القبلي لتجاوز حالة الخوف واستعادة اتزانه وهيبة الردع في الوقت ذاته. وقد أدت العقوبات الجماعية في فلسطين، إضافة إلى ذلك، دورًا مهمًا في التهجير والاستيلاء على أملاك الفلسطينيين منذ ما قبل عام 1948، وكانت النكبة ذروة هذه العملية.

كانت إدارة بايدن، التي لم تراجع أي خطوة من الخطوات التي اتخذتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب لتهميش القضية الفلسطينية (العمل على تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل من دون حل القضية الفلسطينية، وإغلاق ممثلية المنظمة في واشنطن، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، ووقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)) ما عدا واحدة[31]، منشغلة طوال عامين، وحتى تاريخ وقوع الهجوم، في اتصالات ومحادثات لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ولا يمكن فهم ذلك إلا بوصفه استمرارًا لجهود إدارة ترامب، وحتى نهجها. وقد عوَّلت الإدارة الديمقراطية على التوصل إلى مثل هذا الاتفاق باعتبار أنه إنجاز دبلوماسي كبير

(31) أقصد العودة إلى تمويل الأونروا الذي أوقفه ترامب، قبل أن توقفه مرة أخرى خلال الحرب بحجة إسرائيلية هي الاشتباه في مشاركة موظفين فلسطينيين فيها في عملية طوفان الأقصى، ولم تثبت هذه التهمة، ولم تقدم إسرائيل أدلة على ضلوع هؤلاء الموظفين في العملية.

في عام انتخابات. ولذلك، وجهت هذه الإدارة أصابع الاتهام إلى حماس بإفساد مسعاها هذا[32]، ولم تكتم غيظها بسبب تعطيل ما توخّت أن يكون أهم إنجاز في سياستها الخارجية، وذلك عشية بدء سنة الانتخابات. وعمومًا، كانت الدول الغربية، وغير الغربية، مقتنعة حتى يوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر بإمكانية التوصل إلى "السلام في الشرق الأوسط" (كما في الكليشيه الرائج) من دون التوصل إلى حل لقضية فلسطين، أو حتى التطرّق إليها[33]. لقد انتشر هذا الوهم فعلًا، إلى درجة أنّ دنيس روس عدّ التوصل إلى "اتفاقيات أبراهام" تحقيقًا لفرضيته هذه التي سبق أن عبّر عنها، والتي تتلخص في أن قضية فلسطين ليست أولوية بالنسبة إلى الدول العربية[34]. **ربما كان تبديد هذا الوهم من أهم نتائج الحرب، لكن بثمن باهظ هو دمار قطاع غزة حتى أصبح غير صالح للعيش البشري.**

لقد عادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الإقليمي والدولي. ومع ذلك يجدر التنبيه إلى أن نتائج هذه العودة لم تتضح بعد: هل سوف تسفر عن توجه دولي وإقليمي نحو حل عادل أم لا؟ وأيًا كانت تجليات عودة الاهتمام الدولي الرسمي، فإن المستفيد منه حاليًا هو السلطة الفلسطينية في رام الله، لأن الدول المعنية تبحث عن شريك فلسطيني غير حماس في العملية السياسية الناجمة عن عودة الاهتمام الدولي هذه بفلسطين، والنظام المصري، على المدى القصير، بوصفه حارس بوابة غزة، وهو يجذب اهتمامًا دوليًا بصحّته الاقتصادية. أما على المدى البعيد، فقد أسهمت الحرب وسلوك الاحتلال السينيكي خلالها، المتمثل في التحلل من أي قيمة أو وازع أخلاقي والبحث عن سبل الاستفادة من الحرب، في تراكم الغضب الشعبي ضده، وينطبق ذلك على أنظمة عربية أخرى[35].

---

(32) Tara Suter, "Biden Suggests Hamas Attack Related to Increased Diplomacy between Israel, Saudi Arabia," *The Hill*, 21/10/2023, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/Fee6XKxX

(33) يُنظر مقال مهمّ لألون ليال الذي شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية في حكومة إيهود باراك:

Alon Liel, "Spain's Recognition of State of Palestine Can Make the Difference," *Eurasia Review*, 14/4/2024, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/hee6CwYH

(34) ينظر: بشارة، **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة**، الفصل السادس: "الطريق إلى المجهول"، أولًا: "بعد أوسلو"؛ Bishara, pp. 170-174.

(35) ارتكب النظام المصري، بغضّ النظر عن مواقفه السياسية من التطبيع وغيره، خطيئتين أخلاقيتين =

كما تحقّق أمرٌ آخر لم يدخل هو أيضًا في حسابات من خطّط لعملية طوفان الأقصى. وأقصد اتساع التضامن العالمي مع فلسطين نتيجةً للجرائم الإسرائيلية التي لم تخطط لها حماس بالطبع. لقد قوبلت حرب الإبادة الإسرائيلية باحتجاج واسع على مستوى الرأي العام في كل مكان تقريبًا، مع الإشارة إلى أن موجة التضامن مع فلسطين والاحتجاج على الحرب ليست نتيجة لعملية 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بل نتيجة للقمع الإسرائيلي. وإذا اعتبرناها نتيجة لعملية طوفان الأقصى، فهذا يعني التسليم بأن العملية هي سبب السلوك الإسرائيلي الشديد الهمجية، وهو ما ننكره تمامًا؛ إن هذا هذا السلوك يرجع إلى النزعة الثأرية وسياسات العقوبات الجماعية بالتفاصيل المذكورة سابقًا، وكذلك إلى هدف جعل غزة غير صالحة للحياة.

بالعودة إلى مسألة الحسابات، وفي غياب إمكانية توجيه السؤال إلى صاحبَي القرار بشأن حجم العملية وتوقيتها، وهما القائد السياسي لحماس في غزة، يحيى السنوار، وآمرها العسكري محمد الضيف، نشير إلى أن سيناريو الحسابات الأول يستند إلى ما صرحت به قيادة الحركة في الخارج[36]، وهو أن مجرى العملية انحرف في بعض الحالات عما خُطِّط لها، وهو توجيه ضربة محدودة إلى القوات الإسرائيلية وأخذ رهائن؛ وذلك لسببين: أولهما الانهيار السريع للدفاعات الإسرائيلية على حدود غزة[37]، والآخَر دخول جموع من الغزّيين من سكان المنطقة الحدودية، وغوغاء لا سيطرة لحماس عليها، إلى المستوطنات.

---

= لم يكن مضطرًا إلى ارتكابهما حتى مع تمسّكه بنهجه السياسي: 1. استمر في الالتزام بشروط الحصار الإسرائيلية خلال حرب الإبادة، ما عرقل إدخال الغذاء والدواء فضلًا عن اللوازم الأخرى. 2. قامت شركات مرتبطة بأجهزته بجباية أموال طائلة راوحت بين خمسة آلاف وسبعة آلاف دولار للفرد من الغزّيين الذين أرادوا مغادرة غزة هربًا من القصف والجوع وظروف الحرب عمومًا.

(36) لم تكن على علم بحجم العملية أو توقيتها قبل وقوعها، مع أنها كانت على علم بقوة كتائب القسام ومستوى تسليحها ودرجة تنظيمها.

(37) انهارت الدفاعات لأسباب مختلفة أهمها، في رأيي، اللامبالاة والروتين والاستخفاف بالإنذارات وعدم توقع عملية بهذا الحجم، وهو فشل استخباري إسرائيلي كبير. وينطوي عدم الجاهزية الإسرائيلية على معلومة مهمة، وهو أن حماس على مستوى حلقة صنع القرار غير مخترقة. جاء في وثيقة حماس المذكورة سابقًا: "ربما يكون قد حدث بعض الخلل في أثناء تنفيذ عملية طوفان الأقصى، بسبب انهيار المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بشكل كامل وسريع، وحدوث بعض الفوضى نتيجة الاختراقات الواسعة في السياج والمنظومة الفاصلة بين قطاع غزة ومناطق عملياتنا".

وباختصار، فإن نتائج العملية، وفقًا لهذه الافتراضات، لناحية العدد غير المسبوق من الضحايا والرهائن، تجاوزت التوقعات.

ولكن، يمكن رسم سيناريو آخر إذا أُخذ خطاب محمد الضيف بعد انطلاق العملية مباشرة بجدية ضمن التحليل؛ فالضيف يحظى باحترام شديد من قادة الحركة وقواعدها، ولم يُعرَف عنه الإكثار في الكلام أو حب الظهور. وهو قائد كتائب القسام الذي أصدر الأمر المباشر. لقد كان خطابه خلال تنفيذ العملية بمنزلة إعلان شنّ عملية حربية[38] على إسرائيل، لا أقل. عمومًا كانت إسرائيل حتى الآن تعلن الحروب على غزة، وفي هذه الحالة أعلنتها حركة حماس، وهذا تجاوز لاستراتيجية الردع والدفاع.

بدأ الضيف خطابه[39] بوصف معاناة آلاف الأسرى في السجون، ورفض إسرائيل صفقة مبادلة، واقتحام الأقصى والمدن والقرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية – وهو ما تكشف فعلًا خلال عام 2023 – وتزايد مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وضرب الحصار على قطاع غزة. كما أنه ذكر تنكّر الاحتلال للقرارات الدولية، وهذا كلّه بدعم أميركي غير مشروط. ووصف قرار إطلاق طوفان الأقصى بأنه اتُّخذ لـ "وضع حدّ لكل ذلك"، وهذا ليس هدفًا محددًا ومحدودًا لعملية مقاومة: "في ظل هذه الجرائم المتواصلة بحقّ أهلنا وشعبنا، وفي ظل عربدة الاحتلال وتنكُّره للقوانين والقرارات الدولية، وفي ظل الدعم الأميركي والغربي والصمت الدولي، فقد قررنا أن نضع حدًّا لكل ذلك بعون الله، ليفهم العدو أنه قد انتهى الوقت الذي يعربد فيه دون محاسب. فإننا نعلن بدء عملية طوفان الأقصى. كما أننا نعلن بعون الله وقوّته أنّ الضربة الأولى من عملية 'طوفان الأقصى' والتي استهدفت مواقع العدوّ ومطاراته وتحصيناته العسكرية خلال العشرين دقيقة الأولى قد تجاوزت خمسة آلاف صاروخ وقذيفة". وتابع قائلًا: "اليوم يتفجر غضب الأقصى، غضب شعبنا، غضب أمتنا، غضب أحرار

(38) ولا أقول إعلان حرب في قبول جدلي بالافتراض الخاطئ أن القائم أصلًا هو حالة حرب (وليس حالة احتلال كما افترض)، ومن ثم فلا معنى لإعلان الحرب.

(39) يُنظر النص الكامل للخطاب: محمد الضيف، "خطاب 'طوفان الأقصى'"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 137 (شتاء 2024)، ص 369–372.

العالم". وخاطب كتائب القسام نفسها بالقول: "مجاهدونا الأبرار، هذا يومكم لتُفْهِموا هذا العدو المجرم أنه قد انتهى زمنه". وخاطب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية فقال: "يا كل أهلنا على اختلاف تنظيماتكم، اليوم يومكم لتكنسوا هذا المحتل ومستوطناته عن كل أرضنا في الضفة الغربية، ولتجعلوه يدفع ثمن جرائمه طيلة السنوات العجاف الطوال. نظّموا هجماتكم على المستوطنات بكل ما يتاح لكم من وسائل وأدوات. اليوم، نعم، بدءًا من اليوم، ينتهي التنسيق الأمني وأجهزته، لتثبتوا أن وطنيّتكم وانتماءكم للأقصى والقدس وفلسطين أكبر من كل أوهام الاحتلال. اليوم، نعم اليوم، يستعيد شعبنا ثورته، ويصحّح مسيرته، ويعود لمشروع التحرير والعودة وإقامة الدولة، بالدم والشهادة". ويمكن تحميل هذه الجملة الأخيرة معانيَ كثيرة، منها رفض مشاريع إدارة السلطة من دون إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والعودة عمومًا إلى مشروع التحرير. وانتقل الضيف إلى مناشدة العرب داخل الخط الأخضر، وفصائل المقاومة في لبنان وسورية والعراق واليمن، الانضمام إلى المعركة. ثم خاطب الشعوب في الدول العربية والمسلمة، مطالبًا بأن تتجاوز الحدود وتشارك في تحرير الأقصى أو تخرج للتظاهر، وغير ذلك. وحتى لو أخذنا في الاعتبار عنصر التعبئة والتجييش باستثارة الحميّة، يبقى الخطاب حربيًا ذا أهداف تتجاوز الأهداف المحدودة وفقًا للسيناريو الأول.

إذا كانت الحسابات وفقًا لذلك السيناريو متواضعة، تلتها مفاجأة من حجم "النجاح" (وهي مفاجآت متكررة عند حركة حماس، كما في حالة المفاجأة من الفوز في الانتخابات عام 2006، والمفاجأة من نتائج الصدام المسلح مع جهاز الأمن الوقائي والسيطرة على قطاع غزة بالقوة)، فإنّ الحسابات التي يقوم عليها خطاب الضيف (وفقًا للسيناريو الثاني) لم تكن متواضعة، إذ تضمنت أمنيات أو توقعات عدة، مثل أن تطلق العملية مواجهة شاملة يخوضها الشعب الفلسطيني، وحتى الأمة جمعاء. لكنّ الحرب الشاملة الوحيدة كانت تلك التي شنّتها إسرائيل على غزة بأهداف معلنة تتمثل في القضاء على الوجود المسلح لحركة حماس وإدارتها لقطاع غزة، وأعادت المقاومة إلى استراتيجية الدفاع، حتى أصبح الهدف الرئيس من احتجاز الرهائن والمبادلة بهم هو وقف إطلاق النار وانسحاب الجيش

الإسرائيلي من قطاع غزة (من دون التنازل بالطبع عن تبادل الأسرى)، ولم يعد تبادل الأسرى هو الهدف الرئيس. وقد تعثّرت جميع جولات المفاوضات بسبب رفض إسرائيل مطلب وقف إطلاق النار والانسحاب من القطاع إلى مواقع ما قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وفي المرحلة الأولى من الحرب وافقت حركة حماس على إطلاق سراح مدنيين ومرضى وكبار في السن ما كان يجب أن يكونوا لديها؛ وليس واضحًا مَن هُم الذين خطفوهم (فقد قام أفراد غير منتمين إلى أي تنظيم باختطاف مدنيين خلال ذلك اليوم)، ولكنها نجحت في تجميعهم. وكانت هذه بادرة حسن نية مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين (أطفال مقابل أطفال، ونساء مقابل نساء) وهدنة قصيرة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023. ومع تفاقم الأوضاع واستمرار الحرب، أصبح واضحًا أنّ إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في صفقة تبادل أسرى من دون وقف إطلاق النار يعني عودة إسرائيل إلى الحرب بعد أن تفقد المقاومة الأوراق التي لديها.

لقد تجاوزت الحرب الإسرائيلية هدف القضاء على حماس إلى شنّ حرب إبادة. وهو ما أثار ردَّ فعل شعبيًا عالميًا غير مسبوق في تاريخ القضية الفلسطينية. لم يكن السبب عملية طوفان الأقصى التي لم تستدع تضامنًا على المستوى الشعبي العالمي (بل ربما العربي فقط). ولم يتوقع من اتخذ القرار بشنّ الهجوم يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر حجم الرد الإسرائيلي، ولا الثمن الذي دفعه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية حتى في أسوأ توقعاته، وإلا لما أقدم عليها. وفي الحالتين، حالة الأهداف المتواضعة وإحالة الأهداف غير المتواضعة، كانت الحسابات خاطئة.

**لم يتبقّ إلا الإنجازات السياسية المهمة التي لم يخطَّط لها، ولكنها أصبحت من أهم نتائج الحدث، مثل إفشال تهميش قضية فلسطين (وإن لم يتوقف التطبيع)، والتضامن الشعبي العالمي الواسع مع الشعب الفلسطيني في غزة نتيجة للفظائع التي ارتكبتها إسرائيل، وهو أيضًا ليس ضمن الحسابات والخطط. ولا شك في أن القضية الفلسطينية تشهد أوسع تضامن شعبي منذ النكبة.**

ومن باب التحذير من المبالغات أقول: يضيف كثير من المحللين أمورًا مثل اتضاح هشاشة إسرائيل ومجتمعها بدليل حالة الهستيريا والخوف الوجودي

اللذين أثارتهما العملية. وربما يُفهَم هذا السياق بوصفه انكشاف الضعف الذي يفترض أن يشجع "أطرافًا أخرى" على محاربة إسرائيل. وفي ما عدا غياب هذه الأطراف الأخرى المدعوّة إلى هذه المحاربة باستغلال الفرصة السانحة، فإنّ الحصيلة الحالية هي استخدام إسرائيل الخوف الوجودي في التحشيد للحرب وقلبها إلى حرب على الوجود الفلسطيني في غزة، ولحشد إسنادٍ غير مسبوق من داعميها، ولا سيما الولايات المتحدة، بالمال والسلاح.

أما الاستناد الرائج إلى المزايدات الحزبية الداخلية في إسرائيل لتبيين هزيمتها، فهو مضلِّل ومضلِّل إذ يبعد المحلل والمتابع عن مسار التشخيص الصحيح؛ فاليمين الإسرائيلي المتطرف يدّعي أنّ أيّ تنازل أو تفاوض مع حماس هو بمنزلة هزيمة لإسرائيل، من باب المزايدة واتهام الحكومة بالتخاذل وتعريض إسرائيل للخطر، في مسعى لإبراز تميّزه داخلها. والبكائيات بشأن ما جرى يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بما في ذلك تشبيهه بالهولوكوست، دليل خوف بلا شك، وأيضًا دليل تخويف، هدفه التحشيد القومي واستثارة التعاطف العالمي، وينطبق الأمر على وصف حركات التضامن العالمي بأنها صحوة اللاساميّة، فهدفها وأد هذه الظواهر في المهد، وليس اعتقادًا من إسرائيل بأن حركات التضامن مع فلسطين سيطرت فعلًا على الدول الغربية.

وعلى الرغم من التضامن الشعبي العربي، وخروج تظاهرات مناهضة للتطبيع ومؤيدة لفلسطين في دول عربية عدة (كان أبرزها في العاصمة الأردنية عمّان، حيث تحوّل الاحتجاج إلى تظاهرات يومية في مقابل السفارة الإسرائيلية)، وفي العديد من مدن المغرب، حيث تتواصل المسيرات الشعبية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني والمناهضة للتطبيع، لم تخرج الشعوب العربية والمسلمة للمواجهة (سبق أن استثنينا حزب الله والحوثيين)، ولم تنضمّ الفصائل الفلسطينية التي تدير السلطة في رام الله إلى المعركة، ولم توقف التنسيق الأمني، ولم تنشقّ قوى وازنة عن السلطة. ومن الواضح أنّ سلوك السلطة الفلسطينية يشبه سلوك أيّ نظام عربي ينتظر أن تقضي إسرائيل على حماس، ويستغرب استغراقها كل هذا الوقت لتحقيق ذلك، والتسبب لها في كل هذا الإحراج نتيجة لطول الحرب وكثرة الضحايا؛ مع الفارق أنّ سلطة رام الله تتوقّع أن تستفيد من هذه الحرب على

مستوى تعزيز مكانتها دوليًا. ويظهر ذلك في صورة صراع مع توجهات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بخصوص دور السلطة الفلسطينية في ما يسمى اليوم التالي. وسوف نعود إلى هذا الموضوع.

## الحرب الإسرائيلية ودوافعها

يحتاج حصر التصريحات الرسمية الإسرائيلية بشأن عملية طوفان الأقصى وردّ إسرائيل عليها إلى أكثر من مجلد، كما يحتاج تحليل الرأي العام الإسرائيلي في هذا الشأن إلى مجلد آخر؛ ولذلك، سنكتفي بمحاولة إيجاز أهم ملامح ردَّي الفعل العسكري والسياسي الإسرائيليَين.

جمع رد الفعل الإسرائيلي الأوّلي بين الصدمة والاندهاش وإحياء المخاوف الوجودية، وذلك بسبب اكتشاف قدراتٍ فلسطينية غير متوقعة تطورت في تحدٍّ لحصارٍ دام 17 عامًا على القطاع، وشنّ كتائب القسام عملية حربية برّية داخل حدود ما قبل الخامس من حزيران/ يونيو 1967، اقتحم خلالها مقاتلون عرب معسكرات للجيش ودخلوا البيوت في المستوطنات، وهو ما لم يحصل منذ عام 1948. ولم يخلُ الأمر من غضب وشعور بالإهانة بسبب انقلاب نظام الأشياء. ومثّل هذا الانقلاب صورة الفلسطيني الذي يجرّ الجندي الإسرائيلي، أو يسحبه من الدبابة. وأسهمت الدعاية الرسمية في مخاطبة الغرائز وتعميق المخاوف باستدعاء تشبيهات الهولوكوست ومعاناة اليهود عبر التاريخ. ولم تتوقف وسائل الإعلام الإسرائيلية عن سرد قصص الجنود والمدنيين الذين عاشوا الحدث طوال مدة الحرب على غزة واستضافتِهم في الاستوديوهات ليرووا ما عاشوه وشهدوه، وعرض تقارير مصورة عن حياة من قُتلوا أو اختُطفوا أو أصيبوا بجراح. لم يغادر الإعلام الإسرائيلي ذلك اليوم الذي بدا وكأن التاريخ الجديد بدأ به، وما زال حتى كتابة هذه السطور متوقفًا عنده. فما برح يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر ممتدًا وفقًا للإعلام والسياسة الإسرائيليَين. ويبدو وكأن شمس يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر لن تشرق قبل الانتهاء من الانتقام القبلي من الفلسطينيين، ووقف الحرب "بعد تحقيق أهدافها".

وباختصار، تعيش إسرائيل منذ ذلك اليوم عملية تعبئة وتجييش قبلية بدائية بأساليب تكنولوجية حديثة. ولا تستخدم في هذه التعبئة الوقائع التي جرت

فحسب، بل تستخدم أيضًا الذاكرة التاريخية المؤدلجة والمخاوف الدفينة والمبالغات والكذب البواح، والتعابير والأوصاف العنصرية التي تشيطن الطرف الآخر، والدعوات إلى عدم الرأفة بالفلسطينيين، وصولًا إلى دعوات صريحة للإبادة. وشجّعت الدولة عامة الناس على حمل السلاح، واكتسح مشهد النساء والرجال الذين تتدلى تحت خصورهم بنادق إم 16 (M16) المجال العمومي، من مراكز التسوق وحتى غرف التدريس في الجامعات.

بعد الرد المباشر بقصفٍ كثيفٍ وشاملٍ للمناطق المأهولة في قطاع غزة، بدأت الحرب البرية بأهداف معلنة أهمها القضاء على حركة حماس (لم يحدَّد معناه)، وتحرير الرهائن، وضمان ألّا تشكّل غزة تهديدًا أمنيًا لإسرائيل في المستقبل. ولم يتحقق أيٌّ منها حتى كتابة هذه السطور بعد مرور سبعة أشهر على الحرب. ونتيجة لقصف المنازل والمرافق المدنية من الجو والبحر والبر، ونتيجة لتقدم الاجتياح البري، هُجِّر أكثر من مليون فلسطيني إلى جنوب القطاع، وما لبث العدد أن أصبح مليونَين يعيشون خارج منازلهم من إجمالي سكان القطاع البالغ 2.3 مليون شخص. وتكرر تهجيرهم مرات عدة بعد أن اتضح في كل مرة خداع الملاذات الآمنة التي كان سكان أيّ منطقة يوجَّهون إليها قبل اجتياحها.

بدأ القصف الجوي التدميري الشامل لقطاع غزة يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر في سباقٍ مع الزمن لاستعادة هيبة الردع، وتخفيف حدة الهجوم الداخلي على القيادتين السياسية والعسكرية بسبب الإخفاق الكبير، وذلك بإدخال الدولة والشعب في حالة حرب[40]، وهي حالة تستدعي الوحدة الوطنية وتأجيل حسم الخلافات. لكنّ موجة الانتقادات الحادّة لم تتوقف؛ فنتنياهو الذي واجه انتقادات شديدة لكونه المسؤول الأول عن حفظ الأمن حين تعرّضت إسرائيل للهجوم، وأيضًا بسبب الصراع الذي افتتحه خلال عام 2023 لإصلاح المنظومة القضائية وإتْباعها للسلطة التشريعية بهدف تقزيم دور المحكمة العليا، مستقطِبًا المجتمع الإسرائيلي

(40) في أول تصريح له بعد عملية طوفان الأقصى، وذلك في 7 تشرين الأول/ أكتوبر ذاته قال بالحرف: "نحن في حالة حرب وليس عملية عسكرية". يُنظر:
Jeremy Sharon, Carrie Keller-Lynn & Amy Spiro, "After Days of Indecision, Netanyahu, Gantz Agree to Establish Emergency War Government," *The Times of Israel*, 11/10/2023, accessed on 17/4/2024, at: https://cutt.ly/Nee6VQOv

بحدة غير مسبوقة، لم يكن قادرًا على شنّ الحرب البرية من دون أن يضمّ فئات من المعارضة. وفي استطلاع أُجري بعد اندلاع الحرب بأسبوعين تقريبًا، أفاد 80 في المئة من المستجيبين أنّ على نتنياهو تَحمُّل المسؤولية عن الإخفاق كما فعل قادة الأجهزة الأمنية. وكانت النسبة مرتفعة حتى في صفوف مصوّتي الليكود؛ فقد أشار 69 في المئة منهم إلى أنّ على نتنياهو تَحمُّل مسؤولية ما حدث[41]. وفي استطلاع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في بداية كانون الثاني/ يناير 2024، أيّد 15 في المئة فقط من الإسرائيليين بقاء نتنياهو في منصبه بعد الحرب، على الرغم من أن الغالبية الساحقة دعمت استراتيجيته الحربية الرامية إلى هزيمة حماس في غزة[42].

وقد انضمّ إلى "كابينت الحرب" قبل الاجتياح البري حزب "المعسكر الرسمي" بقيادة جنرالات متقاعدين، مثل بيني غانتس وغادي آيزينكوت. كان نتنياهو في أمسّ الحاجة إلى الجنرالات؛ فقد كان على خلاف معلن مع وزير دفاعه يوآف غالانت في وقتٍ فقد فيه الجمهور الثقة بالسياسيين في أجواء شعبوية "حربجيّة". تطلّب وضع نتنياهو البائس بعد عملية طوفان الأقصى الاحتماء بالتحالف مع السياسيين – الجنرالات من المعارضة إلى حين استعادة التفاف القطاع اليميني في الشارع الإسرائيلي، على الأقل، حول حكومته اليمينية، ولكنه ظل صاحب القرار. وهو لم يتردد باستخدامهم في ضعفه، ولن يتوانى عن الاستغناء عنهم إذا تعافى.

وضمن تراشق الاتهامات الحزبي، لامت قوى إسرائيلية نتنياهو على التساهل مع حكم حماس قطاع غزة إلى درجة تسهيل حركة الأموال لأجل ما يسمونه ديماغوجيًا "دعم حماس". ويُقصَد بذلك المساعدات الموجهة إلى القطاع لتسديد الرواتب وأثمان الوقود لتوليد الكهرباء ومساعدة العائلات الفقيرة، والتي لا تريد أيّ حكومة إسرائيلية تحمّل تكلفتها بوصفها قوة احتلال مسؤولة عن سير حياة السكان؛ فلم تسهم إسرائيل على الإطلاق في تقديم أي عون لغزة خلال الحصار، بل استفادت من تصدير الطاقة ومنتجات أخرى، ومن الضرائب على البضائع، كما كانت دائمًا المستفيد الأول من الأموال التي تبرعت بها دول أخرى لإعادة

---

(41) موشيه كوهن، "معطيات غير مسبوقة: غانتس يتفوق على نتنياهو على رئاسة الحكومة"، **معاريف**، 20/ 10/ 2023، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/4ee6B7qV [بالعبرية]

(42) "Only 15% of Israelis Want Netanyahu to Keep Job after Gaza War, Poll Finds," *The Times of Israel*, 2/1/2024, accessed on 28/4/2024, at: https://cutt.ly/Lee6NCQf

إعمار ما دمرته طائراتها. ولكنها لا تستطيع أن تمنع غيرها من تقديم المساعدات لغزة المحاصرة، بل ترغب فيه؛ لأنّ الحصار الخانق يؤدي بالضرورة إلى استحالة الحياة، ومن ثم تصدير المشكلة إلى إسرائيل عبر زيادة العمليات المسلحة. وقد جرى إدخال الأموال من السلطة الفلسطينية في رام الله لدفع رواتب موظفي السلطة، ومن قطر برقابة مباشرة من الجانب الإسرائيلي ومن دون أن تتضمن تمويلًا لحماس. ولو كانت إسرائيل تعرف كيف تموّل حركة حماس وبأي طريقة تتسلح، لقصفت طرق التمويل والتسليح وقتلت من يديرونهما، وهي تقوم بذلك فعلًا حين تتوصل إلى معلومات. تندرج هذه التهم ضمن التراشق السياسي الحزبي، وتُستخدَم عندما يلزم للتحريض على قطر في الولايات المتحدة؛ بسبب مواقفها المستقلة نسبيًا في ما يتعلق بالتطبيع وحق المقاومة، وغيرهما.

أصرّ نتنياهو طوال الحرب على مقولة "النصر المطلق" على حركة حماس. وانضمت إليه القوى السياسية الأخرى في المعارضة، حتى تلك التي لم تتوقف عن مطالبته بالاستقالة. وفي الأشهر الأولى للحرب على غزة، ساد شعور في المجتمع الإسرائيلي بأنّ الجيش سيهزم حماس وسيحقق نصرًا حاسمًا لا لبس فيه، وهو ما انعكس في الخطاب السائد في الفضاء العمومي وفي الحملة غير الرسمية التي أُطلقت تحت شعار "سوف ننتصر"، إلى جانب حملة الوحدة التي رفعت شعار "معًا سننتصر". وقد انعكس هذا أيضًا في استطلاعات الرأي التي أجراها معهد دراسات الأمن القومي (INSS) في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب. وبيّنت هذه الاستطلاعات أنّ غالبية الرأي العام كانت تعتقد أن الجيش سوف ينتصر (كما يوضح الشكل(1-1))[43]. ونلاحظ أنّ ثلاثة أشهر كانت كافية لتنخفض التوقعات تسع نقاط.

وكشفت الاستطلاعات منذ البداية عن تباين بين الثقة العالية بانتصار الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب، والشك في إمكانية تحقيق أهداف الحرب الإسرائيلية أو التخلص من تهديد الأمن (ينظر الشكلان (1-1) و(1-2))[44].

---

(43) Ofer Shelah, Anat Shapira & Idit Shafran Gittleman, "Until Victory—Swords of Iron," *National Security Studies (INSS)*, 6/3/2024, p. 5, accessed on 28/4/2024, at: https://cutt.ly/See69JOH

(44) Ibid., p. 6.

## الشكل (1-1)
## هل سينتصر الجيش الإسرائيلي في الحرب؟

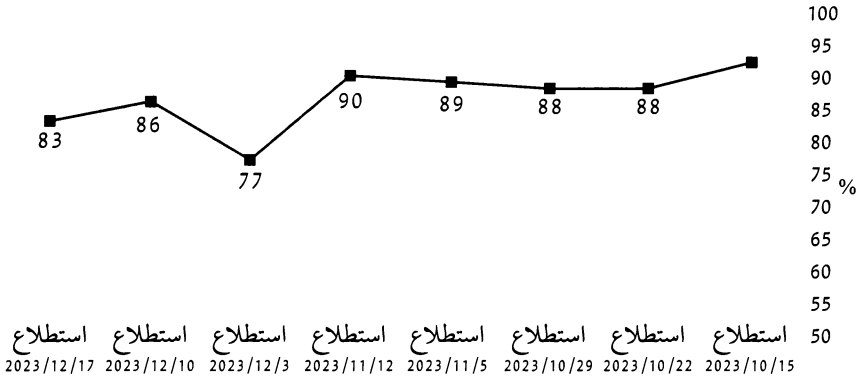


المصدر:

Ofer Shelah, Anat Shapira & Idit Shafran Gittleman, "Until Victory—Swords of Iron," *National Security Studies (INSS)*, 6/3/2024, p. 5, accessed on 28/4/2024, at: https://cutt.ly/5ee62rNT

## الشكل (1-2)
## هل سينتصر الجيش الإسرائيلي في الحرب؟ وهل ستتحقق الأهداف؟ وهل سيزول التهديد؟

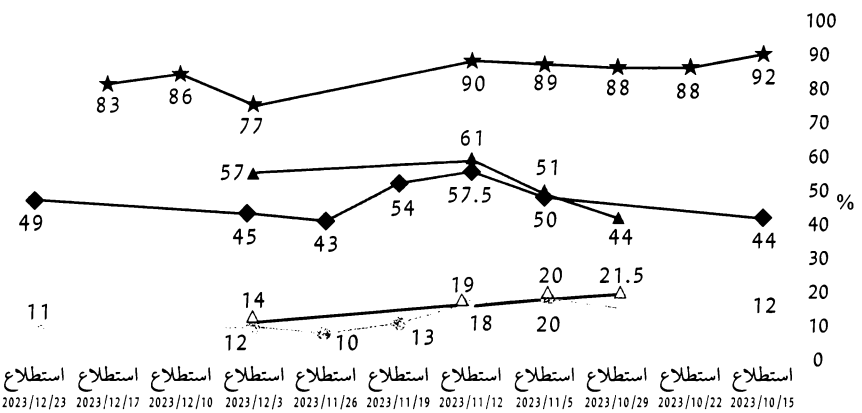


المصدر: Ibid., p. 6.

وفي مراحل متأخرة من الحرب، ثار نقاش حول ما يعنيه النصر المطلق، ونشأ التمييز بين حماس بوصفها حركة سياسية أيديولوجية يصعب القضاء عليها من جهة، وقوّتها المسلحة التي يجب القضاء عليها من جهة أخرى.

وفي استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في الفترة 28–30 كانون الثاني/ يناير 2024، تبين أن معظم الإسرائيليين لا يعتقد أنّ "النصر المطلق" ممكن التحقيق؛ إذ يعتقد 51 في المئة من المشاركين اليهود أنّ هناك احتمالًا ضعيفًا بأن تنتهي الحرب بمثل هذا النصر. وجاءت نتائج هذا الاستطلاع بعد أن صرّح نتنياهو بعد مرور 100 يوم على الحرب أنّ إسرائيل "على مسافة قريبة من النصر المطلق"، ما يشير إلى التباين بين الصورة المتوقّعة للنصر ونقطة النهاية الفعلية المحتملة. ومع ذلك، أظهرت النتائج معارضة غالبية اليهود الإسرائيليين وقف الحرب، حتى لو تضمّن اتفاق وقفها عودة الأسرى والرهائن الإسرائيليين، وضمانات أميركية للحفاظ على الاستقرار الأمني، واتفاق سلام مع السعودية، وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح؛ حيث عارض 55 في المئة منهم وقف الحرب حتى ضمن هذه الشروط[45]. من الواضح أن تأييد مواصلة الحرب لم يرتبط بتحقيق نصر مطلق، ولا بمنجزات سياسية من النوع المذكور، بل ارتبط بدوافع أقل "عقلانية" من النوع الذي شرحناه سابقًا.

وبرز خلاف حقيقي بين القوى السياسية بشأن مستقبل قطاع غزة بعد الحرب؛ فنتنياهو المتهم من جانب خصومه السياسيين بتفضيل حكم حماس في غزة على حكم السلطة الفلسطينية لها، ظل يرى أن وجود سلطتين، واحدة في الضفة وأخرى في غزة، تابعتين للإشراف الأمني الإسرائيلي، أفضل من وجود سلطة فلسطينية واحدة؛ ففي هذه الحالة الأخيرة، يزداد احتمال نشوء دولة فلسطينية. ويختلف نهجه هذا عن تصور الإدارة الأميركية لمستقبل غزة تحت إدارة سلطة واحدة

---

(45) "Poll: Most Israelis - Jewish and Arab - Think 'Absolute Victory' against Hamas in Gaza Unlikely," *The Times of Israel*, 21/2/2024, accessed on 21/4/2024, at: https://cutt.ly/aercLzyU;

تمار هيرمن ويارون كابلن، "استطلاع السيوف الحديدية: أكثر من نصف الجمهور يتوقعون آمالًا منخفضة لتحقيق 'النصر الساحق' في الحرب". المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 20/ 2/ 2024، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/UerqyaxY [بالعبرية]

في الضفة والقطاع، بحيث تنسق أمنيًا مع إسرائيل. وثمة قوى إسرائيلية معارضة لتصور نتنياهو لليوم التالي في غزة، ولم تطرح خطتها لكيفية إدارة القطاع بعد الحرب، ولكنها تميل بطبيعة الحال إلى الموقف الأميركي. ويتفرع هذا الخلاف عن الخلاف على مسألة الدولة الفلسطينية بين من يرفضون الفكرة مبدئيًا ومن يتقبلون نشوء نوع من دولة فلسطينية، الهدف منها تحقيق انفصال ديموغرافي عن الدولة اليهودية، ولكنّ الفرقاء السياسيين متفقون على أن الموضوع مؤجل، وأن الأهم الآن هو التفكير في كيفية إدارة قطاع غزة من دون حماس.

في ما عدا التفوق العسكري النوعي، وحتى الكمي، على أعداء إسرائيل المحتملين، اعتمدت الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية حتى 7 تشرين الأول/ أكتوبر على القوة الرادعة، والاستخبارات وجمع المعلومات، والحرب الاستباقية المفاجئة. وإذا لم تنفع هذه العناصر، يأتي السعي إلى حسم الحرب في أسرع وقت على أراضي الآخرين. سقطت عناصر الردع والاستخبارات، أما العملية الحربية المفاجئة الخاطفة فقامت بها كتائب القسام، إضافةً إلى أنّ العنصر الأخير، وهو حسم الحرب بسرعة، فشل أيضًا. صحيح أن إسرائيل دمَّرت قطاع غزة وجزءًا كبيرًا من قوة المقاومة، ولكن الحرب طالت، ولا يبدو أن ثمة موعدًا محدَّدًا تعلَن فيه نهايتها. وسوف تبقى إسرائيل في القطاع لكي تواصل القيام بعمليات واقتحامات ضد جيوب المقاومة، ولمنعها من استعادة سيطرتها إلى أن تجد البديل الفلسطيني، أو العربي والفلسطيني، أو الفلسطيني والدولي الجاهز للحلول مكانها، والعمل تحت إشرافها الأمني. وهو ما يستدعي انقسامًا آخر؛ فالجيش، ممثلًا بوزير الدفاع، يرفض أن يتورط بعد الحرب في حكم عسكري مباشر على أكثر من مليوني فلسطيني، بسبب غياب خطة إسرائيلية لما يسمى اليوم التالي. وإضافة إلى تنفيذ خططها الحربية لتصفية كتائب المقاومة وهدم الأنفاق، ومعاقبة السكان المدنيين وتدمير القطاع خلال ذلك، تشنّ هجمات ضد أي محاولة لعودة مؤسسات مدنية للعمل بقيادة حماس أو المقرّبين منها، وهذه حرب استنزاف طويلة.

من المبكر الحكم على تشكيل نتائج عملية طوفان الأقصى رادعًا عن القيام بمثلها مستقبلًا، وفقًا للرهان الإسرائيلي. وهذا أمر يصعب جزمه؛ فالأمر متوقف

على مصير قطاع غزة بعد الحرب. صحيح أنّ أيّ مقاومة فلسطينية في المستقبل سوف ترغب في تجنب حرب إسرائيلية، ولكن هل يمكن أن يتنبأ أحد بسلوك من عاشوا هذه الحرب وشهدوا فيها ما شهدوا من ويلات، وفقدوا فيها ما فقدوا من طفولتهم وشبابهم ومن أحبائهم؟

استهدف القصف الإسرائيلي لقطاع غزة في البداية المؤسسات الرسمية، والأحياء التي يقيم فيها قادة ونشطاء من حركة حماس بكاملها. ثم انتقلت إسرائيل إلى قصف المدارس والمستشفيات، وقامت بمحاولات لقصف الأنفاق أو اختراقها، حتى لو ترتب على ذلك تدمير أحياء بكاملها. ولم تحسب أيّ حساب لتضرر المدنيين، بل استهدفتهم؛ فاتّبعت علنًا سياسة عقوبات جماعية بقطع الكهرباء والمياه الجارية والإنترنت، وقصف مرافق توليد الكهرباء وتوزيع المياه، ومنعت دخول الوقود إلى غزة، وسمحت بدخول كميات محدودة للغاية من الطعام والدواء حينما شاءت وحيثما أرادت.

لا يمكن تفسير هذه السياسات الإسرائيلية من دون دوافع الانتقام، كما أنّ للعقوبات الجماعية ضد شعب بأسره أهدافًا سياسية تجعلها نوعًا من الإرهاب، مثل حمل السكان على استنتاج ما تريد إسرائيل أن يستنتجوه سياسيًا بشأن عدم جدوى أي مقاومة في المستقبل وعواقبها، ودفعهم إلى اتخاذ موقف من حركات المقاومة. ولم يظهر أيّ خلاف جدّي بين القوى السياسية الوازنة في المجتمع الإسرائيلي بشأن هذه الممارسات التي تصنَّف بوصفها جرائم ضد الإنسانية، ولا حتى بشأن دوافعها الانتقامية ومنطق سياسة معاقبة الشعب جماعيًا. ولم تنشأ في إسرائيل خلال الحرب حركة اجتماعية للاحتجاج على الجرائم. وتمثّلت الحدود القصوى للشعارات المناهضة للحكومة في: إدانة الحكومة بسبب التقصير في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وإهمال قضية الأسرى وتعطيل صفقات التفاوض، واتهام نتنياهو بإطالة زمن الحرب لغرض البقاء في السلطة وتجنب انتخابات قد يخسرها.

من ناحية أخرى ثمة في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة قوى وازنة، استغلت الحرب وانشغال الدول ذات الاهتمام بما يجري في غزة لتنفيذ مخططات مؤجلة التنفيذ في الضفة الغربية والقدس وبين المواطنين العرب في إسرائيل ذاتها؛ ففي

الضفة الغربية قامت سلطات الاحتلال باقتحامات متكررة للمخيمات "الإشكالية" بالنسبة إليها (ولا سيما مخيم جنين، ومخيم نور شمس في طولكرم)؛ لغرض تصفية خلايا المقاومة المسلحة فيها، واقتحامات منفصلة ومستمرة لمدن وبلدات مثل جنين وطوباس وطولكرم، وكثير من القرى والمخيمات، وإغلاق مداخلها بالسواتر الترابية أو الحواجز، ونفّذت آلاف الاعتقالات لإجهاض أيّ محاولة للقيام بنشاط تضامني مع قطاع غزة، وجرى ترحيل مجمعات بدوية خططت سلطات الاحتلال دائمًا لترحيلها والاستيلاء على أراضيها[46] ولبناء المستوطنات تمهيدًا لضمّ أجزاء من المنطقة ج (بلغة اتفاق أوسلو، وهي المناطق التي بقيت خاضعة لسيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية بموجب ذلك الاتفاق). كما تكثفت اعتداءات المستوطنين على العرب وممتلكاتهم على نحو ملحوظ. وتحررت أيدي المستوطنين والجنود في الضغط على الزناد لقتل الفلسطينيين بتشجيع من وزير الأمن القومي الذي عمل على توزيع السلاح أيضًا.

ومنذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، فُرِضت على حرية التعبير داخل إسرائيل نفسها قيودٌ غير مسبوقة[47] بحيث أصبحت إسرائيل من الدول التي تعتقل وتحاكم مواطنيها (العرب) على تغريدات تؤوّلها أجهزتها الأمنية على أنها تعني "تضامنًا مع الإرهاب"، حتى لو كان الادعاء غير صحيح، وذلك بهدف الردع، وتلقين الناس درسًا، كما في التعبير التوراتي: "لكي يروا فيخافوا!". والأهم هو السعي إلى تغيير قواعد اللعبة في علاقة المواطنين العرب بالدولة اليهودية؛ فالحكومة اليمينية تضغط لكي تقتضي المواطنة الولاء العلني للدولة اليهودية، وكأنّ من يعبّر عن نفسه خارج هذا الولاء يخرج على القانون. ومورست ضغوطٌ على الموظفين والعمال العرب في أماكن العمل لدفعهم إلى التعبير عن موقف ولاءٍ وتضامنٍ مع إسرائيل، كما لاحقت إدارات الجامعات طلابها بناءً على منشورات لهم على منصات التواصل الاجتماعي. لقد شُنَّت حملة تخويف مخططة على نحو واضح تهدف إلى

---

(46) ينظر: حسن مليحات، "التجمعات البدوية الفلسطينية: سردية الخوف والمستقبل"، **العربي الجديد**، 7/ 3/ 2024، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/eerqubgX

(47) ينظر: "الحرب على غزّة: سياسة الإخراس والترهيب والملاحَقة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل"، **تقدير موقف**، مركز مدى الكرمل (تشرين الثاني/ نوفمبر 2023)، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/WerqiSpd

مراجعة الإنجازات المدنية والسياسية التي حققها المواطنون العرب منذ تسعينيات القرن الماضي. ولا شك في أن التيارات الأشد تطرفًا في الائتلاف الحكومي قادت هذه التصرفات من خلال الوزارات التي تسيطر عليها. وأسهمت حصون الليبرالية الإسرائيلية، مثل الجامعات وجهاز القضاء، في هذه العملية من خلال الاصطفاف ضمن حدود القبيلة، في ظل الهستيريا الحربية التي اجتاحت إسرائيل.

وتجندت وسائل الإعلام الإسرائيلية لدعم الجهد الحربي، فلم يعد ثمة إعلام خبري أو استقصائي، بل وسائل للتعبئة، مع حصر الخصومة في السياسات الحزبية والنقاشات الحادة بشأن عمل الحكومة ورئيسها، ومسائل الخدمات المقدمة للنازحين من البلدات الحدودية. وبين الرقابة العسكرية والرقابة الذاتية وامتثال الإعلام للتعبئة الدعائية الحربية، فقد وظيفته الأصلية، وغابت عنه تمامًا أي أخبار أو تقارير عما يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة تحت القصف، وكأنه غير موجود.

ووفقًا لـ"مؤشر حرّية الصحافة العالمي"، الصادر في أيار/ مايو 2024 عن منظمة "صحافيون بلا حدود" الدولية، تراجعت مرتبة إسرائيل على هذا المقياس لتصل إلى المرتبة 101 من بين 180 دولة يشملها المؤشر، وذلك بتراجع مستمر بعد أن كانت تحتل في مؤشر عام 2023 المرتبة 97، والمرتبة 86 في مؤشريّ عام 2022 وعام 2021[48].

وأفادت المنظمة في تحليلها للبيانات أن المشهد الإعلامي الإسرائيلي تأثر سلبًا منذ نهاية عام 2022 بتشكيل حكومة من أكثر الحكومات يمينية في تاريخ إسرائيل. كما تراجعت مرتبة إسرائيل في مؤشر عام 2024 في أعقاب شن الحرب على غزة، بسبب ازدياد الضغط على الصحافيين واشتداد حملات التضليل، فضلًا عن استهداف أكثر من 100 صحافي قضوا بنيران جيش الاحتلال في غزة خلال ستة أشهر[49].

---

(48) Reporters without Borders, "Index 2024," accessed on 16/5/2024, at: https://cutt.ly/Fete19fA; Reporters without Borders, "Index 2023," accessed on 16/5/2024, at: https://cutt.ly/xete0lbP; Reporters without Borders, "Index 2022," accessed on 16/5/2024, at: https://cutt.ly/vete3tMd; Reporters without Borders, "Index 2021," accessed on 16/5/2024, at: https://cutt.ly/aete3Ol9

(49) Reporters without Borders, "Index 2024."

وجاء ترتيب إسرائيل في هذا المؤشر خلف دولٍ لا تُعدّ ديمقراطية، بحسب مؤشر الديمقراطية لعام 2023؛ ففي مؤشر الديمقراطية، جاء ترتيب إسرائيل 30 من مجموع 167 دولة مشمولة في هذا المؤشر. لكن في مؤشر حرية الصحافة العالمي، سبقتها دولٌ ذات أنظمة تسلّطية، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى التي جاءت في أدنى تصنيف الدول على مؤشر الديمقراطية (164/ 167) لكنها جاءت في المرتبة 76 على مؤشر حرية الصحافة[50].

وقد برز مع الوقت خلافان رئيسان: الأول متعلق بأولوية تحرير الرهائن والاستعداد لصفقة تبادل، والآخَر متعلق بدور السلطة الفلسطينية في "اليوم التالي"، وهو خلاف مع الإدارة الأميركية أساسًا، حيث تميل قوى المعارضة التي انضمت إلى "كابينت الحرب" إلى التوافق معها.

كان واضحًا أن ثمة تناقضًا بين استمرار الحرب حتى القضاء على حركة حماس، ما يتطلب مواصلتها حتى تحقيق السيطرة الكاملة على قطاع غزة، وبين تحرير الأسرى. والحقيقة أن التناقض لم يكن جوهريًا؛ لأنّ تحرير الرهائن لم يكن أولوية بالنسبة إلى صانع القرار في الحكومة الإسرائيلية. ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة إلى جيشٍ يريد الانتصار في الحرب، ولا يرغب في تقييد يديه بمسألة الرهائن. ولذلك، فإن هدف تحريرهم أُخضع للخطط العسكرية، وليس العكس. وأدى ذلك إلى تعرّض الرهائن لخطر الموت خلال القصف مراتٍ عدة.

وقد اتضحت هذه الحقائق من خلال فشل مفاوضات التبادل واستمرار الحرب بعد عملية تبادل وحيدة أرادت فيها حركة حماس إظهار حسن نيتها بإطلاق سراح نساء وعجائز وأطفال ما كان يجب أن يُخطفوا أصلًا. وبعد أن طالت مدة الحرب، تفجرت حركة احتجاج واسعة (في مركزها عائلات المخطوفين) تتهم نتنياهو بعدم الاكتراث لإطلاق سراح الرهائن. والمهم أن حركة الاحتجاج هذه تميَّزت من الخطاب السائد منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر في أمرين: الأول هو الإصرار على أنّ

(50) Ibid.; Economist Intelligent Unit (EIU), *Democracy Index 2023: Age of Conflict*, pp. 9-13. accessed on 16/5/2024, at: https://cutt.ly/wete8fHH

تحرير الرهائن يجب أن يحظى بالأولوية على الأجندة الإسرائيلية، واتهام نتنياهو بإفشال صفقات تبادل ممكنة، والآخر هو وصول قيادات الاحتجاج إلى طرح قبول وقف إطلاق النار في مقابل إطلاق سراح الرهائن، وهو ما أصبح مطلب حركة حماس الرئيس، إلى جانب انسحاب الجيش الإسرائيلي الكامل من القطاع.

أما في ما يتعلّق بأهداف الحرب وأولوياتها بين القضاء على حماس وتحرير المحتجزين الإسرائيليين، بيّن استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في كانون الثاني/ يناير 2024، وجود انقسام داخل المجتمع الإسرائيلي؛ إذ اعتبر 47 في المئة من اليهود الإسرائيليين أن الأولوية لتحرير المحتجزين الإسرائيليين، في حين أفاد 42 في المئة أن الأولوية للقضاء على حركة حماس. وفي قاعدة حزب الليكود الانتخابية أيد 50 في المئة أولوية القضاء على حماس، مقابل 43 في المئة لأولوية تحرير الرهائن، أما في صفوف جمهور اليمين المتطرف في الحكومة، فإنّ نسبة دعم أولوية القضاء على حماس ترتفع إلى 77 في المئة، مقابل 19 في المئة فقط يعدّون تحرير الرهائن أولوية[51]. وظهر هذا الانقسام أيضًا في الاستطلاع الذي أجرته صحيفة **يسرائيل هيوم** اليومية في الفترة ذاتها، إذ أفاد 46.6 في المئة أنّ الهدف الأول هو إطلاق سراح الرهائن، مقابل 44.8 في المئة رأوا أن الانتصار في الحرب هو الأهم. وأظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن الغالبية العظمى من الإسرائيليين ترفض انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة من أجل إطلاق سراح المختطفين (بنسبة 70 في المئة)، كما ترفض شروط حماس لإطلاق سراح الرهائن، وترى أنّ أفضل طريقة للإفراج عنهم هي من خلال "ممارسة الضغط العسكري على الحركة حتى توافق على شروط مقبولة لإطلاق سراح المختطفين"، وذلك بنسبة 81.5 في المئة من الإسرائيليين المؤيدين لهذا النهج، مقابل 10 في المئة أيّدوا "وقف القتال والتفاوض مع حماس". وعارض 47 في المئة من المُستطلعة آراؤهم وقفًا مؤقتًا لإطلاق النار مقابل إطلاق سراح الرهائن، إذا كانت مدته طويلة، بحجة أن هذا "التنازل" يصعّب الانتصار في الحرب. وبحسب الاستطلاع، رأت نسبة 83.3 في المئة من المستطلعة آراؤهم أن "وقف إطلاق النار فترة طويلة من

(51) "استطلاع يناير 2024: 71% من الجمهور يؤيدون تقديم الانتخابات"، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 6/ 2/ 2024، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/3eriQwFk [بالعبرية]

أجل إطلاق سراح المختطفين سيجعل من الصعب تحقيق النصر في الحرب ضد حماس"، بل إنّ 71.9 في المئة قالوا إن "وقف إطلاق النار فترة طويلة من أجل إطلاق سراح المختطفين سيؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا بين الجنود عند استئناف القتال"[52].

وقصة المفاوضات لإطلاق سراح الرهائن بوساطة قطرية-مصرية وتدخّل أميركي قصة مريرة ويطول فيها الشرح، ولكنّ الأمر الواضح تمام الوضوح أنّ إسرائيل والولايات المتحدة أصرّتا في جميع جولات المفاوضات على هدنة محددة المدة، بحيث تتواصل الحرب مع انتهائها. ويعني هذا إجبار حماس بالقصف العشوائي الشامل لمجتمعها على الرضوخ لمطلب إطلاق سراح الرهائن في عملية تبادل من دون وقف الحرب أو الانسحاب من غزة؛ ففي مقابل الرهائن الذين احتفظت بهم حركات المقاومة في القطاع، أخذت دولة الاحتلال الشعب كله رهينة، وهي تستخدم التنكيل به للضغط على الخاطفين. هكذا مارست الخطف والإرهاب دولةٌ تحظى بدعم أميركي وأوروبي (المقصود غالبية الدول الأوروبية) غير مشروط، أي استهداف المدنيين لأهداف سياسية، كما سبق أن بيّنت.

كرر نتنياهو موقفه المتمسك بـ "انتصار مطلق"، ما يتطلب اجتياح ما تبقّى من قطاع غزة بعد مضي 200 يوم على الحرب، أي مدينة رفح ومحيطها التي وجد فيها 1.5 مليون نازح ملجأً لهم. وعلى الرغم من جميع محاولات عقد صفقة تبادل، أصرّ نتنياهو على أن اجتياح رفح سيكون مع صفقة ومن دونها. وقال في لقاء مع عائلات الأسرى في 30 نيسان/ أبريل 2024: "فكرة إنهاء الحرب قبل تحقيق جميع أهدافها غير واردة في الحساب. سندخل إلى رفح ونقضي على كتائب حماس هناك بصفقة أو بدون صفقة، من أجل تحقيق النصر المطلق"[53]. وقد تبنّى نتنياهو نهج الظهور بمظهر القائد القويّ الذي يتحدى الضغوط الدولية، بما في ذلك الضغوط الأميركية، لمواصلة الحرب. وكان تقديره، كما يبدو، أنّ

(52) "استطلاع رأي: أغلبية كبيرة تعارض شروط حماس بشأن صفقة الرهائن"، **يسرائيل هيوم**، 21/ 1/ 2024، شوهد في 2/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/qeriQZHo [بالعبرية]

(53) "نتنياهو: اجتياح رفح بصفقة أو من دونها ومستمرّون في الحرب"، **العربي الجديد**، 30/ 4/ 2024، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/8eriWQdU

تبنّي نهج "حربجيٍ" خلال حرب مشتعلة، وفي أجواء ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر في إسرائيل، سوف يعيد إليه الشعبية التي خسرها، هذا إضافةً إلى تأجيل الانتخابات قدر الإمكان، فوقف الحرب يؤذن ببداية المعركة الانتخابية.

في الاستطلاع الذي أجرته صحيفة **معاريف** في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ضمن سلسلة استطلاعات، فضّل 48 في المئة من الإسرائيليين أن يكون غانتس رئيسًا للحكومة، في مقابل 29 في المئة أيّدوا بقاء نتنياهو خلال الحرب، أما من أيدوا بقاءه رئيسًا للحكومة بعدها فكانت نسبتهم 21 في المئة فقط[54]. وفي استطلاع أُجري بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر، أشار 49 في المئة أنهم يفضلون غانتس مقابل 28 في المئة لنتنياهو[55]. ولم تتغير هذه النسب في الاستطلاع الذي أُجريَ في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر[56]. وفي الاستطلاع الذي أُجري في آذار/ مارس 2024، طرأ ارتفاع في نسبة التأييد في شعبية نتنياهو إلى 34 في المئة مقابل تأييد لغانتس بنسبة 48 في المئة، بعد أن كانت 50 في المئة في استطلاع سابق؛ وذلك على خلفية زيارته للولايات المتحدة والمملكة المتحدة[57]. وانخفضت شعبية غانتس في استطلاع شهر نيسان/ أبريل 2024 لتصل إلى 45 في المئة، مقابل حصول نتنياهو على تأييد بنسبة 36 في المئة في الردّ على سؤال "أيهما أكثر ملاءمة لرئاسة وزراء إسرائيل"[58].

يتفق قادة الائتلاف الإسرائيلي الحاكم على القضاء على حماس، بمعنى القضاء على قدراتها العسكرية، ومنعها من إدارة قطاع غزة، ما يفسر إصرار الجيش ليس فقط على القضاء على المقاومة المسلحة، بل أيضًا تصفية النشطاء المدنيين

---

(54) "استطلاع معاريف: الائتلاف ينهار، الليكود مع 19 مقعد"، **معاريف**، 13/ 10/ 2023، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/MeriULfE [بالعبرية]

(55) "استطلاع معاريف: عدد من يؤيدون عملية برية وتوزيع المقاعد في ظل الحرب؟"، **معاريف**، 27/ 10/ 2023، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/OeriIq9L [بالعبرية]

(56) "استطلاع معاريف: المعسكر الرسمي يعزز قوته، وحزب برئاسة بينيت سيحصل على 9 مقاعد"، **معاريف**، 3/ 11/ 2023، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/2eriIbhx [بالعبرية]

(57) "الليكود يحافظ على قوته رغم انهيار تقرير لابيد"، **معاريف**، 8/ 3/ 2024، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/CeriI0uL [بالعبرية]

(58) "استقرار الليكود: هل تستطيع أحزاب المعارضة تشكيل الحكومة؟"، **معاريف**، 26/ 4/ 2024، شوهد في 1/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/teriOfab [بالعبرية]

الذين حاولوا العودة إلى إدارة الحياة المدنية عن طريق محاربة السرقات، وتنظيم توزيع الإغاثة وغيرهما. ويصعب تقدير مدى نجاح إسرائيل في تحقيق خطتها المدعومة أميركيًا بعد مضي أكثر من 200 يوم من الحرب، وهذه مدة طويلة، وفقًا لجميع التوقعات. ولكنّ الواضح أن حماس، بما فيها كتائب القسام، ظلت حية ترزق، كما يقال، وذلك بفضل المزاوجة بين التدريب والانضباط الصارمين ومرونة تنظيمها العسكري الذي يمنح كل كتيبة استقلالية شبه كاملة في منطقتها؛ كما بقي جزء كبير من بنيتها التحتية المتمثلة في الأنفاق، على الرغم من الخسائر الفادحة. ويعني هذا أن الحركة قد لا تتمكن من العودة إلى إدارة قطاع غزة، ولكن تتعذر إدارته من دون موافقتها، هذا مع العلم بصعوبة تقدير مدى تغير علاقة حركة حماس بالمجتمع الفلسطيني في القطاع الذي تضرّر بشدة من الحرب. فهل فشلت استراتيجية إسرائيل بالقضاء على حماس، ونجحت في الوقت ذاته في عزلها داخل مجتمعها الفلسطيني؟ يتوقف الجواب عن هذا السؤال على نوع الترتيبات التي سوف تُفرض في غزة، والقيادة السياسية بعد الحرب.

ثمة دروس من الماضي؛ فمثلًا، بعد فرض الحصار عام 2007، ثم الحرب الأولى على قطاع غزة (2008–2009) في مرحلةٍ كانت الضفة الغربية تشهد انتعاشًا اقتصاديًا بعد الانتفاضة الثانية في ظل حكومة سلام فياض (2007–2013)، أظهرت الاستطلاعات نقمة على حركة حماس ولوم الغزّيين لها على بؤس أحوالهم الناجمة عن الحصار والحرب. ففي استطلاع أُجري عام 2009، أظهرت نتائجه تأييدًا لحركة فتح بنسبة 35 في المئة ولحماس 19 في المئة فقط[59]. ومن ناحية أخرى، ثمة نمط متكرر يفيد بأن التأييد للمقاومة عمومًا (بغض النظر عن الموقف من حماس) يرتفع مع وجود مقاومة تواجه العدوان الإسرائيلي. فبعد عملية الجرف الصامد عام 2014، وصل التأييد للمقاومة عمومًا إلى نسبة 88.9 في المئة من المستطلعين[60]. وفي هذه الحالة عادت حماس إلى حكم غزة بقوة أكبر بعد الحرب.

---

(59) Baconi, p. 163; "Not Quite as Gloomy as they Look," *The Economist*, 30/7/2009, accessed on 8/5/2024, at: https://cutt.ly/jeriOKSQ

(60) "Poll No. 191," Palestinian Center for Public Opinion, 27/8/2014, accessed on 8/5/2024, at: https://cutt.ly/AeriP79Y

## الخسائر الإسرائيلية

فقدت إسرائيل أكثر من ألف قتيل من المدنيين ومئات القتلى وآلاف الجرحى من العسكريين. ونلاحظ من خلال الجدول (1-1) أن غالبية الإصابات القاتلة كانت في عملية طوفان الأقصى نفسها، ولم يقتل من الجنود الإسرائيليين سوى 260 خلال 6 أشهر من الحرب[61]، ولا يُعَدّ هذا ثمنًا باهظًا للحرب مع الأخذ في الاعتبار طول المدة وحجم الدمار والإبادة التي تسبب فيها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة.

**الجدول (1-1)**

**قتلى ومصابون بين الجنود الإسرائيليين خلال الفترة**

**7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 - 18 نيسان/ أبريل 2024**

| الموضوع | العدد |
|---|---|
| إصابات طفيفة | 1890 |
| إصابات متوسطة | 865 |
| إصابات خطِرة | 512 |
| المجموع | 3267 |
| **الموضوع** | **العدد** |
| قتلى من الجنود الإسرائيليين | 604 |
| القتلى منذ بدء الاقتحام البري لقطاع غزة | 260 |

المصدر:

"Swords of Iron: IDF Casualties," Ministry of Foreign Affairs, accessed on 22/4/2024, at: https://cutt.ly/veriAT4m

وتكبدت دولة الاحتلال خسائر اقتصادية هائلة، سواء على مستوى تراجع النمو لأسباب عديدة متعلقة بتراجع الاستثمارات وتباطؤ العمل في الكثير من المرافق بسبب استدعاء الاحتياط وتوقف السياحة عمليًا، أو على مستوى غير ذلك من العوامل المتعلقة بالحرب. وهذه خسائر يمكن تعويضها على المدى المتوسط، مع

(61) وصل العدد إلى 280 قبل الانتهاء من كتابة هذا النص في النصف الثاني من أيار/ مايو 2024.

الأخذ في الحسبان حيوية الاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الأميركية التي تستمر، وتعوّض الخسائر العسكرية، وتزيد الاستثمارات في الصناعة العسكرية الإسرائيلية.

بعد شهر من أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر، توقعت صحيفة الأعمال الصادرة في تل أبيب **كالكاليست**، وبناءً على أرقام أولية لوزارة المالية الإسرائيلية، أن تتجاوز تكلفة الحرب 50 مليار دولار، وهو مبلغ يُعادل 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي. ويأتي هذا التقدير في حال استمرّت الحرب بين ثمانية أشهر و12 شهرًا، ومن دون مشاركة حزب الله أو إيران أو اليمن فيها، وبتقدير مشاركة نحو 350 ألف مُجنّد إسرائيلي في قوات الاحتياط العسكرية، على أن يعودوا إلى العمل بعد فترة قصيرة. ووفقًا للتقرير، فإن وزارة المالية وصفت هذا التقدير بـ"المتفائل". وكانت الصحيفة قد قدّرت أن نصف هذه التكلفة سيكون على شكل نفقات دفاع تصل إلى نحو مليار شيكل يوميًّا (1 دولار= 3.9119 شيكل)، ونحو 40 إلى 60 مليار شيكل خسارة في الإيرادات، وبين 17 و20 مليار شيكل تعويضات للشركات المتضررة من الحرب، ونحو 10 إلى 20 مليار شيكل لإعادة التأهيل بعد الحرب[62].

وأفادت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (CBS) أنّ الاقتصاد الإسرائيلي انكمش في الربع الأخير من عام 2023 نتيجة للحرب على غزة؛ وذلك بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.0 في المئة على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع الثالث، وانخفض بنسبة 5.7 في المئة على أساس ربع سنوي. وأضافت الدائرة أنّ تركيبة الناتج المحلي الإجمالي تغيرت بسبب الاستدعاء الكبير لقوات الاحتياط، ودفع تكاليف الإسكان لمن أُجْلوا من بيوتهم في غلاف غزة، إضافةً إلى نقص القوى العاملة في صناعة البناء، وغيرها من العوامل أخرى. وبيّنت أيضًا أنّ الحرب الإسرائيلية على غزة أدّت إلى انخفاض حادّ في صادرات السلع والخدمات في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع الثالث (-22.5 في المئة)، والإنفاق/ الاستهلاك الخاص (-26.9 في المئة)، والاستثمار في الأصول الثابتة (-67.9 في المئة)، وفي واردات

(62) "War with Hamas to Cost Israel above $50 Billion, Calcalist Reports," *Reuters*, 5/11/2023, accessed on 25/4/2024, at: https://cutt.ly/meriH0Gi

السلع والخدمات (-42.4 في المئة). وفي المقابل، ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 83.7 في المئة في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث. وقارنت دائرة الإحصاء الربع الرابع من عام 2023 بالربع الرابع من عام 2022، وانتهت إلى زيادة بنسبة 20.7 في المئة في الإنفاق الحكومي، وانخفاض بنسبة 7.9 في المئة في الاستهلاك الخاص، وانخفاض بنسبة 15.2 في المئة في واردات السلع والخدمات[63].

ولم تجد إسرائيل بدائل للعمالة الفلسطينية التي توقف نشاطها خلال الحرب (75 ألف عامل من الضفة الغربية و12 ألف عامل من غزة، عدا العمال الذين يعملون من دون تصاريح) في مرحلة معاناة الاقتصاد من النقص الحاد في الأيدي العاملة بسبب تجنيد قوات الاحتياط.

مكتبة
t.me/soramnqraa

**الجدول (1-2)**

**الاستثمار في إسرائيل (التغير %)، خلال الفترة الربع الأول 2021 - الربع الرابع 2023**

| العام | الاستثمار (التغير %) |
|---|---|
| الربع الأول/ 2021 | 7.29- |
| الربع الثاني/ 2021 | 7.66 |
| الربع الثالث/ 2021 | 3.96 |
| الربع الرابع/ 2021 | 15.26 |
| الربع الأول/ 2022 | 4.27- |
| الربع الثاني/ 2022 | 2.78 |
| الربع الثالث/ 2022 | 5.89 |
| الربع الرابع/ 2022 | 10.71 |
| الربع الأول/ 2023 | 6.89- |

يتبع

(63) "Israel-Hamas War Takes Toll on Israel's 2023 GDP," *The Jerusalem Post*, 16/4/2024, accessed on 28/4/2024, at: https://cutt.ly/MeriJuaY

تابع

| | |
|---|---|
| الربع الثاني/ 2023 | 1.6 |
| الربع الثالث/ 2023 | 3.2 |
| الربع الرابع/ 2023 | 21.01- |

المصدر:
"Israel - Investment," *Moody's Analytics*, accessed on 22/4/2024, at: https://cutt.ly/periJY7Q

هاجر إلى إسرائيل في عام 2023 قرابة 45,000 شخص، مقارنة بنحو 73,000 في عام 2022، بينما كان النصف الأول من عام 2023 يُسجل معدلات أعلى من معدلات الفترة 2019-2021، إلا أن هذا المعدل انخفض بحدّة نتيجة أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ فوفقًا لتقرير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، انتقل في كانون الثاني/ يناير 2023 حوالى 7664 شخصًا للعيش في إسرائيل، بينما انخفض هذا الرقم ليصل إلى 1163 شخصًا في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، و1534 شخصًا في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه[64].

وتشير التقديرات الإعلامية الإسرائيلية، نقلًا عن مصادر خاصة بالحكومة الإسرائيلية، إلى مغادرة حوالى 370 ألف إسرائيلي خلال شهرَي تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2023، منهم 230,309 إسرائيلي منذ بداية الحرب حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، و139,839 آخرين من بداية تشرين الثاني/ نوفمبر حتى نهاية الشهر نفسه[65].

تشير التقديرات الحكومية الإسرائيلية إلى انتقال نحو 200,000 إسرائيلي داخل البلاد منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، من نحو 105 بلدات حدودية في الشمال والجنوب، من ضمنهم حوالى 60,000 إسرائيلي غادروا بيوتهم في المناطق القريبة من الحدود اللبنانية. ووفقًا للمتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإنّ تعليماتٍ حكوميةً صدرت في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2023

(64) "Immigration to Israel Dropped Sharply Following Oct. 7 Assault — Statistics Bureau," *The Times of Israel*, 28/12/2023, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/jeriL2yp

(65) "القلب في إسرائيل، لكن الجسد في الطائرة: الإسرائيليون الموجودون في الخارج حتى إشعار آخر"، **ذا ماركر**، 1/ 11/ 2023، شوهد في 23/ 4/ 2024، في: https://cutt.ly/7eriZDcd [بالعبرية]؛ "غادر مئات الآلاف من الإسرائيليين البلاد خلال الحرب"، **مجلة زمان يسرائيل**، 4/ 12/ 2023، شوهد في 23/ 4/ 2024، في: https://www.zman.co.il/443265/ [بالعبرية]

لأكثر من 100,000 إسرائيلي كي يُخلوا مناطقهم في الجنوب والشمال، بينما غادر المناطق القريبة من ميادين القتال قرابة عدد مماثل بمحض إرادته[66]. وتشير صحيفة **وول ستريت جورنال** في تقريرها الصادر يوم 23 نيسان/ أبريل 2024 إلى أنّ أكثر من 70 في المئة من الإسرائيليين الذين أُجْلوا من البلدات الواقعة على الحدود مع غزة (أكثر من 100 ألف إسرائيلي) لا يمكنهم العودة إلى منازلهم في بلدات غلاف غزة وفي البلدات الشمالية؛ بسبب عدم توقف الحرب في الجنوب وعدم وجود ضمانات لأمنهم، بوجود حزب الله في الشمال، من دون اتفاق على هدنة طويلة المدى.

وافقت الإدارة الأميركية في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2023 على بيع ذخيرة دبابات لإسرائيل، متجاوزة الكونغرس بحجة الأمن القومي. وكانت وزارة الخارجية قد أعلنت وجود "حالة طوارئ" تبرِّر تجاوز عرض الأمر على الكونغرس بشأن بيعها ما يقدَّر بحوالى 14,000 قذيفة دبابات وغيرها من الذخائر، بتكلفة تقدَّر بنحو 106.5 ملايين دولار[67]. وفي 29 كانون الأول/ ديسمبر 2023، تجاوزت الإدارة الأميركية الكونغرس مرة أخرى، مستغلّةً "حالة الطوارئ"، لبيعها قذائف مدفعية وأسلحة بقيمة 147.5 مليون دولار[68]. وفي نهاية آذار/ مارس 2024، أذنت إدارة بايدن بتحويل قنابل وقاذفات إلى إسرائيل بلغت قيمتها تقريبًا 2.5 مليار دولار أميركي. وكان الكونغرس قد وافق على هذه المساعدات قبل سنوات، ولكنها لم تنفّذ[69].

وفقًا لتقرير صادر عن دائرة بحوث الكونغرس (CRS)، حظيت معظم المبيعات العسكرية الأجنبية الأميركية (U.S. Foreign Military Sales, FMS)

---

(66) "About 200,000 Israelis Internally Displaced Amid Ongoing Gaza War, Tensions in North," *The Times of Israel*, 22/10/2023, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/2eriC4uS; "Israelis Evacuated from the Lebanese Border Wonder if they'll Ever Return," *The Associated Press (AP)*, 19/3/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/qeriBB45

(67) Stefania Palma, "US Bypasses Congress to Approve Sale of Tank Shells to Israel," *Financial Times*, 9/12/2023, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/Oeri6x7N

(68) "US Skips Congressional Review to Approve Sale of Artillery Projectiles to Israel," *The Jerusalem Post*, 29/12/2023, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/FeroeuVd

(69) John Hudson, "U.S. Signs Off on More Bombs, Warplanes for Israel," *The Washington Post*, 29/3/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/Weroecnp

والمبيعات التجارية المباشرة (Direct Commercial Sales, DCS) إلى إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بعملية تسليم خاطفة من المخزون الأميركي في إسرائيل المعروف بمسمّى مخزونات حربية احتياطية للحلفاء - إسرائيل (War Reserve Stocks for Allies-Israel, WRSA-I)[70]. بعد أشهر من المناقشات في الكونغرس، طلب الرئيس الأميركي إرسال مساعدات خارجية، مع ربطٍ بين المساعدات لإسرائيل والمساعدات لأوكرانيا (التي يرفض الجمهوريون المساعدة المقدمة للأخيرة). ووافق مجلس الشيوخ في 8 شباط/ فبراير 2024 على حزمة المساعدات الخارجية الضخمة التي تشملها مساعدات لأوكرانيا ومنطقة المحيطين الهادي والهندي، ومن ضمنها حزمة بقيمة 14 مليار دولار أميركي لإسرائيل[71]. وفي 20 نيسان/ أبريل 2024، أي بعد المواجهة مع إيران، صدّق مجلس النواب الأميركي ذو الأكثرية الجمهورية، على خطة المساعدات العسكرية هذه، التي بلغت قيمتها 95 مليار دولار، والتي تضمّنت دعمًا لإسرائيل بقيمة 26 مليار دولار أميركي. وصوّت 366 عضوًا في الكونغرس لصالح قرار دعم إسرائيل، مقابل معارضة 58 عضوًا (37 من الديمقراطيين و21 من الجمهوريين). وتتضمن المساعدات هذه: 14.6 مليار دولار من المساعدات مخصصة للمساعدات العسكرية المباشرة، بما في ذلك الأسلحة، و4 مليارات دولار لإعادة تذخير نظام الدفاع الصاروخي، و9 مليارات دولار مخصصة لتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة وغيره من المناطق الفقيرة في العالم، بما يشمل الإعمار والغذاء في حالات الطوارئ، وتوفير المأوى والخدمات الأساسية، وربما يشمل بناء الميناء العائم قبالة شاطئ غزة، وخصصت 2.4 مليار دولار لمصاريف إضافية للجيش الأميركي وقواته المتمركزة في المنطقة.

يشكل هذا أكبر مبلغ من المساعدات تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة

---

(70) "Israel and Hamas Conflict in Brief: Overview, U.S. Policy, and Options for Congress," *Congressional Research Service*, 16/4/2024, p. 9, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/UeroeVuL

(71) Ron Kampeas, "$14b US Aid Package for Israel Crafted With Eye to 'Multi-front War,' Not Just Gaza," *The Times of Israel*, 21/2/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/xeroryEA; Matthew Mpoke Bigg & Karoun Demirjian, "A Bill with $14 Billion for Israel's War in Gaza Passes The Senate But May Falter in The House," *The New York Times*, 13/2/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/0erorxal

على الإطلاق، إضافة إلى حزمة المساعدات العسكرية السنوية التي تضمن لها نحو 3.3 مليارات دولار سنويًا، و 500 مليون دولار أميركي سنويًا لأنظمة الدفاع الصاروخي[72]. وهكذا، بلغ إجمالي المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية إلى إسرائيل، منذ تأسيسها عام 1948، حوالى 300 مليار دولار (مُعدّلة بحسب التضخم)، معززة مكانتها بوصفها أكبر مُتلقٍّ للمساعدات الخارجية الأميركية (تراكميًا)[73].

شجّعت المعاملة الخاصة التي تحظى بها إسرائيل في الغرب على مواصلتها ممارسات بلغت حد القتل بالجملة، وقصف المستشفيات والمدارس، والتجويع. وثمة تعب عالمي مضمر من هذه المعاملة الخاصة التي تحظى بها، وقد تنشأ فرص لإظهار هذا التعب مستقبلًا، كما هو واضح من الاستطلاعات المشيرة إلى أنّ الجيل الجديد في الغرب أكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين.

لهذه المساندة غير المشروطة تقريبًا وجهٌ آخر، أذكره ضمن الخسائر الإسرائيلية التي يصعب تعويضها، خلافًا للخسائر الاقتصادية:

1. ظهر بوضوح عجز إسرائيل عن خوض حرب طويلة من دون الدعم الأميركي المتواصل بالمال والسلاح والذخيرة، مع الأخذ في الاعتبار أنّ الولايات المتحدة ودولًا حليفة أخرى احتضنتها منذ اليوم الأول بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وساندتها من دون شروط في كثير من المحافل الدولية، وأرسلت أميركا حاملتَي طائرات إلى البحر الأبيض المتوسط لردع حزب الله وإيران بعد بدء الحرب مباشرة. وبالتالي، فإن إسرائيل تفتقر إلى مقومات استقلال القرار السياسي في زمن الحرب، ولذلك عليها أن تعمل من دون توقف على ضمان موقف أميركي مؤيد لسياستها ولا يفرض عليها شروطًا. ويعني هذا عملًا سياسيًا متواصلًا في الكونغرس والبيت الأبيض والصحافة، وغيرها، وإن ليس ثمة ضمانات ليبقى الأمر بالسهولة نفسها دائمًا.

---

(72) "A Look at What's In The $95 Billion Foreign Aid Package Passed by The House," *The Economic Times*, 21/4/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/Oeror0Bi; "House Approves $95 Billion Aid Bill for Ukraine, Israel and Taiwan," *The New York Times*, 20/4/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/RerotpXQ

(73) Jonathan Masters & Will Merrow, "U.S. Aid to Israel in Four Charts," Council on Foreign Relations, 11/4/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/aerotUAp

2. بيّنت الحرب أن دولة الاحتلال أصبحت عاجزة عن إدامة احتلالها الذي يتخذ شكل نظام فصل عنصري، من دون ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بمقاييس تصل حد الإبادة الجماعية. ومن الصعب استخدام القوة بما يتجاوز ما جرى في الحرب على غزة بعد عملية طوفان الأقصى.

3. أصبح هذا الأمر يرتبط أكثر فأكثر بتحالف صهيوني يميني - ديني يصطدم على نحوٍ مباشر بنمط الحياة المديني العلماني والعلماني الليبرالي الذي نشأ في ظروف ازدهار اقتصادي وتطور عملي، ويغير صورة إسرائيل في العالم. والاصطدام هذا قائم، وإن حجبته وحدة القبيلة في زمن الحرب.

4. تضررت صورة إسرائيل في العالم بسبب ما ارتكبته وترتكبه في غزة، وصعدت حركات تضامن شبابية وطلابية واسعة ونشطة تذكّر بحركات الشباب ضد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وضد الحرب في فيتنام في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته.

بيّنت هذه الحرب بوضوح تنامي مشاعر النفور من إسرائيل واحتلالها وسلوكها خلال الحرب لدى أوساط واسعة من الشباب في الغرب، ممّن لا تردعهم تهمة العداء للساميّة، ومحاولات إسرائيل والدول الحليفة لها فرض مكارثيّة جديدة في المؤسسات الإعلامية والثقافية والجامعات لإسكات الأصوات الناقدة والرافضة لممارساتها. لم يكن لإسرائيل في الماضي حاجة إلى إلى قيام الدول الصديقة بقمع حرية التعبير فيها والخطاب السياسي المعارض لها، ولا باتخاذ إجراءات ضد التضامن مع فلسطين. أما اليوم، فإن حاجتها إلى قمع حرية التعبير تزعزع هيمنة الخطاب الإسرائيلي السياسي والثقافي، ولا سيما في الجامعات وغيرها، وقد تطرّقنا إلى هذا الموضوع في مقدمة كتاب **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة**[74]. فهذه الظاهرة لم تنشأ بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بل شهدت قفزة نوعية عمّا سبق هذا التاريخ، بسبب حرب الإبادة وموقف الحكومات الغربية، ولا سيما في الولايات المتحدة. وقد تبيّن أنّ ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين هما موضوع صراع داخل المجتمعات الغربية، لأنّ في هذه الدول من يأخذ القيم المعلنة بجدية. أما الهجوم من داخل المجتمعات العربية على القيم الكونية الإنسانية، وتكرار الحديث عبر

(74) Bishara, p. 4.

وسائل التواصل الاجتماعي عن انفضاح نفاقها في ضوء مواقف الحكومات الغربية، فهو في بعض حالاته ناجم عن أجندة معادية للقيم الإنسانية الكونية، وعن تعاملها مع هذه القيم وكأنها قيم غربية لا قيم إنسانية وعالمية. إن التوتر بين القيم الكونية والممارسات الرسمية لهو دليل على ثقافة سياسية أكثر تطورًا مما في حالة غياب التوتر بسبب عدم هيمنة القيم الكونية أو كبتها أو قمعها.

ويبين استطلاع بيو (Pew) في 2 نيسان/ أبريل 2024، المدى الذي وصل إليه النفور من إسرائيل، والتضامن مع فلسطين في أوساط جيل الشباب الأميركي؛ فنسبة المتعاطفين مع فلسطين ضمن "الشريحة العمرية بين 18-29 عامًا تبلغ 33 في المئة، مقارنة بـ 14 في المئة يتعاطفون مع إسرائيل، و21 في المئة مع كلا الطرفين". أمّا بين الشباب من الجيل نفسه المؤيِّد للحزب الديمقراطي، فتبلغ نسبة المتعاطفين مع الفلسطينيين 47 في المئة في مقابل 7 في المئة فقط مع إسرائيل، و23 في المئة مع كلا الطرفين[75].

وأظهر استطلاع رأيٍ أجراه معهد السياسة في كلية كينيدي في جامعة هارفرد[76] أن ثلث الشباب الأميركي تقريبًا (32 في المئة) يرى أن الرد الإسرائيلي على هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر غير مبررٍ، مقابل الخمس فقط (21 في المئة) يعتبرون أنه مبررٌ (45 في المئة أجابوا بـ"لا أعرف"). وإذا ما أخذنا الانقسام الحزبي في الاعتبار، نجد أن أكثر من ثلث الشباب من الجمهوريين يرى أن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل مبررة (36 في المئة) في مقابل (16 في المئة) يرون أنها غير مبررة، في حين ينعكس ذلك بين شباب الديمقراطيين إذ تبررها نسبة 14 في المئة منهم في مقابل نسبة 44 في المئة تعدها غير مبررة، والأمر مشابه بين المستقلين (19 في المئة يبررونها، 30 في المئة يرفضون التبرير). ويؤيد الشباب الأميركي،

---

(75) أسامة أبو ارشيد، "كيف نفهم الحراك الطلابي الجامعي لفلسطين"، **العربي الجديد**، 26/ 4/ 2024، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/XeroiIGG

(76) وهو استطلاع أجراه المعهد في الفترة من 14 إلى 21 آذار/ مارس 2024 باستطلاع آراء 2010 من الشباب الذين تتراوح سنّهم بين 18 و29 عامًا على مستوى الولايات المتحدة، ونشر نتائج نسخته الـ 47 في 18 نيسان/ أبريل 2024. يُنظر:

"Harvard Youth Poll: 47th Edition," Harvard Kennedy School, Institute of Politics (Spring 2024), accessed on 19/5/2024, at: https://cutt.ly/jete4mv1

وفقًا للاستطلاع، وقف إطلاق النار الدائم في غزة بهامش خمسة إلى واحد (51 في المئة يؤيدون، 10 في المئة يعارضون).

ويتضح من الاستطلاع أن غالبية الشباب الأميركي تتعاطف مع الشعبين الإسرائيلي (52 في المئة) والفلسطيني (56 في المئة)، في حين ينخفض هذا التعاطف بالنسبة إلى حكوماتهم: 29 في المئة يتعاطفون مع الحكومة الإسرائيلية و32 في المئة مع الحكومة الفلسطينية. كما أعرب 17 في المئة عن تعاطفهم مع حماس، لكن عند تقديم حماس باعتبارها جماعة إسلامية مسلحة (في عينة منقسمة)، انخفض التعاطف إلى 13 في المئة.

يتميز حراك الطلاب الذي انتشر في الجامعات الأميركية والأوروبية بتمرده الأخلاقي على الظلم، وعدم التزامه بالانقسامات الأيديولوجية. ومن المرجح أن يطلق هذا الحراك، مع انضمام أوساط من الأساتذة إليه، سلسلة تفاعلات ثقافية وفكرية خيطها الواصل بينها هو ارتباط فكرة التحرر لدى هذا الجيل بالظلم الواقع على الفلسطينيين، كما يطلق قمع هذه الحركات سلسلة تفاعل أخرى متعلقة بحرية التعبير؛ فبعد تدخل الشرطة كي تفض بالقوة اعتصام طلاب جامعة كاليفورنيا، صوّتت نقابة العاملين الأكاديميين في الجامعة، والتي تمثّل نحو 48 ألفًا من طلاب الدراسات العليا والباحثين العاملين الأكاديميين فيها، بغالبية ساحقة (79 في المئة)، بتفويض المجلس التنفيذي للنقابة بإعلان إضراب. وصرّحت النقابة في بيانها بعد إعلان التصويت بأن دعوتها إلى التصويت جاءت بسبب تغيير جامعة كاليفورنيا سياساتها المتعلقة بحريّة التعبير من جانب واحد وعلى نحو غير قانوني، وبسبب تمييزها ضد الخطاب المؤيد للفلسطينيين ونشر بيئة غير آمنة من خلال السماح بمهاجمة المتظاهرين، من بين مظالم أخرى. ويأتي ذلك احتجاجًا على قمع التظاهرات الطلابية في الجامعة المؤيدة لفلسطين، وعلى قيام عشرات من المناوئين بمهاجمة مخيم الطلبة المؤيد لفلسطين، وعلى امتداد ساعات عدة، من دون تدخل الشرطة، ولا توقيف المعتدين، وقيام ضباط مكافحة الشغب بهدم المخيم واعتقال أكثر من 200 شخص من المتظاهرين[77].

(77) Jonathan Wolfe, "University of California Workers Authorize Union to Call for Strike Over Protest Crackdowns," *The New York Times*, 15/5/2024, accessed on 16/5/2024, at: https://cutt.ly/Uete7csQ

## عن مخططات ما يسمى "اليوم التالي"

لم تغيِّر عملية طوفان الأقصى موازين القوى، ولكنها ألقت الضوء على ملامحها وتحدّتها في الوقت ذاته، مثلما أوضحت أكثر من أي وقت مضى الخارطة الجيوستراتيجية في المنطقة منذ موجات التطبيع، والتحالفات الرسمية العربية العلنية مع إسرائيل ضد إيران، وأيضًا ضد الحركات الإسلامية السياسية. ومع أن التعاطف الشعبي العربي مع الشعب الفلسطيني أجبر النظام الرسمي في بعض الدول على إخفاء تطلّعه إلى التخلص من المقاومة الفلسطينية خلف ستار لفظي (من الإدانات و"مشاعر القلق" والتحذير من تبعات الحرب الإسرائيلية على الأمن والاستقرار والدعوة إلى تطبيق حل الدولتين) هدفه احتواء الشارع العربي، فإنّ ساعات الحقيقة عادت وأبرزت ملامح الاصطفاف بوضوح، كما حدث في حالة الرد الإيراني ليلة 13-14 نيسان/ أبريل على القصف الإسرائيلي للقنصلية الإيرانية في دمشق في الأول من الشهر ذاته. وظهر تحالف بعض الدول العربية مع إسرائيل عنيدًا وصلفًا على نحو خاص، على خلفية المذبحة الجارية في غزة.

لقد تولّد خلال الحرب على غزة تضامنٌ شعبي عربي وعالمي غير مسبوق مع الفلسطينيين، ونفور من الهمجية الإسرائيلية. كما أن الحرب أُفشلت عملية تهميش القضية الفلسطينية. وبدأ هذا التحول في الموقف تجاه ضرورة حل القضية يتخذ صيغًا بنّاءة، مثل اعتراف دول غربية بدولة فلسطين، ضمن مبادرة تقودها إسبانيا. ولكن قد يُفرَغ هذا الاعتراف من معناه إذا لم يشمل حدود الدولة: خطوط الرابع من حزيران وتكون القدس الشرقية عاصمتها. وعلى كل حال، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض يوم 18 نيسان/ أبريل لإفشال قرار بالأكثرية في مجلس الأمن يمنح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة، مبينة أن حديثها عن حل الدولتين عبارة عن كلام بلا أي رصيد؛ فهي ترهنه بموافقة إسرائيل عليه في المفاوضات مقابل تنازلات فلسطينية، ولذلك فهي ترفض التقدم نحو تحقيقه من خلال أي قناة أخرى. أما من منظور إسرائيل، ففي مقابل الاعتراف بدولة فلسطينية، يجب أن يقبل "الطرف الفلسطيني" في المفاوضات بالتنازل عن القدس، والتسليم بوجود الكتل الاستيطانية، وإلغاء حق العودة، والقبول بنزع سلاح دولته، والتنازل عن السيادة على الأجواء، أي أن إسرائيل تقبل عمليًا بتسمية السلطة الفلسطينية دولة مقابل كل هذه التنازلات. وهذا ما جاء في ما سمي "صفقة القرن"، وما سميتُه صفقة

ترامب–نتنياهو[78]. ولذلك يعد الاعتراف بدولة فلسطينية من جانب دولة مختلفة إنجازًا دبلوماسيًا، في حالة واحدة فقط هي إذا عرِّفت حدود الدولة الفلسطينية بدقة، بوصفها حدود الرابع من حزيران 1967.

يشار إلى أن الاحتضان الرسمي الغربي، ولا سيما الأميركي، لإسرائيل، لم ينقص، بل ازداد، بما في ذلك استخدام الفيتو ضد قرار وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، ومنح إسرائيل غطاءً شاملًا للاستمرار في الحرب. لقد ثابرت الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل، وإن برزت بين حين وآخَر خلافات مع أسلوب نتنياهو في إدارة الحرب، ولا سيما في مرحلة ظهور بوادر مجاعة في قطاع غزة. كما أن ضغوط التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي وتهديدات كثير من المصوتين له من هذا التيار ومن أوساط عربية ومسلمة في الولايات المتأرجحة، لم تؤد إلى تغيرات فعلية في سياسة الإدارة تتجاوز الضغط على إسرائيل لإدخال الإغاثة. وظلت الإدارة متفقة مع ما تعتبره إسرائيل هدف الحرب الرئيس، وهو تحرير الرهائن والقضاء على حماس.

صحيح أن استمرار الحرب مدة طويلة وتعاظم حجم الجرائم المرتكبة وتراكم نتائجها المأساوية، ولا سيما قتل الأطفال والنساء والتجويع، كل ذلك أحرج حلفاء إسرائيل، الذين باشروا الضغط في مسألة إتاحة وصول المساعدات الإنسانية أساسًا، إلا أن ضغطهم لم يتخط هذا الموضوع تقريبًا، فتساهلوا حتى إزاء قصف المستشفيات، راضين عمومًا بالتبريرات الإسرائيلية. وأدى الرد الإيراني على قصف إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق إلى استنفار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا والأردن، ودول خليجية لم يصرَّح بهويتها، للمشاركة في إحباط الهجوم/ الرد الإيراني، مبينًا أن التحالفات ما زالت على حالها. وكانت إيران قد منحت إسرائيل وحلفاءها زمنًا كافيًا للاستعداد والتصدي لهجومها.

وسبق أن بيَّنّا في هذا الفصل بشأن الخسائر الإسرائيلية أن من المحدثات التي كشفتها الحرب على غزة إثبات ما هو معروف نظريًا بالتجربة العملية، وهو عدم

---

(78) Bishara, pp. 187-225;

بشارة، **قضية فلسطين**، القسم الثاني، الفصل السابع "خطاب صهيوني قومي – ديني في نص وثيقة أميركية رسمية".

قدرة إسرائيل على خوض حروب طويلة من دون دعم متواصل من الولايات المتحدة بالمال والسلاح والذخيرة والمساندة الدبلوماسية. وقد تبين ذلك مرة أخرى في الإسهام الجوهري من الولايات المتحدة (وغيرها من الدول) في مواجهة الهجمة الإيرانية غير المسبوقة في حجمها، على الرغم من منح إسرائيل مهلة طويلة للاستعداد. هذا كله يزيد من وزن العمل السياسي والشعبي في الدول الحليفة لإسرائيل، وهو العمل الذي أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، ما يؤشر إلى أهمية وجود جسم فلسطيني قيادي على المستوى العالمي للتنسيق مع حركات التضامن في الغرب، والإسهام في تأطيرها والحفاظ عليها وتنسيق رسائلها السياسية.

بعد مرور 75 عامًا على النكبة، وصلت المعاناة الفلسطينية بسبب نظام الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيليين ذروة جديدة، وسجّل الشعب الفلسطيني في مكابدته العدوان صمودًا ومقاومة أسطوريين. وبعد مرور سبعة أشهر على حرب إسرائيل على غزة، يمكن القول إن هذه الحرب استنزفت ذاتها، واستهلكت ما يمكن أن تقصفه طائراتها (ما تسميه بعاميتها العسكرية الدارجة في الإعلام الإسرائيلي "بنك أهدافها"). وعلى الرغم من ذلك، لا تطرح دولة الاحتلال أي مخارج، ولا يمكننا أن نستقرأ من سياساتها نوايا لطرح مخارج.

يظهِر الاطلاع على تجارب أخرى لبلدان تعرضت للاستعمار أن الثمن الذي دفعه الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال هذه المرة، وانسداد السبل أمام هذا الاحتلال على الرغم من استخدام أقصى درجات العنف، يُفترض أن يكونا كافيين "لإقناع" المستعمِر وحلفائه بالانتقال إلى تركيز الجهود على التوصل إلى حل دائم وعادل. هذا ما حصل لفرنسا في الجزائر؛ فالمقاومة الجزائرية لم تهزمها عسكريًا، بل حصل العكس. ولكن حجم المعركة واستعداد الشعب الجزائري للتضحية واستمرار المقاومة بعزيمة لا تفتر، كل ذلك دفع فرنسا إلى إعادة النظر في وجودها في الجزائر. فبعد وصول القمع المديد إلى ذروة غير مسبوقة، يحصل أن يستنتج المستعمر أن القوة فقدت نجاعتها، والأجدى هو البحث عن حلول لا تشمل تورطًا عسكريًا أو استخدامًا للقوة.

والغريب أن إسرائيل وداعمتها الرئيسة، الولايات المتحدة، ما فتئا تتجنبان الخوض في حل للقضية الفلسطينية حتى بعد هذه المأساة الكبرى التي حلت

بالشعب الفلسطيني، وتبحثان عن سبل لإدارة قطاع غزة بإنشاء سلطة تحت إشراف أمني إسرائيلي، مع إشغال الرأي العام العربي باتصالات سداسية هذه المرة (فلسطين ومصر والأردن والسعودية والإمارات وقطر) لصياغة أفكار لليوم التالي وكيفية التوصل إلى حل الدولتين، مع أن مبادرة السلام العربية ما زالت موجودة. ولم تحظ أوراق السداسية التي تتضمن خطة للوصول إلى دولة فلسطينية على نحو متدرج إلا باستخفاف أنطوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي؛ وفوق الاستخفاف رفضٌ لطرح بديل عمّا يرفضه ويستخف به، وذلك بحجة عام الانتخابات. أما إسرائيل، فلم تسمع بأوراق السداسية أصلًا، وكأن المفاوضات تجري بين العرب وأميركا بشأن حلول ترفض أميركا إملاءها على إسرائيل، وتستغرب هذا المطلب أساسًا، ويطويها النسيان في الانتخابات الإسرائيلية أو الأميركية القادمة.

لم تفارق المقاربة الأميركية والإسرائيلية نهج التفكير الذي ساد في أوساط أصحاب القرار في هذا التحالف منذ اتفاق أوسلو، وذلك بعد 30 عامًا من ثبوت فشله وتعطّله، وما الحرب الأخيرة على غزة إلا دليل إضافي على هذا الفشل. وما زالت الولايات الإدارة الأميركية ترى وجوب انخراط دول عربية معها، ومع أجهزة أمن معاد تدريبها وتابعة لـ "سلطة فلسطينية متجددة" في الضفة والقطاع، في حفظ الأمن في غزة، كما أنها ترى أن التطبيع العربي مع إسرائيل (خصوصًا السعودية) هو شرط التوجه نحو "حل الدولتين" وليس العكس[79]. وهذا في الحقيقة تعجيز.

وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن المهمة الأولى بعد الحرب هي إيجاد بديل لحماس يمكنه "فرض الأمن" بالتعاون مع دول عربية مثل مصر والأردن والإمارات، مع العلم أن نتنياهو يرفض أن يكون البديل سلطة رام الله. ولذلك تتجاوب إسرائيل مع الإدارة الأميركية بالحديث عن "سلطة متجددة". وحاليًا، ليس هناك بديل من السلطة الفلسطينية سوى جهاز الأمن الوقائي الذي كان يتولى الأمن في غزة قبل سيطرة حركة حماس. وقد انشقت غالبية قادته عن حركة فتح أو فُصلت منها بتهم شتى، وهي تتبع حاليًا دولة الإمارات. وقد مكّنت حركة حماس أولئك من

(79) اطلع الكاتب على مذكرة الولايات المتحدة ردًّا على الورقة التي أعدتها الدول العربية الست، والتي فصَّلت فيها اقتراح كيفية الوصول إلى حل الدولتين.

العودة إلى النشاط المقيّد في قطاع غزة منذ عام 2017، وإدخال الأموال لتمويل جمعيات لهم عاملة في القطاع مكافأةً لهم على جهودهم في التوسط بينها وبين مصر. وسمحت لهم مصر خلال الحرب بإدخال المساعدات إلى القطاع، بما في ذلك المال. يتمتع هؤلاء بقاعدة اجتماعية ما بسبب أصولهم العائلية في القطاع وبسبب نشاطهم هذا، ولكنهم مرتبطون بأجندات دول أخرى. وخلافًا للسلطة الفلسطينية، لا يتمتعون بالشرعية الدولية ولا العربية. ولا يبدو أن هناك بوادر لإصلاح العلاقات بين هذين الطرفين اللذين انتميا ذات مرة إلى السلطة نفسها وإلى حركة فتح. ولكن قد تصل الجهود الأميركية والعربية إلى تحقيق هذه المهمة.

في هذه الأثناء تعتبر حركة حماس هذه الجماعة، التي كانت ذات يوم خصمًا لدودًا، أقرب إليها من السلطة في رام الله، وتتعاون معها في الإغاثة وغيرها من الأنشطة، في حين أن الجماعة تريد من حماس شرعية وطنية، وتحتاج إلى موافقتها على توليها السلطة في غزة بعد الحرب، مع أن من الصعب تخيّل تنازل قياداتها والدولة التي تدعمها (الإمارات العربية المتحدة) عن هدف التخلص من حركة حماس. على كل حال، يتجه المجهود الأميركي المنسَّق مع بعض الدول العربية إلى تكليف دول عربية بتدريب عناصر أي سلطة تتسلم إدارة غزة، لضمان أمن إسرائيل والأمن الداخلي، وتمويلها، والعمل معها على إعادة البناء وفك الحصار، كل هذا بعد حرب مدمرة يتوق بعدها الناس إلى إعادة البناء والاستقرار.

يتضح مما يُنشر ويقال أن مشاريع اليوم التالي الإسرائيلية والأميركية المجهولة لا تتضمن حلًا لقضية فلسطين، بل حلولًا "إبداعية" لكيفية إدارة قطاع غزة بحيث لا يشكل تهديدًا أمنيًا لإسرائيل. ووصل التفكير التقني الأمني بإسرائيل إلى الإعلان، بعد احتلالها معبر رفح من جديد، أنها تفكر بتسليم المعبر إلى شركة أمنية أميركية لتديره بحيث تضمن عدم تهريب المال والسلاح إلى غزة[80]. وربما تتضمن هذه المشاريع استمرار التفاوض مع إسرائيل التي ما زالت تتمسك بلاءاتها المعروفة التي تنسف أي احتمال لتوفير أساس متفق عليه للمفاوضات. ولكنها تتضمن تعاون السلطة، التي سوف تدير غزة أمنيًا، مع الدولة التي دمرت القطاع في حرب إبادة، ما يقود إلى اتفاق جديد بعقلية اتفاق أوسلو القديمة ذاتها

(80) وسائل الإعلام الإسرائيلية يوم 7 أيار/ مايو 2024.

التي تنطلق من ضمان أمن إسرائيل و"منح الفلسطينيين" سلطة قادرة على ذلك، وتأجيل ما يسمى الحل الدائم. إنها أيضًا استمرار لصفقة ترامب ونتنياهو التي سُميَّت صفقة القرن، لناحية الجمع بين الحلول الاقتصادية للقضية الفلسطينية "بتحسين الظروف المعيشية للسكان" وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. وهذا يعني تعويض الناس عن الحقوق الوطنية والعدالة برفع الحصار، وإعادة البناء، والتوظيف في أجهزة أمنية، وإنعاش الاقتصاد، وكل هذا لإنجاح سلطة موالية لإسرائيل، من دون معالجة شرور الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية).

يمكن أن تصمت حماس عن سلطة مفروضة بعد الحرب إذا كانت تتوافق معها؛ لأنها تدرك أن إدارة القطاع لم تعد متاحة لها، إلا إذا تركته إسرائيل ركامًا وطلولًا على حاله، وانسحبت وواصلت محاصرته، فحينها ستكون حماس القوة المنظمة الرئيسة القادرة على إدارة القطاع، أي إدارة الخراب في غياب دعم دولي للإعمار واستمرار الحصار، غبر أن الحياة في القطاع في ظل هكذا ظروف سوف تكون مستحيلة. ولكن، من ناحية أخرى، ما زالت حماس قادرة على عرقلة عمل أي سلطة لا تحظى بموافقتها.

أما سلوك السلطة الفلسطينية في رام الله تجاه ما يجري في غزة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر وغياب أي تنسيق مع حركة حماس، فهو سلوك من يعتقد أن حماس جنت على نفسها، ويفترض أن تتحمل وحدها عواقب عملها. وتروم السلطة الاستفادة من هذه "الفرصة" المتاحة، بقضاء إسرائيل على حركة حماس، لكي تتسلم هي إدارة قطاع غزة من جديد، سوية مع الضفة الغربية. وتمثل محاولات جهاز المخابرات الفلسطيني العودة إلى العمل في القطاع مؤشرًا على بدء التنافس على إدارته.

من ناحية أخرى، وفي مقابل التغيرات الدولية لصالح القضية الفلسطينية على صعيد الرأي العام، والتي قد يصبح لها شأن على مستوى صناعة القرار، لم يتغير السلوك الرسمي العربي، بما في ذلك مواقف "الدول المطبِّعة"، وتلك التي تخطط للتطبيع مع إسرائيل بوساطة أميركية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. وتتعلق شروط التطبيع، التي باتت توضَع حرجًا بسبب الحرب على غزة والتعاطف الشعبي مع الفلسطينيين، بالاتفاق على خطوات مرحلية تقود إلى

دولة فلسطينية مستقبلًا، ولكنّ التطبيع لا يتوقف على نشوء الدولة فعلًا، ولا يُوقَف إذا لم تقم. وهو أيضًا منطق اتفاق أوسلو وغيره من اتفاقيات التطبيع التي لم يشرَع في تنفيذها بعد حل القضية الفلسطينية، بل استندت الاتفاقيات على وعود بحلها؛ ولكن حالما ترسَى "العلاقات الطبيعية"، فإنها تصبح حصينة في وجه التغيرات، ولا يفسدها، أو حتى يمس بها، عدم الوفاء بالوعود؛ فالتطبيع لا عودة فيه بوصفه "التزامات دولية". وقد اكتشفت الدول ذات النزوع إلى التطبيع، في تلبية طلبات التمويل الإكسير السحري لضمان صمت السلطة الفلسطينية، وربما كسب رضاها. وبلغ التحالف مع إسرائيل ببعض "الدول المطبّعة" حد التنسيق ضد السلطة الفلسطينية ذاتها، وليس ضد حركة حماس فحسب. وهذا هو حال دولة الإمارات العربية المتحدة.

يصعب تخيل احتمال التصدي لمثل هذه المشاريع من دون إعادة بناء منظمة التحرير من قوى الشعب الفلسطيني كافة، بحيث تكون الشريك الوحيد الممكن في وقت تبحث فيه دول العالم عن شريك فلسطيني، وهو شريك لا يقبل بأقل من التوجه مباشرة نحو الحل العادل بالحد الأدنى الذي تتوافق عليه قواه الفاعلة الرئيسة. المسألة متوقفة على قدرة الفلسطينيين على الترفع عن صراعاتهم وخلافاتهم في لحظة تاريخية يمكنهم فيها استثمار المعاناة الفائقة والتضحيات الغزيرة والمقاومة البطولية منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وكذلك التضامن العالمي واقتناع العالم بأن قضية فلسطين عادت قضية مركزية، لفرض حل عادل.

ولا يمكن تجاهل منظمة التحرير إذا أعيد بناؤها على نحو ديمقراطي بحيث تشمل جميع الفصائل السياسية المنظمة، وأيضًا قوى المجتمع المدني في الداخل والخارج؛ فمنظمة التحرير بشكلها الحالي ليست كيانًا حقيقيًا، بل أداة معنوية محدودة التأثير. ذلك أنها مُسخت إلى دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية التي تستفيد من مكانتها التاريخية الرسمية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مع أن جيلًا كاملًا من الفلسطينيين ولِد بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 لا يعرفها، ولا يصادف أيًا من هيئاتها ومؤسساتها في حياته اليومية، لأنها ببساطة لم تعد قائمة. وحتى الناشط السياسي لا يقابلها خلال نشاطه، إلا بوصفها فزاعة تحذره من التساؤل الطبيعي عن هيئات الشعب الفلسطيني التي تؤطر قواه السياسية والمدنية وعماله وطلابه وحركاته النسائية وحركات الاحتجاج ومثقفيه وفنانيه، وتترجمها في كيان

وطني جامع إلى أن يمارس سيادته على أرضه، وتنذره من البحث في أسباب التفريط بهذا المنجز التاريخي قبل ممارسة حق تقرير المصير وتحقيق السيادة، وتتوعده إذا فكر بكيفية التغلب على هذا الواقع، لأن هذا يعني التفكير بـ "قيادة بديلة".

من الممكن ألّا تكتفي هيئة وطنية من هذا النوع بتأطير قوى هذا الشعب الجبارة فعلًا، والاتفاق على برنامج الحدّ الأدنى السياسي، بل تبتغي أيضًا أن تناقش بجرأة ونجاعة وسائل النضال في تحقيقه، وبما يتجاوز تأكيد الحق المشروع في مقاومة الاحتلال بالسبل المتاحة من أجل الاستفادة من التجربة. فلا توجد قدسية لوسائل النضال، والأمر خاضع للمناقشة الأخلاقية والعقلانية المتعلقة بالنجاعة؛ أي بالعلاقة بين الأهداف والوسائل في ظل معطيات وظروف تاريخية محددة.

يبدو هذا الهدف بعيد المنال، وربما مستحيل التحقيق. ولكن لا بد من الإشارة إليه؛ لأنّ موانعه ليست بنيوية، بل مسألة خيارات سياسية. **وفي حالة عدم تحقيق الوحدة بإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، وهو الأرجح، فسوف ينفتح الباب على مصراعيه لمختلف أنواع "التسويات" المؤقتة وغير العادلة، والتي يصعب حصر تنويعاتها الممكنة، إذ هي تحصد سياسيًا نتائج قدرة إسرائيل على التدمير، بدلًا من حصاد قدرة الشعب الفلسطيني على المقاومة والصمود.** ولا تختلف هذه التسويات في الانطلاق من اعتبار أن عملية طوفان الأقصى جريمة كبرى من منظور الشركاء الغربيين وإسرائيل، وكارثة كبرى على الشعب الفلسطيني من منظور الشركاء العرب والفلسطينيين، وأنّ الحرب الإسرائيلية "على قسوتها" و"التجاوزات" التي ارتُكبت خلالها، كانت ردًا عليها. ومن هنا، فإن التاريخ، من منظور هذا الترتيب في "اليوم التالي"، يبدأ بيوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، ويجب أن تضمن التسوية عدم تكرار هذه السلسلة من "الأفعال وردود الأفعال"، وذلك بالتخلي عن "الإرهاب"، والاهتمام بشؤون السكان، وإيجاد حلول اقتصادية لمشكلاتهم، والتنسيق الأمني بين أي سلطة (محلية أو حتى دولية) تدير القطاع وإسرائيل. وننتقل من شعار حق العودة من المخيمات إلى مناقشة حق العودة إلى المخيمات. ليس هذا السيناريو الواقعي المتشائم قدرًا مقدورًا، بل احتمال يمكن تجنّبه كما بيّنت الفقرات السابقة.

## الجريمة

في ما عدا الأهداف السياسية المعلنة التي تبغي إسرائيل تحقيقها بغض النظر عما تسبّبه من ضحايا بين المدنيين (وعدم الاكتراث هذا معلَن بصياغات عدة، تغطي حقيقة استهداف المدنيين)، وحتى لو لم نأخذ تصريحات الوزراء والنواب الداعين إلى الإبادة في الاعتبار، فإن الفظائع المرتكبة على نحوٍ متكرر حتى تحولت إلى نهج متكامل تكشف إرادةً لتقويض مقومات الحياة في قطاع غزة، والإضرار الجسدي والمعنوي بأكبر عدد من سكانه ودفعهم إلى الهجرة. لقد جعلت الحرب قطاع غزة غير صالح للحياة البشرية، وثمة تقارير دولية مفصّلة عن حجم الدمار الذي لحق بالناس وبالمرافق الحيوية، مثل المدارس والمستشفيات، والإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي والمتاجر والجامعات والمؤسسات البلدية، وغيرها. حين تنتهي هذه الحرب لن يكون للفلسطيني/ ة، بعد فقد العديد من أفراد العائلة و/ أو الأقارب و/ أو المعارف، مدارس لأبنائه/ ا وبناته/ ا، ولا مستشفيات لتلقّي العلاج، ولا عمل يدرّ دخلًا، ولا حتى سقف بيت يؤويه/ ا في غالبية الحالات.

قبل هذه الحرب، كان قصف إسرائيل لمنزل وقتل عائلة كاملة من أجل اغتيال شخص مطلوب لها يثير ضجة كبرى، كما في حالة اغتيال القيادي في حركة حماس صلاح شحادة يوم 22 تموز/ يوليو 2002[81]. أما في العدوان الأخير، فقد حوَّلت دولة الاحتلال قصف منزل والمنازل المجاورة وقتل وجرح أفراد العائلات المقيمة فيها إلى ممارسة متكررة، أو نهج لا يثير ردود فعل دولية رسمية مستهجِنة. وهي لا تزعج نفسها بإعلان الشخص المستهدَف بهذا القصف، وغالبًا لا يكون هناك مطلوبون لها فعلًا في هذه المنازل. ونشرت تقارير عدة في الصحافة الإسرائيلية أنّ المقرِّر بوجود شخص مطلوب اغتياله في هذا المنزل أو ذاك هو

(81) اغتيل صلاح شحادة بإلقاء قنبلة وزنها طن واحد على المبنى السكني الذي عاش فيه، لضمان قتله، واستشهد معه 14 مدنيًا. أثارت هذه العملية ضجة، ورفعت منظمات حقوق الإنسان دعاوى في المحكمة العليا، ورفعت قضايا ضد مسؤولين إسرائيليين في محاكم دولية. "سابقة: لجنة مستقلة لفحص ملابسات اغتيال صلاح شحادة، تموز 2002"، بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 18/ 9/ 2007، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/XerogZW2؛ "محكمة إسبانية تحقق في هجوم إسرائيلي على غزة في عام 2002"، رويترز، 30/ 1/ 2009، شوهد في 5/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/derog5qa

برامج ذكاء اصطناعي في وزارة الأمن الإسرائيلية! أصبح قصف المنازل المأهولة جزءًا من روتين الحرب، وأصبح حتى قصف المستشفيات روتينًا لا يستنكره حلفاء إسرائيل المتفهمون "للخلفية" وفقًا لادعاءات إسرائيل بوجود عناصر من المقاومة الفلسطينية فيها. هكذا بدا أن الجريمة يُغَطَّى عليها بجريمة أكبر منها، وأنّ تكرار الجريمة يخفف من فظاعتها بالنسبة إلى دولة الاحتلال وحلفائها، مع أنه يعني مضاعفة الفظاعة والمعاناة.

وأدارت دولة الاحتلال التجويع سياسةً للضغط على السكان والمقاومة. ولهذه السياسة تاريخ من التحكم في غذاء السكان ودوائهم. ولم تحاول إسرائيل، منذ بدء حصارها لقطاع غزة عام 2007، إخفاء سياساتها في "هندسة سوء تغذية" لسكان القطاع، وفقًا لتعبير نيف غوردون ومنى حداد. وقد ورد في برقية أرسلتها السفارة الأميركية في تل أبيب إلى وزير الخارجية الأميركي، في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، تأكيد مسؤولين إسرائيليين لمسؤولين أميركيين "في مناسبات عدة، نيتهم إبقاء اقتصاد غزة على حافة الانهيار لكن من دون دفعه إلى الهاوية". وقيّدت إسرائيل طوال فترة الحصار حركة دخول البضائع والأشخاص إلى القطاع، وقلصت إمدادات الوقود والكهرباء، وسمحت بدخول السلع الأساسية فحسب، بما يبقي [السكان] على قيد الحياة. وامتنعت المحكمة العليا الإسرائيلية عن التدخّل في هذا القرار، برفضها التماسًا قدّمته شركة زراعية في غزّة للطعن في القيود التي وُضعت على استيراد السلع الغذائية[82].

وصدرت في تلك الفترة تقارير دولية عدة عن سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في القطاع[83]. وتفيد تقارير هيئات أممية أنّ إسرائيل تسببت، على نحو مباشر، في انعدام الأمن الغذائي لغالبية سكان غزة وفي معاناتهم سوء التغذية خلال وقتٍ طويل قبل حربها القائمة على غزة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

---

(82) Neve Gordon & Muna Haddad, "The Road to Famine in Gaza," *The New York Review*, 30/3/2024, accessed on 2/5/2024, at: https://cutt.ly/lerolQEN

(83) "Deprived and Endangered: Humanitarian Crisis in the Gaza Strip," Human Rights Watch, 13/1/2009, accessed on 2/5/2024, at: https://cutt.ly/3erolHw1; United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs Occupied Palestinian Territory, "Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on The Gaza Strip," *Special Focus* (August 2009), p. 9, accessed on 2/5/2024, at: https://cutt.ly/Gerol4Fm

وفي مقارنة وضع سكان غزة بوضع سكان إسرائيل، فإنّ الأطفال الحديثي الولادة في القطاع هم أكثر عرضة للوفاة بسبع مرات من الأطفال الإسرائيليين. ويقول تقرير صادر عن الأونروا أيضًا إنّ 81 في المئة من سكّان غزة يعيشون تحت خط الفقر الوطني، و64 في المئة يعانون انعدام الأمن الغذائي. ويضيف التقرير أن في الفترة 2007-2022، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بتدمير أو إلحاق الضرر بـ 292 من آبار المياه في غزة، والتي كانت تُستخدم للاستهلاك المنزلي والأراضي الزراعية، فضلًا عن أنّ 81 في المئة من المياه المستخرجة من طبقات المياه الجوفية في غزة أساسًا لا تستوفي معايير نوعية المياه التي حددتها منظمة الصحة العالمية، بسبب اختلاطها بمياه الصرف الصحي ومياه البحر(84).

وفي الحرب الأخيرة تحوّل الحصار إلى حصار للتجويع فعلًا؛ بدءًا بقصف منهجي للأراضي الزراعية والأسواق عمومًا، والمخابز، وصولًا إلى تحديد عدد الشاحنات التي تدخل غزة إلى ربع ما كان يدخلها يوميًا قبل الحصار، مع أنّ الحاجات تضاعفت خلال الحرب، ولا سيما أن إنتاج المواد الغذائية المحلية توقف بسبب الحرب. ومسألة التجويع هذه خطِرة، ولا تسامح معها، إلى درجة أن أحد مؤسسي منظمة هيومان رايتس وُوتش، آرييه ناير، أفادنا أنه لم يكن مقتنعًا بأن إسرائيل تتّبع سياسة إبادة جماعية في هذه الحرب بحجة مقتل مدنيين؛ فالتجاوزات تحصل في حرب مبررة تجري (دفاعًا عن النفس، من منظوره) ضد حركة متحصنة في أنفاق في مناطق مكتظة السكان، لكنّ ما أقنعه هو سياسة التجويع الإسرائيلية ونهجها في عرقلة الإغاثة، فهذه عنده إبادة جماعية(85).

---

(84) Gordon & Haddad; United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Humanitarian Response Plan," *Working Document* (December 2021), accessed on 2/5/2024, at: https://cutt.ly/GeroxsUH; "Gaza -15 Years of Blockade," United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), accessed on 2/5/2024, at: https://cutt.ly/xeroxbL9

(85) Aryeh Neier, "Is Israel Committing Genocide?," *The New York Review* (June 2024), accessed on 16/5/2024 at: https://cutt.ly/vete5kWd

ويستند ناير في حكمه أن إسرائيل متورطة في "جينوسايد" ضد الفلسطينيين في قطاع غزة إلى سياسة إسرائيل المستمرة في تقييدها عدد شاحنات المساعدات الغذائية المسموح لها بدخول غزة، وعمليات تفتيشها التي تستغرق وقتًا طويلًا، وتدميرها المزارع وتقييدها إيصال الوقود اللازم داخل القطاع، وقتلها أكثر من 200 عامل إغاثة فلسطيني، منهم موظفون في وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة، وإقناعها كثيرًا من الجهات المانحة للوكالة، بما في ذلك الولايات المتحدة التي هي أكبر مموليها، بوقف التمويل لمجرّد =

واستهدفت قوات الاحتلال وكالة الأونروا[86] بإعاقة عملها إلى درجة منعها من العمل في بعض مناطق القطاع، وقصف بعض مدارسها التي لاذت بها آلاف العائلات هربًا من القصف. والوكالة هذه تقدّم خدمات لا غنى عنها لحوالى مليون وسبعمئة ألف نسمة من سكان القطاع المسجلين بوصفهم لاجئين، في مجالات الصحة والتعليم وتوفير المواد الأساسية، كما أنها ثاني أكبر مشغِّل في القطاع.

وبعد نشر مزاعم إسرائيل غير المثبتة والفاقدة للأدلة أنّ ما لا يقل عن 12 موظفًا من موظفي الوكالة في غزة قد شاركوا في أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر

---

= ادعاء إسرائيل أن أفرادًا من مجموع 13 ألف موظف في الوكالة في غزة كانوا متورطين بشكلٍ أو بآخر في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وهو ما لم تثبت صحّته بموجب نتائج تحقيق أجرته وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاثرين كولونا، وصدر في 22 نيسان/ أبريل 2024، بأن إسرائيل لم تقدم أي دليل يدعم مزاعمها، مؤكدةً أن الأونروا "لا يمكن استبدالها ولا غنى عنها". هذا فضلًا عن استهداف إسرائيل في 1 نيسان/ أبريل 2024 جميع المركبات الثلاث التابعة لمنظمة المطبخ المركزي العالمي (World Central Kitchen) في غارات جوية، ما أسفر عن مقتل سبعة من عمال الإغاثة الدوليين وسائق ومترجم فلسطيني، وتبرير إسرائيل ذلك بأنه كان نتيجة "خطأ في التعرف" عليهم، ما أثار الشكوك في صحة تبريرهم، وأثر في ردع المنظمات الإنسانية الأخرى عن تقديم المساعدات في القطاع.

(86) تأسست وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، الدورة (4)، بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949. وبناءً عليه، بدأت الوكالة عملياتها في 1 أيار/ مايو 1950 "لتنفيذ [...] برامج إغاثة وتشغيل مباشرة" للاجئي فلسطين وتقديم المساعدة والحماية لهم، "ريثما يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنتهم". وقد تطورت مهمات الوكالة منذ تأسيسها، ولا سيّما مع حرب عام 1967، كما عُزّز التفويض الممنوح لها من الجمعية العامة لاستيعاب الاحتياجات المتغيرة والوضع السياسي للاجئي فلسطين. وتشمل المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية التي تقدّمها، في المقام الأول، مجالات التعليم الأساسي (تنفق 58 في المئة من موازنتها على التعليم)، والرعاية الصحية (بنسبة 15 في المئة من إجمالي موازنتها)، وخدمات الإسناد والدعم (بنسبة 13 في المئة)، والإغاثة والخدمات الاجتماعية (6 في المئة)، والبنية التحتية وتحسين المخيمات (4 في المئة)، فضلًا عن تقديم المساعدة الطارئة، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح. وتُقدّم الوكالة هذه المساعدات إلى 5.9 ملايين لاجئ فلسطيني مسجَّلين وموجودين ضمن مناطق عملياتها الخمس: الأردن (2.4 مليون)، وقطاع غزة (1.6 مليون)، والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية (901,000)، وسورية (580,000)، ولبنان (487,000). ولم تسلّم إسرائيل يومًا بوجود هذه الوكالة؛ لأن استمرارها هو تأكيد لبقاء قضية اللاجئين حية. يُنظر: "ما هي مهام ولاية وكالة الغوث؟"، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، شوهد في 15/ 5/ 2024، في: https://cutt.ly/7erocqQR؛

"How We Spend Funds," The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/zerom3pz; "UNRWA in Action," The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 24/2/2023, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/eeroQatS

2023[87]، انضمت الولايات المتحدة وألمانيا[88]، وغيرهما من كبار الدول المانحة (18 دولة) إلى سياسة العقوبات الجماعية بتجميد الدفعات المالية للوكالة. وقد بدأت الوكالة تحقيقًا في المزاعم الإسرائيلية، ولم تتوصل إلى نتيجة بسبب عدم تقديم إسرائيل أيّ أدلة على صحة مزاعمها. وحتى لو صحّت هذه المزاعم، فإنّ ذلك لا يبرر معاقبة الوكالة وملايين المحتاجين إلى خدماتها. وأعلنت ألمانيا عن عودة تمويل مشروط فقط لعمل الوكالة خارج غزة لصالح مشاريعها، مثل المساعدات الغذائية للضفة الغربية المحتلة والصحة والتعليم للفلسطينيين النازحين في الأردن ولبنان؛ أما الولايات المتحدة فأعلنت الإبقاء على قرارها حتى آذار/ مارس 2025 على الأقل. في المقابل، لم تتوقف كل من النرويج وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال وإيرلندا عن إرسال التمويل للأونروا، وكذلك عدد من المانحين، مثل السعودية وتركيا اللتين لم توقفا تمويلهما[89].

وبلغت سياسات العقوبات الجماعية وطريقة إدارة الحرب حدودًا أحرجت الولايات المتحدة. وبعد مقتل 7 موظفين من منظمة المطبخ المركزي العالمي (World Central Kitchen) عاملين في قطاع غزة من جنسيات أسترالية وبولندية

---

(87) تأتي هذه المزاعم في إطار حملات إسرائيل المستمرة التي تشنّها ضد الأونروا، والدعوة إلى وقف عملها، في إطار التضييق على سكان القطاع وسدّ سبل العيش فيه، لكي يضغطوا على حماس والمقاومة. وقد أكّدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن التقرير الذي بموجبه اتُّخذ قرار وقف التمويل، وهو من ست صفحات، يتضمن مقدمة وصورًا لـ 12 من موظفي الأونروا زُعم أنهم شاركوا في الهجمات، لا يقدم سوى تفاصيل ضئيلة. ووفقًا لصحيفة **ذي فايننشال تايمز**، فإن "التقييم الاستخباراتي الذي اطلعت عليه الصحيفة لا يُقدِّم دليلًا على هذه الادعاءات، التي تفيد بأنها تستند إلى اعتراضات الهواتف الذكية وبطاقات الهوية التي جرى الاستحواذ عليها". يُنظر:

Louis Charbonneau, "UNRWA's Demise Would Be Catastrophic for Gaza," Human Rights Watch, 12/2/2024, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/neroWx1K; Mehul Srivastava & Andrew England, "Head of UN Agency for Palestinians Defies Israeli Calls To Quit," *Financial Times*, 3/2/2024, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/ZeroWUfz

(88) في عام 2022، حصلت الأونروا على مليار دولار أميركي من الدول المانحة، وتصدّرت الولايات المتحدة قائمة المانحين بإجمالي 343.9 مليون دولار أميركي، تليها ألمانيا (202 مليون دولار)، ومن ثم الاتحاد الأوروبي (114.2 مليون دولار). يُنظر:

"2022 Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) - TOP 20 Donors as 31 December 2022 in USD," The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/keroE106

(89) Tim Stickings & Sunniva Rose, "Which Countries Have Resumed Funding to UNRWA in Gaza?," *The National*, 29/3/2024, accessed on 5/5/2024, at: https://cutt.ly/deroRxDB

وبريطانية وفلسطينية وأميركية وكندية، بقصف إسرائيلي لسياراتهم في 1 نيسان/ أبريل، بدأ الجمهور يسمع عن مكالمات غاضبة لبايدن مع نتنياهو وتسريب انتقادات من مسؤولين في حكومات عُرفت بمساندتها غير المشروطة لإسرائيل، مثل بريطانيا وألمانيا. جرى هذا بعد أن استهدفت قوات الاحتلال في 29 شباط/ فبراير 2024 مدنيين فلسطينيين أثناء تجمّعهم للحصول على مواد غذائية من شاحنات مساعدات عند دوار النابلسي غرب مدينة غزة، ما أودى بحياة 112 مدنيًا فلسطينيًا وإصابة نحو 800 في ما عُرف بمجزرة الطحين أو مجزرة دوار النابلسي[90]. لم تُثر هذه المجزرة ضجة عالمية بحجم الضجة التي تلت استشهاد موظفي منظمة المطبخ المركزي، ولكنها أسهمت في مراكمة الغضب العالمي.

فاق عدد الشهداء الفلسطينيين المسجلين 35 ألفًا بعد أكثر من 200 يوم من الحرب، وفاق عدد المصابين بإعاقات أو جروح وإصابات مختلفة 80 ألفًا، وثمة آلاف المفقودين (ربما عشرات الآلاف) الذين لا يُعرف مصيرهم، ولا سيما أنّ إسرائيل لا تعلن هوية المعتقلين لديها. وفاقم اكتشاف مقابر جماعية في خان يونس وبالقرب من مستشفى الشفاء حالة عدم اليقين بشأن المفقودين. أضف إلى ذلك عشرات آلاف اليتامى والأرامل والثكالى والمعاقين منذ الطفولة والمصابين برضوض نفسية وصدمات سوف ترافقهم مدى الحياة، علمًا بأن من الصعب حصر حجم الكارثة الإنسانية. لقد استبدل بهدف إبقاء قطاع غزة على حافة الانهيار الذي تأسس منذ حصاره، دفعُه إلى الهاوية، وتدمير الشروط الأولية للحياة فيه[91].

---

(90) ملاحظة شخصية: أذكر أني بعد سماع الخبر، انتقلت من **قناة العربي** التي كنت أشاهد تقريرها عن هذه المجزرة إلى قناة **سي إن إن**، وكان المذيع يتحدث عن أشخاص "ماتوا" (Died)، بدلًا من قُتلوا بقصف إسرائيلي، أثناء انتظار الحصول على الطحين. لم تكن مغسلة الكلمات التي كان الإعلام الغربي يقوم بها للتستر على الجرائم الإسرائيلية جديدة قط، ولا كانت هذه التجربة الشخصية الوحيدة مع غسيل الكلمات والتي تستحق التسجيل، ولكني رأيت أن أذكر مثالًا صادمًا على نحوٍ خاص على خلفية بشاعة الجريمة التي اختلطت فيها دماء القتلى بالطحين الذي تمزقت أكياسه بفعل طلقات الرصاص.

(91) في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 و17 أيار/ مايو 2024، استُشهد ما لا يقل عن 35,303 فلسطينيين وأصيب 79,261 آخرون. يُنظر:

"Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #167," United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 17/5/2024, accessed on 18/5/2024, at: https://cutt.ly/qete5ChP

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت، في 6 أيار/ مايو 2024، أن 69 في المئة من الوفيات المبلَّغ عنها هي من النساء والأطفال، وذلك بتقدير العدد 9,500 امرأة و14,500 طفل. لكنها قامت بعد يومين بتعديل =

**إن صنّاع القرار في الدولة التي تخوض الحرب ومصدِري الأوامر والمنفذين يدركون ما يفعلونه تمام الإدراك. وفي منطق القانون الجنائي، يدخل هذا الإدراك في نطاق تعريف الغايات بالمعنى الواسع للكلمة؛ فما دام الفاعل يدرك ما يفعل ويعي نتائج جريمته، فهذا يعني أنه يقصدها.** ولن نفصّل هنا في هذا الموضوع، ففي شأنه تقارير محلية ودولية وافية، مع صعوبة أن تحيط أيّ تقارير بحجم المأساة الإنسانية وآثارها البعيدة المدى.

نستعرض في ما يلي تقارير دولية حول حجم الخسائر الاقتصادية للقطاعات المختلفة بالأرقام، من الإسكان والصحة وصولًا إلى الثقافة والاقتصاد الكلي. وحتى الخسائر الاقتصادية لقطاع غزة لا يكفي أن تُحسَب كميًا؛ فإنجازات القطاع الاقتصادية والتعليمية والصحية والإسكانية في ظل حصار خانق استمر 17 سنة هي إنجازات حضارية، ويستحيل تقدير تكلفة المعاناة الإنسانية للبقاء في القطاع، وحتى إنجاز التنمية في ظروف الحصار الخانق، كما أن إعادة إعمار ما تهدّم مستحيلة بقوى غزة الذاتية. ويغيب اليقين بشأن شروط إعادة الإعمار وتوقيته تمامًا.

صدر في مطلع نيسان/ أبريل 2024 تقرير مشترك **للأمم المتحدة والبنك الدولي**، يشمل الفترة الزمنية 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – نهاية كانون الثاني/ يناير 2024، ويذكر أنّ قيمة الخسائر الاقتصادية في قطاع غزة بلغت نحو 18.5 مليار دولار أميركي، ما يمثّل قرابة 97 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في نهاية عام 2022[92]. وهو رقم متواضع عدا عن كونه جافًا مثل جميع التقديرات الكمية، ولا يقترب من تصوير حجم الخسائر.

ويشير التقرير إلى أنّ خسائر قطاع الإسكان حتى نهاية آذار/ مارس 2024 هي الأكبر، مقارنة بخسائر باقي القطاعات، وبتكلفة تقدَّر بأكثر من 13 مليار دولار

---

= أرقامها إلى 52 في المئة؛ 4,959 امرأة و7,797 طفلًا. وعلى الرغم من هذا التعديل في النسبة، صرحت بأن إجمالي عدد الذين استشهدوا في غزة ما زال يزيد عن 35,000 شخص. وأوضحت الأمم المتحدة أن المعلومات غير الكاملة أدت إلى ارتفاع النسبة الأولية، وأنها تستخدم الآن أرقامًا من وزارة الصحة في غزة بدلًا من المكتب الإعلامي الحكومي.

"Gaza War: UN Revises Death Toll for Women and Children," *Relief Web*, 17/5/2024, accessed on 18/5/2024, at: https://cutt.ly/detrw0dy

(92) "Joint World Bank, UN Report Assesses Damage to Gaza's Infrastructure," The World Bank, 2/4/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/peroUd8U

أميركي. فقد أدى القصف إلى تدمير ما يقارب الـ 62 في المئة من جميع المنازل في غزة (تجاوز الدمار هذه النسبة بكثير حتى بلغ قرابة ثلاثة أرباع المساكن)، أي ما يعادل 290,820 وحدة سكنية؛ 76 في المئة منها مدمرة بالكامل، و24 في المئة متضررة جزئيًا.

وعلى المنوال نفسه، يشير التقرير إلى أنّ خسائر قطاع التجارة والصناعة والخدمات والقطاعات الأخرى تقدّر بنحو 1.6 مليار دولار أميركي، حيث دُمِّر أو تضرر حوالى 80 في المئة من المرافق التجارية والصناعية والخدمية، أي 39,000 من 49,000 منشأة. ليس الرقم هنا هو المهم، بل انهيار الاقتصاد، فالمنشآت الاقتصادية مترابطة، وخراب هذه النسبة منها يعني تهاوي الاقتصاد كلّه، وتتولد عنه مآسٍ إنسانية لا تُحصى من الإفقار وحتى فقدان العمل والأمل.

أما خسائر قطاع الصحة فتبلغ أكثر من 550 مليون دولار أميركي، حيث أدت الحرب إلى إتلاف أو تدمير 84 في المئة من جميع المرافق الصحية. وقد تأثرت 649 منشأة صحية، وتعرّض 29 مستشفى، وهو رقم يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المستشفيات، لأضرار تزيد قيمتها على 222 مليون دولار أميركي. كما تعرّضت عشرات المراكز الصحية والعيادات والصيدليات لأضرار كبيرة. وتتحمل بلدية مدينة غزة العبء الأكبر من الدمار، حيث تقدَّر قيمة الأضرار بنحو 276 مليون دولار أميركي. وهنا أيضًا يمكن القول إن التقديرات الكمية هي مجرد مؤشرات، فالمؤسسات الصحية ليست مرافق اقتصادية، وليس المهم في انهيارها فقدان قيمتها المادية، بل فقدان خدماتها التي لا يمكن الاستغناء عنها. كيف يمكن تقدير الخسائر البشرية الفادحة الناجمة عن عدم تلقّي العلاج أو الدواء؟ وكيف يقاس حجم المعاناة في هذه الحالة؟ إذا حسبنا الذين توفّوا بسبب عدم تلقّي العلاج اللازم ضمن ضحايا الحرب، فسوف يتضاعف عدد الشهداء أو يزداد بنسب كبيرة.

وتشير التقديرات إلى أنّ الخسائر الاقتصادية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة تبلغ، مقارنة بالقطاعات الأخرى، تتعدى 502 مليون دولار أميركي، حيث دمرت إسرائيل حوالى 57 في المئة من البنية التحتية لهذا القطاع كليًا أو جزئيًا، بما في ذلك محطاتُ تحلية المياه في المناطق الشمالية والوسطى، و162 بئر ماء، واثنان من الوصلات الثلاث مع شركة "مِكوروت" (شركة المياه الوطنية

الإسرائيلية التي تزود غزة بالمياه). كما يشير التقرير إلى أن خمسة مرافق من مجموع ستة مرافق لإدارة النفايات الصلبة، تعرّضت لأضرار جسيمة. ينطبق ما قلناه أعلاه على استحالة أن تقاس بالأرقام الأضرار الناجمة عن انقطاع المياه، ومعاناة الإنسان المعاصر ذلك في بيئة حضرية.

ويشير التقرير إلى تضرر قطاع البيئة بتكلفة تصل إلى أكثر من 411 مليون دولار أميركي، وقطاع النقل بتكلفة تصل إلى أكثر من 357 مليون دولار أميركي، بتخريب 62 في المئة من الطرق، بما في ذلك 92 في المئة من الطرق الرئيسة. أما قطاع التعليم، فقد قُدرت خسارته بنحو 341 مليون دولار أميركي، وهذا تقدير غير دقيق، كما أن تضرر الأبنية أقل أهمية من فقدان كوادر تدريسية وتوقّف الدراسة وفقدان 625 ألف طالب سنة دراسية كاملة. وقد دمّرت إسرائيل ما يقدَّر بنحو 56 منشأة مدرسية، وتعرّض 219 منها لأضرار جسيمة. وتعاني مؤسسات التعليم العالي إلى حد بعيد أيضًا، حيث تعرّض ما يقدَّر بنحو 17 جامعة وحرمًا جامعيًا، أي 63 في المئة من الجامعات، لضرر كلي أو جزئي، وقد دمّر بعضها تمامًا.

أما قطاع التراث الثقافي، فتشير التقديرات إلى خسارة اقتصادية، وبتكلفة تصل إلى أكثر من 319 مليون دولار أميركي، حيث دمرت إسرائيل العديد من المواقع البارزة، مثل ميناء البلاخية أو ميناء الأنثيدون الأثري، والمقبرة الرومانية في مدينة غزة، ومتحف قصر الباشا، والحمام السامري القديم، وغيرها من المعالم. وتشير التقديرات إلى تعرّض حوالى 63 في المئة من جميع المواقع التراثية لأضرار، وتدمير 31 في المئة منها. علاوة على ذلك، تضرر 11 موقعًا من أصل 12 موقعًا للتراث الديني، بما في ذلك مجمع كنيسة القديس برفيريوس الأرثوذكسية، التي تُعَد ثالث أقدم كنيسة في العالم، والمسجد العمري الكبير، أقدم مسجد في غزة. كما دمرت إسرائيل مبنى المحكمة التاريخي، ومركز رشاد الشوا الثقافي. لا معنى لتقدير هذه الخسائر ماديًا، فالخسارة في حالة المجتمع الفلسطيني، الذي يصارع في الدفاع عن هويته وكيانه الوطني وتاريخه، لا تقدَّر بثمن.

وقد تضرر قطاع الطاقة بتكلفة تصل إلى أكثر من 278 مليون دولار أميركي، حيث دمّرت إسرائيل كليًّا أو جزئيًّا نحو 510 كيلومترات من شبكة توزيع

الكهرباء، والتي تقدّر بنحو 61.5 في المئة من إجمالي قدرة قطاع غزة على إنتاج الكهرباء. وتشير التقديرات إلى خسائر في قطاع تكنولوجيا المعلومات بتكلفة تصل إلى أكثر من 90 مليون دولار أميركي، ويشمل ذلك الأضرار التي لحقت بحوالى 75 في المئة من شبكات الاتصالات المتنقلة والثابتة.

ويبين التقرير أنّ الحرب الإسرائيلية على غزة خلّفت قرابة 26 مليون طن من الحطام والركام، يقدّر أنّ إزالتها تستغرق سنوات عدة، ويشير إلى أنّ أكثر من نصف سكان القطاع بات على شفا المجاعة، كما يعاني جميعهم انعدام أمن غذائي وسوء تغذية حادّين. وأصبح مليون وسبعمئة ألف فلسطيني (75 في المئة من إجمالي سكان قطاع غزة) نازحين. وفي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحدها، تزيد الأضرار بأكثر من 90 ضعفًا على الأضرار التي حدثت خلال حرب عام 2021، وأعلى بـ 17 ضعفًا من أضرار حرب عام 2014، حيث تبلغ التكلفة الإجمالية للأضرار حتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2024 حوالى 18.5 مليار دولار أميركي مقارنة بـ 338 مليون دولار أميركي من الأضرار الناجمة عن حرب عام 2021، و1.38 مليار دولار أميركي خلال حرب عام 2014. تتمحور جميع هذه الأرقام، على أهميتها وخطورتها، حول القيمة المالية للبنى التحتية والمباني والأجهزة المدمرة، ولا تأخذ في الاعتبار منظومات الموارد البشرية المشغّلة لهذه القطاعات والمستفيدة منها، والتي تعرضت للتدمير بالقتل والجرح أو التشريد، ولا يمكن حساب قيمتها.

أما تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الصادر مطلع شباط/ فبراير 2024، فقد أشار إلى أن 80 في المئة من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الدولية. وإذا انتهت العملية العسكرية الحالية وبدأت عملية إعادة الإعمار على الفور واستمر اتجاه النمو المسجل في الفترة 2007–2022 بمتوسط معدل نموّ قدره 0.4 في المئة، فإن الاقتصاد لن يتمكن، وفقًا للتقرير، من استعادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 في غزة إلّا في عام 2092، مع استمرار تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل السيناريو الأكثر تفاؤلًا في نموّ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 في المئة سنويًا، فإنّ نصيب الفرد منه في

غزة لن يعود إلى المستوى الذي حققه في عام 2006، قبل الحصار، إلّا في عام 2035[93].

**الجدول (1-3)**

**إجمالي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بحسب القطاعات، ومقارنةً بالخسائر الناجمة عن حربَي 2014 و2021**

| القطاع | نسبة خسارة القطاع من مجموع الخسائر (%) | إجمالي نسبة الخسارة من القيمة الكمية للقطاع ذاته (تدمير كلي أو جزئي) (%) | التكلفة (بمليار دولار) (2023-2024) | تكلفة الخسارة في حرب 2021 (بمليون دولار) | تكلفة الخسارة في حرب 2014 (بمليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| الإسكان | 72 | 62 | 13.298711 | 144.8744 | 780 |
| التجارة والصناعة والخدمات | 9 | 80 | 1.655486 | 40 | 144 |
| الزراعة | 3.40 | – | 628.780 | 42.5 | 266 |
| الصحة | 3 | 84 | 553.666 | 12.869276 | 24 |
| المياه والصرف الصحي | 2.70 | 57 | 502.711 | 13.5404 | 33 |
| البيئة | 2.20 | – | 411.3 | 17.5 | – |
| النقل والطرق | 1.90 | 92 | 357.972 | 19.5494 | 42 |
| التعليم | 1.80 | 63 | 341.240 | 3.063111 | 35 |

يتبع

(93) "تقرير أممي: تعافي غزة من مستويات غير مسبوقة من التدمير الاقتصادي سيستغرق عقودًا"، الأمم المتحدة، 1/ 2/ 2024، شوهد في 23/ 4/ 2024، في: https://cutt.ly/leroOept

تابع

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| التراث الثقافي | 1.70 | 63 | 319.397 | | 1.2 |
| الطاقة والكهرباء | 1.50 | 61.5 | 278.522 | 15.145 | 58 |
| تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 0.50 | 75 | 90.225 | 3.550181 | – |
| الخدمات البلدية | 0.10 | – | 19.647 | 24.972143 | – |
| المالية | 0 | – | 8.174 | 0.450904 | – |
| المجموع | – | – | 18.465831 | – | – |

المصدر:

"Joint World Bank, UN Report Assesses Damage to Gaza's Infrastructure," The World Bank, 2/4/2024, accessed on 23/4/2024, at: https://cutt.ly/CeroSMiG

إنّ الانتقام وحده لا يفسر هذه الدرجة من التدمير، ولا استعادة هيبة الردع الإسرائيلية وحدها، على أهمية هذا الدافع، هي "للتهدئة من روع" المجتمع الإسرائيلي، وردع أي قوة مسلحة في فلسطين ومحيطها عن مجرد التفكير في تكرار ما حصل في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بتحويل غزة إلى "عبرة". وكما أسلفنا، ثمة عامل آخر، وهو تأليب المجتمع الفلسطيني على حركات المقاومة، وحتى فكرة المقاومة نفسها، بتحميلها المسؤولية عمّا جرى منذ فرض الحصار على قطاع غزة الذي تحمّل السكان تبعاته الرهيبة، وسببه، من هذا المنظور، هو ليس مآرب من فرَض الحصار، بل سيطرة حماس على القطاع عام 2007. وثمة من يلوم المقاومة على حتى على حرب الإبادة لأنها "وفرت" لدولة الاحتلال المبرر لشنها، ولأن همجية العدوان ناجمة عن حجم عملية طوفان الأقصى التي لم تحسب قيادة الحركة نتائجها. كانت هناك دائمًا قوى عربية وفلسطينية راغبة في التوافق مع إسرائيل، وحتى التحالف معها، تميل إلى اتهام المقاومة عمومًا بالمغامرة واللاواقعية، وتحميلها مسؤولية ممارسات إسرائيل. لكنّ هذه الأصوات لم تهيمن فلسطينيًا، وظلت الأكثرية الفاعلة والأكثرية الصامتة تصرّان

على الحل العادل لقضية فلسطين، وعلى حق المقاومة. وقد يدفع حجم الخسائر في غزة أجزاء من الأغلبية الصامتة إلى لوم المقاومة على نتائج عمليتها غير المحسوبة، مع أنه لا يوجد فعل يبرر رد الفعل الإسرائيلي بحرب إبادة. إنّ سبب جرائم الإبادة هو العنصرية والغطرسة والعقلية السائدة والمهيمنة على أصحاب القرار في إسرائيل، وأيضًا أهدافهم السياسية.

يعتمد تحوّل لوم المقاومة من حالة إحباط وسخط معنوي إلى أفكار مؤثرة سياسيًا على مدى نجاح إسرائيل وبعض الدول العربية في فرض تصوراتها لليوم التالي. فإذا نجحت إسرائيل في ذلك، فإنه سيكون ثمة حملة لفرض تحميل المقاومة المسؤولية عمّا جرى منذ ذلك اليوم وقاد إلى "اليوم التالي" وترتيباته الجديدة. أما إذا فشلت، فسوف تتحول عملية 7 تشرين الأول/ أكتوبر إلى فصلٍ من فصول النضال الفلسطيني، بما يتضمنه من بطولات وانتكاسات وإنجازات وإخفاقات. فالأمزجة والميول الشعبية ضد المقاومة أو معها، لا تتحوّل إلى قوة سياسية مؤثّرة إلّا بعد تبيّن النجاح من الفشل، وبوجود قيادة سياسية قادرة على الهيمنة والتوجيه. وفي كل الأحوال، ليس توقّع نهوض قوى سياسية فلسطينية مقاومة للاحتلال ضربًا من الخيال في ظل عدم الوصول إلى حل عادل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية في تقرير المصير.

# الفصل الثاني

# قضايا أخلاقية في أزمنة صعبة[1]

## مقدمة: أخلاق الحد الأدنى الكوني وتحدي الأخلاق في زمن الحرب

في ما عدا الصراعات السياسية والأيديولوجية، يثير توحش الحرب والقتل بالجملة تأملات وجودية. وعلى الرغم من احتجاب النقاش الأخلاقي حرجًا بين وحشية الحرب التي ترفع تحقيق الهدف فوق الخير والشر، فتبيح حتى قصف المستشفيات والمدارس، وتستبيح كل شيء، من جهة، وتشبُّث الناجين بأشلاء الحياة العارية بين جثث موتاهم بعد فقدان كل شيء، من جهة أخرى، فإن هدف هذا الفصل - وهو غير موجّه إلى مجرمي الحرب ولا إلى ضحاياهم الذين تكفيهم همومهم - هو تمييز القضايا الأخلاقية التي أثارتها، وتثيرها، الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومعالجتها على حدة. نقوم بذلك تحديدًا، بسبب طمس حدود الأخلاق؛ أي ما يميّزها، في غمرة التجييش والاستقطاب السياسي وحتى الاستقطاب الهويّاتي في زمن الحرب. إنها المعضلات الأخلاقية التي تواجه الإنسانية، نتيجة للأعمال الوحشية التي

(1) نُشرت صيغة أولى من هذه المقالة بعنوان "قضايا أخلاقية في أزمنة صعبة" على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ثمّ طلبت هيئة تحرير دورية تبين استثنائيًا نشرها؛ إذ وجدت أنها تضيف إلى ملفيها حول فلسفة الأخلاق. وقد وافق الباحث شرط أن يُدخلَ عليها تعديلات، وأن يُبقيها في صيغة مقالة (Essay) فلسفية مهتمة بالراهن. لذلك يهمُّ الباحث أن يؤكد أن هذا الفصل هو صيغة معدلة من مقالة منشورة، وأنه نقل إليه جزءًا من مناقشته موقف يورغن هبرماس (Jürgen Habermas) من الحرب، وذلك في محاضرته المنشورة بعنوان "الحرب على غزة: السياسة والأخلاق والقانون الدولي"، التي ألقاها في المركز العربي للأبحاث في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

تُرتكب خلال العدوان، والوسائل التي استخدمها لتحييد الحكم الأخلاقي على ما يُرتكب من جرائم.

وللتذكير فقط، يمكن أن يلتزم أفراد أو أطراف في الحرب بمعايير أخلاقية، ويمكن أن يضربوا بهذه المعايير عرض الحائط، ولكن لا تكون القيم الأخلاقية محركًا للفعل البشري أصلًا، لا في الحروب ولا في غيرها، إلا في حالتين:

1. إذا أثّرت هذه القيم في بنية الإنسان الشعورية الانفعالية، بحيث تحمله على الفعل أو الامتناع عن فعل، أو الشعور بالذنب إذا فعل العكس. أقول إذا أثرت القيم الأخلاقية التي يؤمن بها أو نشأ عليها في البنية الشعورية الانفعالية، ولا أقول إذا التقت بإدراكه لمصالحه (بما في ذلك مخاوفه، وأمنه، أو رغبته في تحسين صورته)؛ ففي الحالة الأخيرة، يصعب التحديد إذا كانت المصالح أم القيم هي الدافع.

2. إذا صيغت القيم الأخلاقية في معايير يمكن التنشئة عليها (أو أصبحت أعرافًا أو قوانينَ) ويحترمها الفرد لذاتها؛ أي التزامًا بها، أو إحساسًا بالواجب، لا خوفًا من العقاب.

وهذه المعايير مطلقة، بمعنى أن الالتزام بها واجب في مقابل الخيارات الأخرى، ولكنها قد تخضع لعملية مفاضلة في ما بينها؛ مثلًا بين الامتناع عن الكذب أو السرقة من جهة، وضرورة إنقاذ حياة شخص من جهة أخرى. والعدالة من هذا المنظور هي موازنة ومفاضلة بين المبادئ الأخلاقية من منطلق أخلاقي في سياقات تاريخية مختلفة وظروف اجتماعية تدفع إلى هذه الموازنة والمفاضلة، مع بقاء المنظور الأخلاقي القيمي قائمًا.

أما ما يسمّى الضمير الإنساني الفردي (ولا يوجد ضمير جماعي إلّا في الاستعارة)، فهو جمع بين استدخال (Internalization)[2] المعايير الأخلاقية

(2) استخدمت في الماضي لفظ تذويت (من ذات) بدلًا من استبطان لترجمة هذا المصطلح. وقد تخليت عن لفظ استبطان؛ لأنه يتضمن دلالات أخرى إضافية، ووجدت أن لفظ استدخال أدق وأكثر حيادية، وميّزته من تذويت؛ لأن الأخير يدل على عملية إضافية هي تحويل ما استُدخل إلى جزء من الذات، وللدقة، من إدراك الإنسان لذاته.

وتذويتها في البنية الشعورية للإنسان. فليس إلحاح الضمير على الإنسان وشعوره بالواجب الأخلاقي مسألةً إدراكية عقلانية ناجمة عن الالتزام بمعايير عرفية أو قوانين يرى أنها صحيحة فحسب؛ فالدافع (أو الوازع) الضميري يجمع بين الحالتين المذكورتين.

وعمومًا تتعلق دوافع البشر للقيام بفعل ما بمحفزات مثل: دفع الأذى الجسدي أو النفسي، وفقدان القدرة على التحمّل، أو الشهوة وحب التملّك، ورفض الإذلال والدفاع عن الكرامة، أو الرغبة في التحرر من قيودٍ ما، أو الرغبة في تحصيل الاعتراف والتقدير من الآخرين، أو حب السيطرة، أو العادة والتقليد، والمتعة والحسد والغيرة والحب والكره، وغير ذلك. وغالبًا ما تعزز القيم الأخلاقية الفردية و/ أو السائدة اجتماعيًا أعمالًا من النوع المدفوع بهذه الدوافع وتشجّع عليها، أو تقيّدها وتضبطها، أو تردعها، أو تبررها بعد وقوعها. لكن هذه الدوافع في حد ذاتها ليست دوافعَ أخلاقية. ينطبق هذا على الأفعال المدفوعة بها أيضًا، من البحث عن المتعة وممارسة العادات والالتزام بالتقاليد حتى دفاع الإنسان عن نفسه ضد العنف الجسدي، وضد الإذلال، وضد ما يقيّد حريته، سواء أكان منع حركته في المكان أم حريته في التعبير. ولكن الوسائل المستخدمة قابلة للمحاكمة الأخلاقية، كما قد تتحول الغايات ذاتها إلى قيم ومعايير. فسعي الفرد لتحصيل السعادة مثلًا يجري بوسائل يمكن أن تحاكم أخلاقيًا، وليس السعي لتحصيل السعادة في حد ذاته قيمة أخلاقية. ولكن صياغة نشدان السعادة في سياق حضاري تاريخي محدد، بوصفه حق الإنسان، بما هو إنسان، في السعي لتحقيق سعادته من دون الإضرار بالآخرين، يجعلها قيمة أخلاقية في هذا السياق.

ويصحُّ الأمر بالنسبة إلى قيم الحياة والكرامة الإنسانية والحرية. فالحرية من تقييد الجسد وتحديد حركته، أو تقييد التعبير قد تدفع الإنسان إلى الفعل، إذا لم تتغلب عليها غريزة الحياة أو الخوف أو غيرهما؛ ولكنها تتحول إلى قيمة أخلاقية إذا تحولت إلى اعتراف بحق الإنسان في الحرية، وأصبحت تدفع الإنسان إلى الفعل بوصفها قيمة أخلاقية. وسوف أوضح أنها قابلة لأن تكون قيمًا كونية بسبب وجود استعدادات طبيعية لدى البشر.

غالبًا ما تتقاطع القيم مع المشاعر الأساسية لدى الإنسان. خذ مثلًا قيمة الكرامة؛ إنها تتقاطع مع المشاعر القوية ضد الإذلال إلى درجة الانتفاض على من يمارسه، والشعور بعدم الرضا والمعاناة الداخلية مِنْ تقبُّله من دون اعتراض عند من لم تُروَّض نفسه على قبوله؛ والأهم أنها قد تؤدي إلى الشعور بالذنب عند ممارسة الإذلال ضد الآخرين، إذا كانت قيمة أخلاقية فعلًا لا مجرد مشاعر ذاتية بالكبرياء.

ثمة حوافز بشرية طبيعية أساسية متمثلة بالغرائز، لا تنطبق عليها صفة الأخلاقية؛ فهي تقع ما قبل الخير والشر. لكن يُعَدّ الاندفاع لتلبيتها من دون اعتبارات أخرى مناقضًا للأخلاق، إلى درجة أن الاجتماع البشري يتعامل معها بدرجات بوصفها شرًا، أو شرًا محتملًا، ومنها الشهوة الجنسية، وحب التملك والحسد والغيرة الناجمة عنها، والانفعالات الغضبية التي تغذي السعي للانتقام، وغيرها. وإذا كانت الأخلاق تقوم على التمييز بين الخير والشر في الفعل البشري، وفي الحكم على سلوك الأفراد والجماعات، سواء أكان التمييز نابعًا من قيم الفضيلة أم من الحكم على النتائج، فإنها ممكنة فقط في سياق الاجتماع الإنساني. وقد نشأ تيار فكري كامل من جان جاك روسو (1712-1778) وحتى زيغموند فرويد (1856-1939)، يرى أن الحياة الأخلاقية ممكنة؛ لأن الاجتماع الإنساني يقوم على ترويض الغرائز (وسبقته إلى ذلك الديانات التوحيدية من منظور معاكس). وينعكس ذلك في تعامل المجتمعات والأفراد معها، فتنجم عنه معايير وأعراف اجتماعية، وتركيبات نفسية فردية مختلفة. وتختلف مقاربة المجتمعات لهذه الحوافز الطبيعية الأساسية، وفقًا لمتغيرات يكاد حصرها يكون مستحيلًا. ويتطور مع اختلاف هذا التعامل تصورنا للأخلاق عبر التاريخ.

ليست المعطيات الطبيعية أخلاقية ولا غير أخلاقية. ولكن، من ناحية أخرى، ثمة، في رأيي المتواضع[3]، فضلًا عن الغرائز التي يروّضها الاجتماع البشري، معطيات إنسانية طبيعية، لا تحتمل تسمية قيم بالطبع، ولكنها تشكّل استعدادات

(3) وهو رأيي فعلًا، ويشمل مجموعة فرضيات لا إثبات عليها سوى قدرتها التفسيرية.

طبيعية لنشوء الأخلاق. فمن ناحية، لا تنشأ الأخلاق عن قانون أخلاقي مفترض قبْليًا، كما عند إيمانويل كانط (1724–1804)، ومن ناحية أخرى، ليس جميع ما يُفطر عليه الإنسان مجرد غرائز يجب ترويضها، أو قمعها، من أجل تمكين الاجتماع البشري من التحقق. وكما توجد نوازع إنسانية طبيعية تتعارض مع الاجتماع البشري، توجد أخرى تدفع إليه.

ولا يعني وجود هذه الاستعدادات أن الإنسان طيب بطبيعته؛ فطبيعته ليست طيبة ولا خبيثة، ولا الناس أخيار أو أشرار بما هم بشر. هذه أحكام متولدة من الاجتماع البشري، ولا علاقة لها بالطبيعة، بما في ذلك طبيعة الإنسان. ما أقصده هو طبائع أفترض وجودها في البشر، وتشكل أساسًا طبيعيًا لنشوء الأخلاق، كما تشكّل نواةً لقيم إنسانية كونية. وأهمها من هذا المنظور:

1. التمسك بالحياة، الذي يقود إلى الدفاع عن الذات (التي قد تتوسع لتشمل الجماعة)، مثلما قد يقود التمسك بالحياة (غريزة البقاء) إلى تبرير القتل دفاعًا عن حياة الفرد أو الجماعة. ليست الحياة في حد ذاتها قيمة أخلاقية، بل هي معطى، وكذلك "حب الحياة". ولا تغدو قيمة أخلاقية، إلا لأن رفض القتل أصبح قيمة أخلاقية. القيمة الأخلاقية في هذه الحالة ليست الحياة ذاتها، بل الحق (بما في ذلك حق الآخرين) في الحياة. إن دفاع الإنسان عن حياته أمرٌ طبيعي مدفوع بغريزة البقاء لا بالأخلاق، ويفترض أنه حق في نظر الآخرين.

2. النفور من التسبّب في الألم للجسد البشري، وقد يكون هذا إسقاطًا من نفور الإنسان من شعوره بالألم على فعل التسبب بالألم الجسدي للبشر الآخرين، كما قد يكون نفورًا غريزيًا عند الإنسان الطبيعي من مرأى إيذاء الجسد الإنساني. وربما يقمع هذا النفور الغريزي خلال ممارسته للعنف، ويعيش مع نتائج هذه الممارسة. ويبنى الاعتراف بحق الإنسان في ألا يتعرض للعنف الجسدي والتضامن مع ضحايا التعذيب، مثلًا، على هذا النفور الطبيعي. وتتجاوزه الجماعات والمجتمعات وتتغلب عليه برفع حق الدفاع عن النفس فوقه، وبالمنظومات العقابية، وشيطنة الآخر وتنمية مشاعر الاحتقار أو الحقد تجاهه؛ بحيث تقمع مشاعر النفور من العنف، أو تجعل تحمّلها ممكنًا. فإذا تبلدت مشاعر الإنسان تجاه هذا العنف بسبب ممارسته و/ أو التعرض المتكرر

لمشاهدِه، لا تعود قيم التعاطف والتضامن محركًا في حد ذاتها؛ لأن ارتباطها بالبنية الشعورية للإنسان يصبح ضعيفًا.

3. الولادة في جماعة قرابة والنشأة والعيش فيها؛ فالإنسان لا يعيش وحده. وتصاحب ذلك مشاعر الانتماء والحب والعاطفة تجاه الجماعة القريبة (وهو دافع مختلف في رأيي عن الحب المدفوع بالغريزة الجنسية، وإن تداخل الدافعان في كثير من الحالات). ويمكن أن تتسع جماعة التضامن والتعاطف، مثلما يمكن أن يتسع العداء ليشمل أشخاصًا لا يعرفهم الفرد شخصيًا. فمع نشوء الفرد الذي يدرك فرديته المتجاوزة للانتماء إلى جماعة معطاة، تتشكل جماعات متخيلة تقوم على الانتماء ذاته لا على القرابة بالدم. ويصبح هذا الانتماء، مثل نفيه والرغبة في التحرر منه (أو استبداله)، أساسًا لقيم جديدة مثل الولاء والإخلاص والصراع بينها وبين قيم أخرى. كما تصبح جماعة الانتماء إطارًا لفاعلية القيم التي تحولت إلى معايير ضمن الجماعة؛ ففاعليتها تكون أقوى داخل "نحن" أو في العلاقة مع من يشبهـ"نا". وبعضها يتحول إلى معايير تنطبق على العلاقات بين البشر داخل جماعة انتماء ما. وقد تنقلب إلى عكسها فتتيح ما لا يجوز داخل جماعة الانتماء حينما يتعلق الأمر بمن لا يشبهـ"نا".

4. التطلع إلى الاعتراف والإعجاب. من الصعب تحديد كون هذه السمة غريزة أم لا، ولكنها، على كل حال، مرتبطة بنمو الذات (Self) في الإنسان. الاعتراف والإعجاب يحملان الذات على الشعور بالرضا، وهذا محرّك أساسي للسلوك الأخلاقي وفعل الخير، وللقيام بما يرضي أولئك الذين يمكن أن يتوقع أفعالهم أو ردود أفعالهم تجاهه.

5. وينجم أيضًا عن نشوء الذات وإدراكها الإحساسُ بالكرامة، والشعور بالضيق من الإهانة والإذلال. ويرتبط هذا بوعي الإنسان بهويته الذاتية، وهي تشمل الانتماء إلى جماعة، ليصبح المس بها مسًّا بكرامته. وهذا لا يصبح قيمة أخلاقية إلا إذا تحوّل إلى اعتراف بالحق بالكرامة.

وفي رأيي، يمكن تبرير ما يسميه بعض الفلاسفة نواة أخلاقية أساسية، وأخلاق

الحد الأدنى[4]، ويمكن أن تتحول إلى قيم كونية بوجود مثل هذه الاستعدادات لدى البشر السابقة على التفضيلات الأخلاقية التي يمكن الاختلاف فيها والعيش مع هذه الاختلافات.

وحتى بعد نشوء الأخلاق الاجتماعية وهيمنة معايير وقيم أخلاقية معيّنة، تظل هذه الاستعدادات الطبيعية في حالة تفاعل معها ومع ظروف التنشئة، والظروف الاجتماعية لتتشكل أخلاق فردية من هذه التفاعلات. ويكمن التصرف الأخلاقي في بعض الحالات بتحدي القيم السائدة وتطلع صاحب البنية الأخلاقية المتينة إلى الرضا الذاتي الناجم عن الأصالة (أي انسجام سلوك الإنسان التعبيري والعملي مع قيمه)[5]، وهي أرقى درجات الهوية الفردية.

يمكن الحكم على أفعال البشر أخلاقيًا وإن لم تكن دوافعهم لفعلها أخلاقية؛ إذ يجوز إطلاق أحكام أخلاقية على أفعال ارتُكِبت بدافع المصلحة أو الربح أو الدفاع عن النفس، سواء أكانت معايير الحكم أخلاقية فردية أم من منطلق القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع. وهذه الأحكام الأخلاقية، أيًّا كانت معاييرها، هي شرط من شروط تشكّل العلاقات الاجتماعية. والافتراض أن ما تقوم به الدول (سلطات ومؤسسات) ليس مدفوعًا بالأخلاق غالبًا، بل بالسيطرة وتصورات مختلفة المصالح، معروف ومنتشر، وقلّما يثير الشك. ومع ذلك، لا يحكم الناس على سياسات الدول وأفعالها بمعايير تحقيق المصالح (مع الاختلاف في تعريفها) ودفع الأذى فحسب، بل بمعايير أخلاقية أيضًا. ومن دون ذلك، لا تقوم مدنية ولا حضارة.

ومن نافلة القول إن هذه الأحكام الأخلاقية على الدول لا تكفي لإقناعها بتغيير سياساتها؛ لأنها ليست مدفوعة أصلًا بالأخلاق. وما يقنع الدول هو الرد عليها بلغة المصالح (الاستراتيجية والاقتصادية) ذاتها، وقد يتطلب ذلك التبيين العملي لإضرار السياسات غير الأخلاقية بمصالحها، وذلك بتفعيل العوامل

---

(4) يُنظر أخلاق الحد الأدنى عند تشارلز لارمور: الزواوي بغورة، "خطاب الحداثة الأخلاقية عند تشارلز لارمور"، تبين، مج 12، العدد 46 (خريف 2023)، ص 62.

(5) أتفق في ذلك مع تشارلز تايلور. يُنظر:
Charles Taylor, *The Ethics of Authenticity* (Boston: Harvard University Press, 2018 [1991]).

التي تؤدي إلى إفشالها. أما تبيين التناقض بين الأقوال والأفعال، وبين الجرائم والقيم الأخلاقية التي تزعم الدول تبنّيها، فتسهم في التأثير في من تحركهم القيم الأخلاقية، ولم يتحركوا لجهلهم بالمعطيات والحقائق، وتعبئة أوساط من الرأي العام، ولا سيما في دول توجد فيها معارضات حقيقية.

تتطور الأخلاق مع نمو الوعي الذاتي من خلال الاجتماع البشري وعلاقات التبادل وتطور الثقافة بوجود معطيات بشرية طبيعية من النوع المشروح آنفًا بإيجاز. ولكن هذه المعطيات الطبيعية ليست قائمة في حالة المؤسسات الاجتماعية والدول، فكيف تتطور قيم أخلاقية تحكم سلوكها؟ تتطور أخلاق ومعايير جماعية داخل الجماعات والدول بوصف الأخيرة أطرًا مرجعية لـ"نحن"، وقادرة على سن القوانين وتنمية مشاعر الانتماء. ولكن الدول والمؤسسات، بوصفها "أفرادًا" أو ذوات فاعلة ضمن منظومة، لا تطور "أخلاقها" الخاصة بها، وليس لديها استعدادات طبيعية، ولا دوافع غريزية، ولا وعي ذاتي فردي. ولكن بافتراض وجود ذاكرة مؤسسية وتراكم للتجربة وضرورات ناجمة عن توازنات القوى، تنشأ آليات تحوّل بعض الاستنتاجات من تجاربها، مثل علاقات التبادل بينها (التجارة وغيرها) والخصومات والحروب وغيرها، إلى معايير متوافق عليها لتنظيم العلاقات في ما بينها. ومن يصوغ هذه المعايير هم بشر، ولذلك فهي تصاغ بلغة الأخلاق والقوانين الوضعية. وجميعها غير ملزِمة في غياب من ينفذها. والأهم من ذلك هو التوصل إلى صياغة معايير تتوافق عليها هذه الدول متعلقة ليس فقط بحقوق الدول وواجباتها، بل أيضًا بحقوق الإنسان بما هو إنسان، وهو أمر يتعلق بمواطني هذه الدول وسكانها، وأضيفت إليها مواثيق بشأن الحقوق الاجتماعية وغيرها، وجميعها مرهونة باحترام الدولة لها في نطاق سيادتها. وقد صيغت هذه أيضًا بلغة أخلاقية وتكاد تلخص الاستنتاجات من التفاعل بين القيم الأخلاقية والدول والنظم السياسية في العصر الحديث. وأصبح خرق هذه الحقوق ظلمًا، واحترامُها يُعدّ عدلًا، وذلك من دون الاضطرار إلى الخوض في النقاش الفلسفي بشأن العدالة في كل حالة.

وفي منظومة دولية حديثة تعترف بالدول ذات الحدود الترابية والشعوب المتطلعة إلى أن تصبح أممًا في دول، أصبح احتلال أراضي الآخرين بالقوة،

وفرض الاحتلال على شعب آخر، يُعدّ ظلمًا باتفاق دول العالم؛ لأنه يمنع الممارسة الجماعية لما بات يسمى حق تقرير المصير[6]. ويتطلب الحفاظ على الاحتلال استخدام القوة، وذلك بوساطة تحديد حرية الناس وإذلالهم، والقتل والتعذيب، والعقوبات الجماعية؛ فمقاومة الاحتلال حق، لا لأن الاحتلال يمنع ممارسة حق تقرير المصير فحسب، بل لأن المقاومة دفاع عن النفس ضد هذه الأفعال.

لهذه الأسباب مجتمعة، أصبح النقاش الأخلاقي الدائر بشأن الصراعات الدولية، بما في ذلك الاحتلال، غير متعلق بالفضيلة، بل بانطباق المعايير المتفق عليها على الأفعال التي ترتكبها الدول، والعجز عن تنفيذها بسبب تصرف الدول الكبرى بموجب التحيزات المختلفة والاصطفافات والمصالح الاستراتيجية وغيرها من المصالح، وليس بموجب المعايير. وقبل "اكتشاف" نفاق المنظومة الدولية المتمثل في ازدواجية المعايير للعدو والصديق مجددًا عند كل منعطف، وليس فقط في زمن الحرب على غزة، من المفيد أن ننظر إلى اتساع الجمهور العالمي الذي يصر على محاكمة ما يجري من منظور أخلاقي لا من منظور الأيديولوجيات، ولا من منظور الاصطفافات الدولية. وهو السر في أن الجمهور الفاعل بالاحتجاج في الميادين الذي يدافع عن حياة الأميركيين الأفارقة، وعن شعب الروهينغا (Ruáingga) ضد الإبادة الجماعية، وعن حقوق اللاجئين، وعن مستقبل البشرية ضد التلوث البيئي، هو غالبًا من يعارض الاحتلال الإسرائيلي ويتضامن مع الشعب الفلسطيني المعرض لجرائم الإبادة في غزة، بصرف النظر عن الاختلاف مع أيديولوجية حماس. لن تسيَّر الدول، بحكم تعريفها وواقعها، في يوم من الأيام بموجب هذه المقاربة الأخلاقية الكونية، ولكن وجودها

(6) حق تقرير المصير مبدأ أساسي في ميثاق الأمم المتحدة، وفي قرار الجمعية العامة رقم 1514 بعنوان "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، لعام 1960، ورد فيه أنه "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". يُنظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 (د-15) المؤرخ في 14/ 12/ 1960، شوهد في 12/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/3QUi7YJ

ضروري للتذكير بوجود معايير يُفترض أن تنطبق على البشرية جمعاء، للتضامن الإنساني، والضغط على الدول لتعديل سياساتها.

وينطلق هذا الفصل من أن الحكم الأخلاقي على المؤسسات، بما في ذلك الدول، جائز[7]. ويمكن تبرير ذلك، أولًا، بأنها مؤلفة من بشر أفراد ذوي عقول وإرادات، ويمكنهم التمييز بين الخير والشر؛ كما أن موضوع فعلها، أو على الأقل المتأثرين به، هم بشر، أفراد وجماعات؛ وثانيًا، لأن غاياتها وأساليبها ونتائج فعلها قابلة للحكم الأخلاقي الفردي المنطلق من قيم، وأيضًا من معايير أخلاقية متفَق عليها. وقد ثُبِّت الاتفاق عليها في اتفاقيات ومعاهدات، فباتت تشكّل العنصر الرئيس المكون لما يُسمّى القانون الدولي.

حين يرتكب الإنسان فعل قتل أو سطو أو احتيال داخل الدولة، فإنه يرتكب بفعله ذاته عملًا غير أخلاقي وليس بمجرد خرقه للقانون؛ أما الدول، فحين تخرق القانون الدولي بالحرب العدوانية والإبادة الجماعية وغيرها، فإنها ترتكب فعلًا غير أخلاقي بعملها هذا، وكذلك بخرقها عهودًا وقعت عليها والتزمت بها. وهذا ما لا ينطبق على المواطن الفرد الذي لم يوقّع على القانون الذي يجرِّم على خرقه، بل يفترَض أن يلتزم أخلاقيًا بالقيمة التي يجسدها هذا القانون، أو يفعل ذلك لإدراكه العواقب ومعرفته بالعقاب. وفي حالة الدولة، لا توجد محاسبة أو عقاب على خرق القانون، إلا إذا وُجِدت دولة أو مجموعة دول قادرة على معاقبتها، ولديها مصلحة في ذلك. وهذه الحقيقة تزيد من أهمية الحكم الأخلاقي على سلوكها؛ إذ يصبح هذا الحكم من أهم عناصر العمل السياسي في مواجهة ما ترتكبه.

من ناحية أخرى، دفعت جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة المرتكبة بعد نهاية الحرب الباردة (في رواندا والبلقان) إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التي وقّعت 123 دولة نظامها الأساسي المعلن في 17 تموز/

(7) أتفق في ذلك مع مقال نُشِر في إطار ملف قضايا في فلسفة الأخلاق المعاصرة (1) في: أحمد نظير الأتاسي، "الأخلاق والسياسة: جدلية الفردي والمؤسساتي"، **تبين**، مج 12، العدد 46 (خريف 2023)، ص 67-98.

يوليو 1998. ومنطلقها تحميل مرتكبي هذه الجرائم المسؤولية الفردية عن أعمالهم، حتى لو كانوا قادة دول أو جيوش أو ضباطًا، بمعنى أن الطابع الرسمي لسلوكهم لا يعفيهم من المسؤولية الأخلاقية الفردية. ولكن المحكمة لم تتمكن منذ تأسيسها من معاقبة مسؤولين أو ضباط من قوى عظمى، وأي أفراد شاركوا في ارتكاب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم إبادة جماعية، في الحالات التي خرجت فيها دولهم منتصرة من الحرب، وظلت كذلك. تخصصت المحكمة في معاقبة المهزومين، فحيث تتدخل الدول، تدخل اعتبارات لا علاقة لها بالأخلاق.

ليست الحقيقة ضحية الحرب الأولى كما يقال، بل تسقط الاعتبارات الأخلاقية قبلها عند خوض الحرب، ويسوَّغ السقوط بانفصال منطق الدولة وأسبابها (Raison d'états) عن الأخلاق بحجة المصالح، أو بحجة اضطرار الدولة إلى القيام بأعمال غير أخلاقية في خدمة غايات تعدها مستحقة لذلك، مثل الحرب نفسها. وما دامت هذه تسمح بخرق القيمة الأولى؛ أي الحق في الحياة، بتشجيعها على قتل أفراد العدو، ولا يسري فيها على العدو ما يسري على الصديق، فماذا يكون مصير القيم الأخرى الأقل شأنًا؟ حين تنطلق حملات الدعاية والكذب الأولى، تكون الأخلاق قد وُضِعت جانبًا، وطُلِب منها أن تلتزم الصمت، وأُخرِست الأصوات التي تتكلم باسمها، فالخيط الرفيع الفاصل بين الحياة والموت لا يتحمل إلحاحها. وهنا تحديدًا، تصبح إثارتها مسألة مصيرية بالنسبة إلى الضحايا. ويتجاوز واجب إثارتها النقاش بشأن "عدالة" الحرب: أهي حرب عادلة (يُقصد بها في عصرنا حروب التحرير والدفاع عن النفس أو الحروب التي تندلع بعد استنفاد السبل غير العنيفة)[8]، أم حرب عدوانية غير عادلة؟ البشر كيانات أخلاقية بفعل الاستعدادات الطبيعية المذكورة، وبفعل الوعي والإدراك والاجتماع البشري، وربما تكون الاصطفافات في زمن الحرب من أعظم التحديات التي تتعرض لها كيانيتهم الأخلاقية.

---

(8) لاحظ انطباق ما قلناه أعلاه حول العدالة بوصفها نتاج عملية مفاضلة، بما في ذلك تسويات، بين المعايير الأخلاقية من زاوية نظر أخلاقية.

## أولًا: عن الأخلاق والهوية في هذا السياق

تتشكل المعايير الأخلاقية ويُعبَّر عنها في الحياة اليومية في إطار الانتماء إلى جماعة مرجعية، تفرض أعرافها وتقاليدها، ولا ينفصل موقع الفرد ومكانته فيها عن التوقعات منه وتوقعاته من ذاته. وتتطابق الأخلاق الخاصة مع الأخلاق العمومية، بحيث يصعب التمييز بينهما في إطار الجماعات الوشائجية، مثل العائلة الممتدة والقبيلة والحارة التقليدية التي تحكمها علاقات الجيرة. وتختلف القواعد الأخلاقية والأعراف الملزمة، خارج الجماعة عن داخلها. وكلما توسعت الجماعة، تمايزت الأخلاقيات الفردية من الأخلاقيات العمومية.

والحديث ليس عن توسع مساحة الدولة، أو حتى الإمبراطورية وعدد رعاياها؛ إذ يمكن أن يحصل ذلك من دون انتماء إليها ومع استمرار الانتماء إلى الجماعات الوشائجية الصغيرة. ولكن المقصود هو توسع جماعة الانتماء، سواء أتطابقت مع الدولة أم لا. وهذا هو الحال في علاقة الفرد المدرك فرديته بالجماعة الوطنية أو القومية أو المواطنة في الدولة، أو جماعات الهوية (حيث الانتماء انعكاسي ومفكَّر فيه) التي تشكّل في الحداثة بديلًا من الجماعة الوشائجية على مستويات معيّنة. وقد لا تشكّل بديلًا على مستويات تضامنية تعاضدية أخرى.

ولا يقلّل التفرد، وإدراك الفرد فرديته من خلال التمايز بين الأخلاق الفردية الخاصة والأخلاق العمومية، وازدياد احتمال اتخاذ القرارات الأخلاقية فرديًا، من أهمية الجماعة المرجعية، حتى لو أصبحت جماعة هوية متخيَّلة مثل القومية والأمة. وفي حالة نشوب العداوة والخصومة، ولا سيما الحرب، تزداد "وشائجية" الجماعية المتخيلة؛ أي قبليّتها، أو طابعها العصبوي. وتزداد الفجوة بين الأخلاقيات داخلها والأخلاقيات خارجها، وتصل إلى حد التناقض. وهو واقع سياسي وصفه كارل شميت (1888-1985) بحماسة (فلم يضف شيئًا)، ونظَّر له وبرّره (فأسقط أشياء) في مختلف كتاباته التي تُعدّ السياسة فن التمييز بين العدو والصديق. فيصح عنده أن التعامل الأخلاقي مع الأفراد داخل الجماعة المتخيَّلة لا ينطبق على الأفراد المنتمين إلى "جماعة" العدو.

وفي هذا السياق تحديدًا، تبرز أهمية أمرين: الأول، وجود أولئك الأفراد (وتلك التنظيمات) الذين يحافظون على القيم الإنسانية التي تُسمّى كونية، في

مقابل تشدّق حكام دولهم بها، ومثقفي السلطة فيها، وتجاهلهم أفعالًا تدوسها، أو تبريرهم لها؛ فخلافًا للحكام، يُفترض أن هؤلاء يدركون أن الأخلاق كونية، ليس لأنها إنسانية في مضمونها فحسب؛ أي ليس فقط بانطلاقها من الإنسان بما هو إنسان تفترضه بنمذجة تصورها للإنسان[9]، بل في سريانها كونيًا أيضًا بوصفها عابرة للجماعات، وتنطبق على البشر في وجودهم العيني عمومًا. والأمر الآخَر هو التعامل بجدية مع الأعراف التي تنظم العلاقات بين الشعوب والدول، حتى في زمن الحرب، ووجود مؤسسات تدعو إلى تطبيقها، وتوثّق الانتهاكات في حالة غياب دول كبرى قادرة على فرضها. هنا تبرز أيضًا أهمية التشديد على عدم كفاية الإيمان بقيم إنسانية كونية، فالأهم هو الالتزام بها.

تبيّن خلال العدوان على غزة نفاق الدول الغربية؛ أي مؤسساتها الحاكمة، في موقفها الداعم للحرب واستمرارها، حتى بعد أن اتضح حجم الجرائم الكبرى (باستثناءات مثل حكومات إسبانيا وإيرلندا وبلجيكا)، وفي السياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية الكبرى التي حظرت استخدام مصطلحات يُشتَم منها أي تعاطف مع الفلسطينيين، وأكثرت من استخدام المبني للمجهول، مثل "قُتِل" و"أصيب" فلسطينيون أو "وقع انفجار في مستشفى" بدلًا من قصفت إسرائيل مستشفى، أو اضافت دائما جملة "لم يتم التأكد أو التحقق من الرواية" حين ترد شهادة من فلسطيني بشأن مجزرة ما؛ إذ صمتت المؤسسات الحاكمة إزاء القصف الشامل على الأحياء المكتظة بالسكان، وإزاء التجويع وقطع الماء والكهرباء عنهم، وقصف المستشفيات والمدارس. وأصبح ذلك داعيًا للتشكيك في حقوق الإنسان عمومًا، وفي القيم الكونية وغيرها؛ وهو ما يشجعه بعض التيارات الأيديولوجية. والحقيقة أن الأمر ليس جديدًا؛ فقد خبرناه في فيتنام وكمبوديا ولاوس، وإبان الأزمات الأفريقية (ما جرى من مذابح وجرائم إبادة جماعية في رواندا، وما يجري حاليًا في السودان) وخلال الحرب على العراق، وخلال قصف الموصل والرقة. صحيح أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل من دون تحفظ، وكذلك العديد من الدول الأوروبية، فإن فلسطين لوضوح قضيتها تشكل حلبة متميزة لفعل النفاق، ولكن ذلك ليس بالضرورة بسبب الفلسطينيين،

(9) قائمة الأمثلة من فلسفة التنوير تكاد لا تنتهي، ولا حاجة إلى الخوض فيها هنا.

بل غالبًا ما يكون سببه الموقف المسبق المنحاز إلى إسرائيل وخصوصية علاقة الدول الغربية بها. كما أن النفاق لا يقتصر على الغرب، بل تمارسه دولٌ عربية وإسلامية. ولكن المهم أننا، حين نحكم على هذا كله، إنما نلجأ إلى معايير أخلاقية كونية متمثلة في الصياغات العالمية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية بشأن الاحتلال وغيره، فكيف نلجأ إليها لكشف النفاق وننكرها في الوقت ذاته؟ لا تكمن المهمة في إنكارها وفضح زيفها، بل في فضح التشدق بها، والتنكر لها، وعدم الالتزام بها أو بالقانون الدولي، وتفريغه من مضمونه في منظومة دولية تخضع فيها القيم المصوغة في معاهدات وتفسيراتها للمصالح وعلاقات القوة.

ليست حقوق الإنسان المتفق عليها في المواثيق تعبيرًا عن قيم غربية، بل عن قيم إنسانية. كما أنها موضوع صراع في الغرب كما في الشرق؛ وهي، وإن حققت تقدمًا أكبر في الغرب، ما زال سريانها مقتصرًا على السكان ضمن حدود الدولة السيادية، وهذا موضوع يحتاج إلى معالجة أخرى. ولكن من دون الخوض فيه يمكن التساؤل: هل يتمتع المحتجون على زيف حقوق الإنسان هم أنفسهم بالكونية في الموقف من الظلم، بما فيه جرائم الإبادة، الذي تتعرض له الشعوب الأخرى، بما في ذلك شعوب في المنطقة العربية؟ ربما يكمن خلف ادعاء زيف حقوق الإنسان والقيم الكونية تبريرٌ واعٍ أو غير واعٍ لحمل أيديولوجيات لا تحترم حقوق الإنسان.

صحيح أن الدول الغربية منافقة بشأن سريان القيم الكونية لحقوق الإنسان خارج نطاقها الحضاري، ولكن الشعوب، العربية منها وغير العربية، المسلمة وغير المسلمة، تحررت من الكولونيالية الغربية على الرغم من ذلك، ونشأت حركات معادية للاستعمار في الدول الاستعمارية ذاتها. وقد تحررت جنوب أفريقيا من العنصرية بفضل النضال والتضامن الدولي أيضًا. وتكمن المهمة في كشف عناصر الضعف والقوة في النضال الفلسطيني، لتجنب الأولى وتعزيز الأخرى، وهذا ليس موضوع هذا الفصل.

في حالة فلسطين، لم يكفِ الكفاح المسلح وحده للتحرر من الاحتلال في الماضي، ولا يكفي حاليًا. ويحتاج الشعب الفلسطيني إلى تضامن عربي ودولي، فكيف يُدعى إليه من دون الإيمان بوجوده؟ إنه تناقض من مجموعة تناقضات لا تقطع حبال "المكْلمة" (الثرثرة المتواصلة) المتواصلة على وسائل التواصل

الاجتماعي، مثلما لا يزعجها الجمع بين إعلان الانتصار والإلحاح على وقف إطلاق النار في الوقت ذاته، في حين يلحّ الطرف المهزوم (وفق هذا المنطق) على مواصلة الحرب. لا يؤدي إنكار وجود قيم كونية، والادعاء أنها كذبة كبرى، إلا إلى العدمية الأخلاقية التي تصب الماء على طواحين التطرف العدمي الذي خبرته المجتمعات العربية ودفعت ثمنه باهظًا في حالة تنظيم "داعش" تحديدًا.

ليس امتحان القيم الأخلاقية الغربية في سلوك الدول الغربية تجاه شعوب العالم الثالث، بل في داخل الدول الغربية ذاتها، أمّا فضح نفاقها على المستوى الدولي فأفضل من يقومون به هم المتمسكون بهذه القيم داخل هذه المجتمعات ذاتها. وأكثر ما يسهم في فضحها هو صوغ من يناضل ضد الظلم – الذي تتواطأ معه هذه الدول – مطالبَه وخطابَه السياسي، بموجب القيم الكونية وحقوق الإنسان فعلًا لا نفاقًا في الخطاب الموجه نحو الخارج فقط.

ويُطرَح ههنا التساؤل: أتنجم دوافع من يحتجون على الحرب بألم وحرقة أخلاقيين عن بنية أخلاقية إنسانية لا تتحمل شعوريًا ما يُقترف من جرائم في حق الشعب الفلسطيني، وترفض السكوت عنه، أم تنجم عن الهوية القومية أو الدينية التي تجمعهم بالضحايا؟ الدافعان شرعيان، ويمكن أن يُصاغا بلغة العدالة؛ لأن الشعب الفلسطيني يتعرض للظلم وقضيته عادلة. وهؤلاء الذين يتظاهرون في دول أوروبا وأميركا، مطالِبين بوقف إطلاق النار، ربما تحرك بعضهم الأخلاق الكونية الناجمة عن شعور بالانتماء المشترك إلى هوية واحدة، لا قومية ولا دينية، بل إنسانية تجعلهم قادرين على تخيل أنفسهم في مكان الضحايا. وهذا أرقى أنواع الانتماء المشترك؛ فالإنسانية بوصفها جماعة مرجعية كبرى يُفترض أن تسود فيها القيم الكونية.

وقدم الشباب اليهود الأميركيون خدمة كبيرة في تضامنهم مع الشعب في غزة وفي رفضهم الممارسات الإسرائيلية، إما من منطلق القيم الكونية، وإما من منطلق فهمهم للقيم اليهودية بالتوفيق بينها وبين القيم الإنسانية، أو حتى من منطلق الهوية اليهودية المشتركة مع إسرائيل. وفي هذه الحالة، تكون الهوية المشتركة دافعًا لرفض احتكار إسرائيل الحديث باسمها وتشويهها بجرائمها وممارساتها في حق الشعب الفلسطيني. وهو منطلق هوياتي، ولكنه مناقض للعصبية الهوياتية؛ إذ يذكر هويته لا للتباهي بها، بل لكي يرفض نصرة من يدعي تمثيل الهوية إذا كان ظالمًا.

## ثانيًا: حق الدفاع عن النفس

حاولت الولايات المتحدة، ممثلة برئيسها جو بايدن والأعداد الكبيرة من الصحافيين والمثقفين - ومنهم المثقفون والصحافيون الإسرائيليون الذين تجيّشوا في كتائب وألوية إعلامية - أن تختزل جميع القضايا الأخلاقية المترتبة على شن الحرب على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ثم تحيّدها باستخدام عبارة واحدة، هي "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس" بعدما تعرّضت له فجر 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مشدّدةً على جرائم ارتُكبت ضد المدنيين الإسرائيليين الآمنين في ذلك اليوم. واعتُبرت هذه الحرب مشروعة، بل ضرورية؛ لأنها تُشَن دفاعًا عن النفس.

سبق أن قررت محكمة العدل الدولية أنه ليس للدولة التي تحتل أراضي الآخرين حق في الدفاع عن النفس، فهي تدافع عن احتلالها لا عن "نفسها"، إذا وافقنا على عدّ "النفس" المدافَع عنها، في هذه الحالة، هي الدولة في حدودها المعترف بها دوليًا. ومن ناحية أخرى، ثمة مواثيق دولية تبرر الحق في مقاومة الاحتلال. ومن ناحية منطقية، فإن حق الدفاع عن النفس منسوب إلى الشعب الرازح تحت الاحتلال، ويسمى حق المقاومة. والدفاع عن النفس، على كل حال، ليس قيمة أخلاقية، بل ضرورة طبيعية، ويسبغ عليها لفظ "حق" طابعًا معياريًا قانونيًا وأخلاقيًا، مفاده الاعتراف بحق أي شعب في مقاومة الاحتلال. ولأن الاحتلال يشتمل على ممارسات مثل العنف التعسفي والإذلال ومنع الحرية، ولأن الحديث هو عن مجتمع يدافع عن وجوده وثقافته وهويته، فإن المقاومة تتجاوز في نظر حركات التحرير مجرد حق في الدفاع عن النفس إلى الواجب الأخلاقي أيضًا. ويتمثل هذا الواجب على مستوى الخطاب على الأقل في الدفاع عن مجموعة قيم مثل الكرامة ورفض الظلم ومثل الحق في الانتماء أو الهوية. مع أن هذا قد لا يكون دافع الناس إلى النضال ضد الاحتلال، فقد يكون هذا الدافع هو الشعور بالظلم، أو التضامن الأهلي على أساس الهوية ضد المحتل الأجنبي، أو المشاعر الوطنية.

وفي الحقيقة، لا يوجد حق أخلاقي أو قانوني غير مشروط بالدفاع عن النفس؛ فثمة شروط متعلقة بالنسبة والتناسب بين الفعل ورد الفعل، وأخرى

متعلقة بالوسائل التي ليست كلها مشروعة. وبعد أن تبينت الطريقة التي تمارس بها إسرائيل "الحق" في الدفاع عن النفس، أصبح تكرار بعض الدول هذه العبارة في تبرير العدوان حتى في الشهر الثاني من الحرب، بعد قتل آلاف المدنيين الأبرياء، ولا سيما الأعداد المهولة من الأطفال، يتجاوز النفاق إلى الانحطاط الأخلاقي. وحتى لو أُتبعت مقولة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بحثّها على احترام القانون الدولي و"تجنب قتل المدنيين"، فإن دعمها لم يكن مشروطًا بذلك، وظلت هذه الملاحظة ملحقًا مجرّدًا من المعنى والأهمية، خاليًا من أي أثر في الواقع.

قلّما استخدمت إسرائيل ذريعة الدفاع عن النفس في سياق تبريرها الحرب، بل استخدمها حلفاؤها. وانتقلت مباشرة إلى تبرير الهجوم الشامل على قطاع غزة بإضافة هدف القضاء على الإرهاب؛ ما يتطلّب القضاء على حركة حماس، أو على الأقل كيانها العسكري وإدارتها لقطاع غزّة. وحالما وُضع هذا الهدف وصار محل اتفاق مع الولايات المتحدة، وتبعتهما الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي من دون تفكير طويل أو تمحيص، أصبح كل شيء تقريبًا مباحًا. وتُنسى الوسائل القذرة والجرائم المرتكبة في هذا النوع من الحروب، فلا يحاسَب عليها أحد في حالة "النجاح في تأدية المهمة"، وتبدأ المحاسبة في حالة الفشل، أو إذا دفعت الدول التي ترتكبها ثمنًا باهظًا نسبيًّا خلال الحرب. وقبل أن يتضح ذلك، يرتفع صوت القوى المدفوعة بدوافع أخلاقية داخل المجتمعات.

حين أصرّ بنيامين نتنياهو على تكرار أن حماس هي "داعش غزة"، كان يمهد لاستباحة غزة بحجة محاربة داعش غزة. فقلة قليلة من الناس اكترثت بالجرائم التي ارتُكِبت أثناء قصف الموصل والرقّة بعد أن تشكّل إجماع دولي على القضاء على داعش. وكان الاهتمام الدولي منصبًّا حينئذٍ على النجاح في احتلالها وتطهيرها من قوى تنظيم الدولة المسلحة فقط، بغض النظر عن الثمن الذي يدفعه سكانها، ومن دون أن تؤخذ في الاعتبار معاناة المدنيين وعدد الذين قُتلوا بالقصف الأميركي، وعانوا الأمرّين من احتلال داعش ثُمّ من تحريرهم من داعش. يؤكد هذا أن الجرائم التي ارتكبها هذا التنظيم الإجرامي ضد المدنيين المحليين، العراقيين والسوريين، لم تكن لتثير اهتمام دول التحالف، بل إن ما أثارها هو ما اقترفه ضد المواطنين الأجانب وتهديده "الاستقرار" في المنطقة.

سبق أن دحضتُ هذه المطابقة المغرضة بين حماس وداعش في سياقات مختلفة؛ فحركة حماس ليست تنظيمًا متعدد الجنسيات يُحارب على أراضي الآخرين، بل حركة فلسطينية تنشط على أرض فلسطينية محتلة لمقاومة الاحتلال، فضلًا عن أنّها، خلافًا لتنظيمات مسلحة عديدة فلسطينية وغير فلسطينية، لم تقم بعمليّات عسكرية خارج وطنها، ولم تتسبب في الأذى للمدنيين في دول أخرى. وهي، وإن اختلفتَ معها، حركة سياسية لا تمارس عنفًا عبثيًا عدميًا، بل تمارسه، وإن اعترضتَ عليه، في مقاومة الاحتلال. وثمة فوارق أخرى لا تدخل في موضوع هذا الفصل.

وإضافة إلى محاولة إشاعة مطابقة مغرضة بين حماس وداعش وتجهيز الرأي العام لاستباحة كل شيء باسم القضاء على هذا التنظيم، استُخدمت مرارًا أيضًا مصطلحات تشبّه الحركات الفلسطينية بالنازية. وقد فعلت إسرائيل ذلك مرّات منذ عشية حرب حزيران/ يونيو 1967؛ إذ شُبِّه جمال عبد الناصر بأدولف هتلر، وكذلك ياسر عرفات، ودأبت حكومة إسرائيل على استغلال "الهولوكوست"، لا من أجل ابتزاز التعاطف الدولي، وفي الوقت ذاته مساعدة أوروبا على التخلص من عقدة الذنب بإسقاطها على العرب والفلسطينيين في مقابل دعمها لإسرائيل فحسب، وإنما أيضًا لاحتكار دور الضحية، وديمومة تقمّص هذا الدور ليصبح صفة ملازمة لها وهي تحتل أراضي الآخرين بالقوة، وفي سياقات هي فيها الجلّاد لا الضحية.

هذه بعض الآليات المستخدمة في تحييد القضايا الأخلاقية التي تثيرها الحرب على غزة وحجب الحس الأخلاقي.

## ثالثًا: مسألة الشر المطلق

منذ البداية، برز في تبرير العدوان على غزّة رفضُ إسرائيل وإعلامها والإعلام الغربي المؤيد لها مناقشة أي خلفيّة لعملية كتائب القسام التابعة لحركة حماس ضد إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، بوصفها تبريرًا للعملية؛ ولذلك تكرر الادعاء أنّ سبب قيام كتائب عز الدين القسام بهذه العملية هو كون هذه الكتائب شرًا مطلقًا، تمامًا كما كان نتنياهو في الماضي يكرر "أن سبب الإرهاب هو الإرهابيون".

لم يكن هذا ادعاءً فلسفيًا، بل جزءًا من حملة دعاية. ولا جدوى من شرح الفرق بين الشر والشر المطلق في الفلسفة الأخلاقية. لا نتفق هنا مع تحذير فريدريك نيتشه (1844–1900) من مصطلح الشر؛ لأن الشر بحسب رأيه غير موجود في الواقع، ومصدره عنده الغيرة والحسد والضغينة التي يكنّها الضعيف للقوي، والتي تجسدت في حلول الأخلاق المسيحية محل الأخلاق اليونانية والرومانية بفعل اختلاطها بالأخلاق اليهودية. كما لا نتفق مع مقولة إن فكرة الشر وُجدت لشيطنة التفوق عمومًا. ولكن لا شك في أن الشر قد يُستحضر لأجل شيطنة الآخر، كما في استخدام الشر المطلق في الدعاية السياسية. ومصطلح الشر المطلق، على كل حال، نادر الاستخدام في فلسفة الأخلاق، إلا إذا كان المقصود بذلك كون الأحكام الأخلاقية مطلقة، بمعنى أنها نتاج الاختيار الإرادي الحر بين خيارين "إمّا ... وإمّا ..."، فليس مردّ الإطلاق هنا أن الخيار بين شر مطلق وخير مطلق، بل في كون الخيارات الأخلاقية في طبيعتها خيارات إرادة حرة بين الصحيح أخلاقيًا والخطأ، أو الحسن والرديء، وفق الألفاظ المستخدمة، وكونها لا تحتمل التسويات بين الخيارين؛ أما التسويات فتأتي لاحقًا من خارج ملكة الحكم الأخلاقي، ومن "ضرورات" عملية وغيرها.

وواضح أيضًا أن المقصود ليس الشر الراديكالي (Das Radikale Böse)، الذي تطرّق إليه كانط، ومصدره عنده ميل الإنسان إلى تفضيل حب الذات (المصلحة الذاتية والغرور وغيرهما) على القانون الأخلاقي الذي يقوم على التقيد بالخيارات الصحيحة التزامًا بالواجب وحده، لا بالمصلحة ولا بناءً على النظر في النتائج. هذا هو الدافع للشر عنده، وقد تعرض لنقد شديد لا مجال هنا لتفصيله. أما فعل الشر لأنه شر، فلا يصدر، وفقًا لكانط، إلا عن الشيطان. وهو بكلمات أخرى لم يستخدمها، الشر المطلق. إنه شر متخيَّل لا يشكل دافعًا للبشر لارتكاب أعمال السوء. وغاية أبواق الدعاية الإسرائيلية من استخدامه نعت حركة حماس بوصفها شرًا مطلقًا؛ أي شيطنتها، وهذا يعني شرًّا أنطولوجيًا قائمًا بذاته، لا أول له ولا آخر، لا بداية له ولا نهاية، والأهم من ذلك أنّ ليس لأعمالها أسباب، ولا يمكن شرحها إلا بكون الفاعل نفسه يجسد الشر، ولا علاج له سوى محاربته والقضاء عليه. ومن هذا المنظور، فإنّ أي محاولة لشرح أسباب العملية التي نفذتها كتائب

القسام أو خلفياتها تُعدّ تبريرًا لأفعالها؛ فأي تفسير أو شرح للخلفيات والسياقات هو تبرير، ويُتَّهم من يقدم عليه بالتواطؤ مع الإرهاب. وبما أن الإرهاب موجّه ضد يهود في هذه الحالة، فإن من يبرره يصبح أيضًا معاديًا للساميّة، وكأنه موجه إلى اليهود عمومًا لكونهم يهودًا. إن إطلاق مقولات مثل "الشر المطلق" على ظواهر اجتماعية سياسية مناقضٌ للعقلانية التي تشمل التفسير والفهم، فهذه المقولات تحول دون تفسير أسباب لجوء الناس العاديين إلى استخدام العنف، سواء أكان ذلك لغايات أخلاقية أم غير أخلاقية، مثلما تمنع فهم ظروف تدهور أخلاق الجنود الإسرائيليين وسلوكهم الهمجي المتمثل في ارتكاب أعمال القتل الجماعي والتنكيل بالمدنيين الفلسطينيين وإذلالهم، وعلاقة ذلك بالتنشئة في ظل ثقافة الاحتلال والعنصرية.

ليست هذه الادعاءات بشأن الشر المطلق مجرد تحريض أو انفعال عاطفي، بل منظومة دعاية سياسية (بروباغندا) لها بنيتها "المنطقية" المعدَّة سلفًا، والتي تشمل مقدمات ونتائج، وهي قائمة على افتراضات خاطئة ومغالطات. فمثلًا، القول إن العنف الفلسطيني ناجم عن العداء لليهود (وهو حالة مَرَضية لا شفاء منها وفق غالبية أدبيات الصهيونية الكلاسيكية التي تتعامل مع اللاساميّة بوصفها شرًا مطلقًا) هو تجنٍّ لا أساس له، وحتى الضحايا من المدنيين، إذا استُهدِفوا فعلًا، لا يُستهدَفون لأنهم يهود، بل في خضم الصراع مع دولة محتلة، وواقع احتلالها وممارساته. وهذا ليس تبريرًا لاستهداف المدنيين، بل هو نفيٌ لتهمة استهداف اليهود لكونهم يهودًا. لا تُقاوَم دولة الاحتلال لأنها يهودية، بل لأنها دولة احتلال. ونقل تهمة اللاساميّة إلى الشعب الذي يعيش في ظل الاحتلال هو طمسٌ لخصوصية اللاساميّة الدينية والعرقية والاجتماعية التي واجهها اليهود تاريخيًا بوصفهم أقليات دينية في أوروبا.

وعلى كل حال، ليست هذه أوّل عملية تقوم بها حركة حماس ويكون مدنيون إسرائيليون من بين ضحاياها؛ إذ سبق أن نفّذت، هي وغيرها من حركات المقاومة، بعمليات في مدن إسرائيلية عمليات انتحارية عدة اشتهرت باسم بـ"العمليات الاستشهاديّة"، ولا سيما خلال الانتفاضة الثانية. وقاد ذلك إلى رد فعل إسرائيلي عنيف شمل عقوبات جماعية، وكان منها قتل مدنيين فلسطينيين. لكن ذلك الرد الإسرائيلي لا يشبه رد الفعل الجاري، لا في درجة الانفعال ولا في الاستسلام

لشهوة الانتقام بالاقتصاص من الفلسطينيين عمومًا. إنّ ما أثار الدولة العسكرية العاتية التي تتصور نفسها "إسبارطة"، إلى هذا الحد، ليس عدد المدنيين الذين قُتلوا أو تأذوا، بل الصدمة والمفاجأة بفعل ثلاثة أمور: الأول، نقل طرف عربي (فلسطيني) الحرب إلى داخل حدود 1948، وهذا ما لم يحصل منذ النكبة. والثاني، المفاجأة في جرأة المقاتلين الفلسطينيين وقدراتهم. ومن هذه الناحية، فإنّ دخول المعسكرات وقتل الجنود أبلغ أثرًا وأكثر تسببًا في الصدمة من قتل المدنيين في بيوتهم. والثالث، الخشية من انكشاف مكامن الضعف، وإصابة هيبة الردع الإسرائيلية بانتكاسة نتيجة لهذا الهجوم. وقد اختلطت الصدمة التي أفقدت الدولة توازنها بهذه الخشية المحسوبة؛ فاندفعت إلى الحرب الشاملة على الفلسطينيين في قطاع غزة، والتي استحقت الاشتباه فيها دوليًا بوصفها عمليات إبادة جماعية.

من هذا المنطلق، يصبح أي بحث في خلفيات هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر مرفوضًا تمامًا، بل مشتبَهًا في كونه مؤيدًا للإرهاب. ومن هذه الخلفيات حصار قطاع غزّة الخانق مدّة عقدين تقريبًا، وتوسّع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة على نحوٍ غير مسبوق في العامين الأخيرين، وازدياد وتائر اقتحامات الأقصى ومحاولات فرض تقاسمه مع المسلمين، والتضييق على الأسرى الفلسطينيين في السجون، ومراجعة مكتسباتهم التي ناضلوا طويلًا من أجلها في ظل حكومة يمينية متطرفة. وجرى تعامل إسرائيل مع ذلك الهجوم كأن التاريخ بدأ في ذلك اليوم الذي أصبح يسمى في إسرائيل "السبت الأسود"؛ وذلك لأن مناقشة الخلفيات تُدخل نوعًا من العقلانية في التعامل مع ما جرى في 7 تشرين الأول/ أكتوبر وبعضَ النسبية في مقابل المطلقات، ما قد يخفّف من الرغبة الجارفة في استعادة التوازن وهيبة الردع بوساطة الثأر القبَلي الشامل من الشعب الفلسطيني، مع فرْق يتمثّل في أن القبيلة الإسرائيلية مسلحة بآخر مكتشفات التكنولوجيا العسكرية الأميركية من معدات الحرب في الجو والبحر والبر.

ومن هنا يجري التشديد على الشر المُطلق، مع أنّ الحديث عن بشر عاشوا معظم حياتهم في ظل حصار لا يشبه أي حصار آخر، ومن عاش أطول من ذلك يكون قد عاش الجزء الأول من حياته في ظل احتلال مباشر في ظروف من القهر والحرمان. والغالبية الساحقة من الغزيين هي من السكان اللاجئين من المناطق التي توجد فيها حاليًّا البلدات والقرى الإسرائيلية التي دخلتها كتائب القسام أو

قصفتها. ما من شر مطلق ولا خير مطلق هنا، وحتى الحق في مقاومة الاحتلال الذي يتخيله بعضهم مسألة مطلقة، ليس خيرًا مطلقًا، كما سنبين لاحقًا.

شكّلت الإبادة الجماعية التي ارتكبها النازيون في حق اليهود خلفيةً تاريخية للنقاش الفلسفي حول الشر في النصف الثاني من القرن العشرين، واستُخدم مصطلح الشر المطلق في وصفها، بمعنى أن الشر الذي لا يُختلَف على تشخيصه بوصفه شرًا من أي زاوية نظر ممكنة. ولكن حنة أرندت (1906-1975) التي عالجت الموضوع في كتابها **أيخمان في القدس**، تبنت مقاربة معاكسة لفكرة الشر الراديكالي، وذلك في مفهوم "تفاهة/ عادية الشر" (The Banality of Evil)؛ فقد شخصت مصدره في الناس العاديين الذين ينعدم لديهم الحس الأخلاقي وهم ينفذون مهماتهم الوظيفية ويعيشون حياتهم "العادية"، ويقومون بدورهم في عملية الإبادة، ليس نتيجة حب الذات وتغليبه على القانون الأخلاقي، بل نتيجة تحولهم إلى أدوات في خدمة سيطرة نظام شمولي[10].

## رابعًا: ليس قتل المدنيين الفلسطينيين عارضًا جانبيًا للحرب

يتأسف قادة الدول على قتل المدنيين نتيجة للعمليات الحربية، حتى لو سيقت لذلك مبررات مثل حصول خطأ، أو وقوع "أضرار جانبية" (Collateral Damage) ناجمة عن قصف أو مواجهات. أما إسرائيل، فلا تعتذر ولا تقدم تبريرات من شأنها تحييد الحكم الأخلاقي على قتلها المدنيين بادعاء حصول أخطاء، بل تعلن أنها تقصف المباني والأحياء السكنية وحتى المستشفيات، بغض النظر عن وجود مدنيين. فلا اعتبار عندها لوجودهم فيها، وهي لا تكتفي بما فعلت، بل تعِد بالمزيد.

عرف تاريخ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، حاله حال كل استعمار استيطاني، استهدافًا مقصودًا للمدنيين لأغراض متعلقة بالحلول مكانهم في العمل وفي ملكية الأرض. وقد استخدمت الحركات الصهيونية التفجيرات في

---

(10) يُنظر: عزمي بشارة، "الحداثة وآليات تحييد الأخلاق"، مقدمة الترجمة العربية، في: زيغمونت باومان، **الحداثة والهولوكوست**، ترجمة حجاج أبو جبر ودينا رمضان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 11-50.

الأسواق وأماكن تجمعات المدنيين، واتبعت أسلوب العنف الشامل ضد سكان قرى بأكملها خرج منها مسلحون قاموا بعملياتِ مقاومةٍ ضد المستوطنات الصهيونية. وتواصل هذا النمط من أعمال الانتقام والثأر شبه القبلي إلى أن أقدمت منظمة الهاغاناه وغيرها من التنظيمات الصهيونية الإرهابية على جريمة التهجير الكبرى عام 1948، وذلك بارتكاب مجازر منظمة ضد قرى بكاملها[11]. التهجير هو عقيدة وسياسة في حالة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني؛ فمن دونه، لا يمكن أن يصبح اليهود أكثرية في دولة يهودية. وبعد قيام إسرائيل، واصلت هذا النهج من الانتقام من سكان القرى الفلسطينية ردًّا على أعمال الفدائيين المتسللين عبر الحدود. وأخيرًا، جاء الاحتلال المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967.

خلافًا لادعاءات إسرائيل، ليس قتل المدنيين ناجمًا عن اتخاذ المقاومة الفلسطينية من السكان دروعًا بشرية بمجرد الإقامة بينهم. وحتى لو كان هذا صحيحًا، وهو غير صحيح، فإنه لا يبرر القصف الشامل لتجنب المواجهة المباشرة على الأرض التي تتطلب تضحيات ليس الجيش الإسرائيلي مستعدًا لتقديمها؛ فإسرائيل تستهدف المدنيين مباشرة وعن قصد، وذلك لأسباب مختلفة، منها:

1. تلقين المدنيين درسًا بحيث "لا يكررون مثل هذه الأفعال"، وكأنهم يتحملون مسؤولية فردية وجماعية عنها، وذلك بمنطق التعالي الاستعماري والتعامل مع السكان الأصليين كأنهم أطفال أو بالغون يجب إعادة تربيتهم بلغة القوة، التي هي من منظور المستعمِر اللغة الوحيدة التي يفهمونها.

2. التسبب في معاناة متواصلة تفوق قدرة البشر على الاحتمال، لدفع السكان نحو توجيه نقمتهم إلى حركات المقاومة، بحيث ينقلبون حتى على فكرة المقاومة باعتبار أن تكاليفها تفوق ما يمكن تحمّله و/ أو لدفعهم إلى الهجرة. هذا منطق القصف بلا رحمة وقطع الماء والكهرباء والغذاء والوقود (مثلما كان هذا منطق الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007).

3. العنصرية، وهي عامل لا يجوز الاستخفاف به، أخذًا في الاعتبار الثقافة

(11) Azmi Bishara, *Palestine: Matters of Truth and Justice* (London: Hurst, 2022), pp. 33, 37-39.

العنصرية وكراهية العرب السائدَتين في المجتمع الإسرائيلي، وفي الجيش الذي يُلقّن جنوده كراهيةَ العرب تلقينًا. العنصرية موقف و"نظرية" في الوقت ذاته: البُعد الأول فيها مدان أخلاقيًا، والبُعد الآخَر علم زائف (Pseudo-science) يقود إلى حماقات بسبب سوء التشخيص وسوء التقدير لضحايا التمييز العنصري.

وقد مهدتْ لذلك تصريحات علنية لقادة إسرائيليين، لا يسمح "العالم المتحضر" لغيرهم بالتصريح بها من دون أن يُعدَّ مارقًا والتعامل معه على هذا الأساس، كما في قول الرئيس الإسرائيلي للإعلام ليس هناك أبرياء في غزة وإن الشعب نفسه مذنب؛ لأنه لم ينتفض على حركة حماس[12]، وقول وزير الأمن الإسرائيلي مخاطبًا ضباطه: لا كهرباء، لا ماء، لا دواء، فهؤلاء حيوانات بشرية ويجب أن يُعاملوا على هذا الأساس[13]. لم يصدر استنكار رسمي لهذه التصريحات عن حلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة وأوروبا، فضلًا عن حلفاء جدد نسبيًا لا يقلون عنصرية عن حكام إسرائيل، مثل الحكومة الهندية الحالية. ويقوم حلفاء إسرائيل بعملية تمويه وإشاحة عبر شجب تصريحات وزيرين إسرائيليين متطرفين، الأمر الذي يحرر قادة الدول الحليفة من إدانة السياسات الرسمية الإسرائيلية، ويجعل القادة الفعليين للحرب وصناع القرار الفعليين يبدون معتدلين في مقابل الوزيرين المتطرفين.

ويُصعق من يتابع الإعلام الإسرائيلي، ولا سيما المرئي، من طريقة معالجة المثقفين والإعلاميين والمسؤولين السابقين والمسؤولين المداومين في الاستوديوهات في حالة انعقاد دائم، كأنهم في غرفة حرب وحلبة مزايدة في تشجيع جيشهم على ارتكاب الجرائم وتوزيع تُهم العداء للساميّة بين من تسوّل لهم أنفسهم أن يعترضوا.

---

(12) "الرئيس الإسرائيلي: 'لا يوجد مدنيون في غزة' ويبرر الجرائم المروعة بحقهم"، **القدس العربي**، 15/ 10/ 2023، شوهد في 11/ 11/ 2023، في: https://shorturl.at/iuwDR

(13) "لا ماء لا كهرباء لا غذاء.. هكذا تقبض إسرائيل على أرواح أهل غزة"، **العربي الجديد**، 11/ 10/ 2023، شوهد في 11/ 11/ 2023، في: https://shorturl.at/uDGL0

## خامسًا: أخلاقية حق المقاومة وأخلاقية الأفعال التي قد تُرتكب باسم هذا الحق

تعترف الأمم المتحدة بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال باستخدام جميع الوسائل المتاحة وفق مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها[14]؛ أي إن "جميع الوسائل" هي عبارة مقيَّدة ومشروطة بالميثاق، أما المعاهدات فتقيّدها بقوانين الحرب وأعرافها. ولكن ليس هذا الاعتراف ما يجعل مقاومة الاحتلال أخلاقية، بل هو الحق في مقاومة الظلم والسعي للتحرر من قيود غير شرعية. والحديث هنا عن حقٍّ جماعي؛ لأنّ الظلم في حالة الاحتلال يمارس على شعب بأسره. والفرق بينه وبين الظلم الذي تمارسه سلطات دولة على شعبها ليس فرقًا أخلاقيًا، بل

---

(14) أكد قرار الجمعية العامة رقم 2649 من عام 1970 على "شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها". يُنظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "قرار رقم 2649 (الدورة 25) بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصًا لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين"، 30/ 11/ 1970، شوهد في 12/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/40GLTDS. ونصّ قرار الجمعية العامة رقم 3236 من عام 1974، على أن الأمم المتحدة "تعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقًا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه"، ينظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "قرار رقم 3236 (الدورة 29) بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، قضية فلسطين"، 22/ 11/ 1974، شوهد في 12/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/3Qul6pw. بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986، أكدت الجمعية العامة على شرعية المقاومة المسلحة الفلسطينية، وربطتها بناميبيا وجنوب أفريقيا، ونصّ القرار "على شرعية كفاح الشعوب من أجل استقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح". ويستفاد من اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بحماية أسرى الحرب، أن حمل السلاح لمقاومة المحتل هو أمر شرعي؛ إذ منحت اتفاقية جنيف مكانة "أسرى الحرب" لأعضاء حركات المقاومة "التي تعمل داخل أرضها أو خارجها وحتى لو كانت هذه الأرض واقعة تحت الاحتلال"، وذلك بشروط، وجود تنظيم: رئيس، وزي رسمي أو علامة مميزة ظاهرة، والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية. يُنظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية"، لاهاي، 18/ 10/ 1907، شوهد في 12/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/3MAhP76؛ الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، "اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب" (جنيف: 1949)، شوهد في 12/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/3udHs7l؛ ضحى وضاح الشافعي، "شرعية المقاومة المسلحة الفلسطينية وقانونيتها الدولية"، **دراسات وأبحاث**، مركز سيتا، 15/ 9/ 2018، شوهد في 12/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/3QVIr51

هو متعلقٌ بالقوانين والأعراف الدولية التي تعترف بحق تقرير المصير للشعوب، وهذا ما تضيفه القرارات والمعاهدات؛ فمن منظورها يتميز النضال ضد الاحتلال الأجنبي من النضال ضد ظلم نظام الحكم داخل دولة وطنية؛ فالأول مُجمع عليه إلى درجة أن الشعوب ذاتها باتت تميز بينه وبين الصراعات الخلافية داخل الدولة الوطنية من أجل العدالة الاجتماعية أو الديمقراطية أو غير ذلك.

وبغضّ النظر عن التبريرات التي يسوقها المحتل، فإن الاحتلال يُفرض بالقوّة. ولأنّ السكان الخاضعين له ليست لديهم حقوق مواطنة من أي نوع، فإنّ التعرّض لتعسّف سلطات الاحتلال الحاكمة هو القاعدة وليس الاستثناء. كما أنّ عدم انصياعهم للاحتلال يؤدي إلى مضاعفة العنف الموجّه لإخضاعهم. العنف قائم أصلًا في التعسّف، وقائمٌ بالضرورة في فرض الاحتلال على من يعارضه.

من حق الشعب الواقع تحت الاحتلال ممارسة العنف في مقاومة الاحتلال، ولا سيما بعد وصول الوسائل الأخرى إلى طريق مسدود. فهذا نوع من الدفاع عن النفس (مقاومة) وسعي لممارسة حق تقرير المصير (تحرُّر). وثمة اعتبارات أخلاقية وأخرى عقلانية، بالمعنى الأداتي للعقلانية (كما في النقاش حول ضرورة الكفاح المسلح وفائدته)، تؤخذ في الحسبان عند تبني ممارسة العنف، أو الامتناع عن ممارسته. لكن لا يتولّد هذا العنف، في أغلب الأحيان، عن دراسة لشروط لزوم العنف من عدمها، بل قد ينطلق عفويًّا وينتظم لاحقًا. ولهذا يجب أن نفصل بين تفجّر العنف في مقاومة الاحتلال والتخطيط العقلاني للعنف المسلح.

وما دمنا قد سلّمنا بحق الشعب في مقاومة الاحتلال، فهل يُستنتَج من ذلك عدم جواز الحكم على أخلاقية أفعال مقاومة الاحتلال؟ جوابي: بل هو جائز، وربما ضروري. إنّ جواز مقاومة الاحتلال بالقوّة، بغض النظر عن الخلاف الاستراتيجي العقلاني حولها (وهو خلاف مشروع دائمًا، ولا يتناول الحق، بل النجاعة)، لا يعني فقدان القدرة على التمييز بين الخير والشر في أفعال المقاومة ذاتها، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالتسبب في الضرر الجسدي للأبرياء. تبدو هذه أحيانًا تفاصيل لا وقت للخوض فيها، ولا سيما إذا تحقق إنجاز سياسي نتيجة لهذه الأفعال مثل ردع الدولة المحتلة أو إجبارها على التفاوض، أو اضطرارها

إلى إعادة النظر في الاحتلال برمته، أو إذا كان رد فعل الاحتلال فظيعًا وشاملًا إلى درجة تهميش أي نقاش حول تجاوزات ارتكبها المناضلون ضده.

لا يحصل ذلك دائمًا، وغالبًا ما يكون الضرر أكبر من الفائدة السياسية، حين توحّد مثل هذه العمليات الرأي العام خلف تشديد قبضة الاحتلال، ويدفع السكان الخاضعون للاحتلال ثمنًا أكبر (وهي مسألة سياسية وأخلاقية في الوقت ذاته)، ولكننا نتحدث هنا أيضًا عن أخلاقيات النضال التحرري.

إن استهداف المدنيين بالقتل أو التنكيل، عمل غير أخلاقي لا يبرره حق المقاومة. غير أن إدانة هذا النوع من الأعمال في إطار خطاب سياسي لا يعترف بالحق في المقاومة ليس لها معنى؛ لأنها تعارض استهداف قوات الاحتلال أيضًا. أما من منظور الحق في مقاومة الاحتلال، فإن عمليات المقاومة تستحق الإشادة من منظور نضالي، في حين أن أعمال استهداف المدنيين والتنكيل بهم أعمال غير أخلاقية، إضافة إلى أنها تلحق الضرر بالمقاومة. وقد وقعت أعمال، بعضها فيه تسجيلات مرئية واضحة، وقام ببعضها "جمهور" لا ينتمي إلى حركة المقاومة. ولكن إسرائيل، في خضم عرض نفسها للعالم بوصفها الضحية بامتياز وشيطنتها حركة المقاومة، قامت بالفبركة والكذب، وتبين أن الجيش الإسرائيلي، في لجة الارتباك ورد الفعل الفوضوي، قتل العديد من الرهائن الإسرائيليين والمشاركين الهاربين من الاحتفال، بالقصف من المروحيات.

هنا يصبح من واجب حركة المقاومة أن توضح ما حصل، وهذا لا يمس بها، بل يزيدها صدقيةً[15]. ولكننا نرى من يبرر هذه الأفعال من منطلقات ثأرية. والأهم هو وجود خشيةٍ لدى الشعوب التي رزحت تحت الاحتلال، أو الشعوب التي عاشت هزائم لفترات طويلة، من أن تمسّ الإدانة أو الاعتراف بالأخطاء بنقاء النضال وعدالة القضية وطهارة المقاومة وغير ذلك من الأوهام. لكن الضرر

(15) كُتِب هذا النص قبل أن تستجيب حركة حماس لهذا المطلب وتُصدر وثيقة مفصلة بعنوان "هذه روايتنا ... لماذا طوفان الأقصى؟"، في 21 كانون الثاني/ يناير 2024. وقد سبق التطرق إليها في هذا الكتاب.

الحقيقي ينجم، في الحقيقة، عن خلط العادل بغير العادل، والبطولي بالإجرامي، والكذب بالحقيقة، ويسيء فعلًا إلى القضية العادلة. ويحتاج الأمر إلى جرأة أخلاقية للمجاهرة بالموقف في هذا الشأن في أوساط شعب يعيش في ظل الحصار والعقوبات الجماعية، ويعاني الآن الإبادة الجماعية.

علاوة على نشر القيم التحررية في المجتمع، يتجلى أحد الفروق بين حركة تحرر وطني وحركة مقاومة غير تحررية، بالمعنى الاجتماعي والسياسي، في أن الحركة التحررية تمثل في غاياتها وأساليبها قيمًا تحررية؛ لأنها حركة سياسية منضبطة قادرة على الانضباط والالتزام بمعايير تشبه معايير الحكم.

## سادسًا: قصف المستشفيات والمدارس

بعد قصف المستشفى الأهلي (المعمداني) في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، سارعت إسرائيل إلى إنكار مسؤوليتها عنه والزعم أنّ سبب "الانفجار" (هكذا أصبحت تسميه وسائل الإعلام الغربية الرئيسة لاحقًا) هو فشل إطلاق صاروخ من جانب حركة الجهاد الإسلامي، أو سقوطه المبكر، من دون بذل أي جهد فعلي لإثبات ذلك، وباستغلال حقيقة أنّ الإدارة الأميركية، ممثَّلةً بالرئيس نفسه، كانت مستعدة لترديد أي كذب رسمي إسرائيلي. ولكن الحكومة الإسرائيلية لم تعد تستخدم هذا النوع من الكذب، بل أصبحت تعترف بقصف المستشفيات وتبرره بوجود أنفاق تحتها تستخدمها مقرات القيادة، أو يلجأ إليها مقاتلو كتائب القسام. ولا تكلف إسرائيل نفسها إقناع أحد بما تروجه، وتكتفي بإطلاق الشائعات، أو ابتزاز اعترافات من أسرى معتقلين معرضين للتعذيب في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وهذا في ذاته جريمة، ولم تتردد وسائل الإعلام الإسرائيلية يومًا في الاتساق معها. واستُخدم الكذب نفسه أيضًا بشأن مدارس تابعة لوكالة الأونروا. وبعد مرور الشهر الأول على الحرب، لم تعد إسرائيل تكلف نفسها عناء الكذب، وأصبحت تقصف المستشفيات والمدارس من دون تعليل، وكأن قصفها جزء من روتين الحرب. ووفق أرقام البنك الدولي في تقرير صادر في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2023، بقي في غزة عند كتابة هذه السطور ثمانية مستشفيات من مجموع 36 مستشفى كانت فاعلة عشية العدوان،

وقُصفت وتضررت 400 مدرسة[16]. وسجِّلت سابقة خطِرة هي الصمت الرسمي لدول "العالم المتحضر" على هذه الجريمة. وكان نظام بشار الأسد في سورية قد سبق إسرائيل إلى مثل هذه الجرائم، وقوبلت موبقاته هذه باستنكار معروف وعقوبات وعزلة دولية. ولكن إسرائيل ظلت محصنة من أي عقوبات، بل ظلت الدول الديمقراطية تحسبها على العالم المتحضر، فهي لا تُدان، بل تُنصَح وتُدعَى للحفاظ على حياة المدنيين قدر الإمكان، ولا تُعاقب، بل تكافأ، وهذا فرق جوهري. ولو اكتفى حلفاء إسرائيل بعدم الإدانة وعدم فرض عقوبات على إسرائيل، لكان ذلك نصف بلاء، ولكنهم لا يكتفون بذلك، بل يُغدقون عليها الدعم، وحتى الامتيازات التي لا تُمنح لغيرها.

أصبح قصف المستشفيات والمدارس من ضمن "عاديات" الحرب الهمجية، ولا يلقى انتقادًا من غير أوساط في الرأي العام وبعض المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني. ولكنّ الدول الحليفة لإسرائيل، ولا سيما الولايات المتحدة ودولًا أوروبية، ومؤخرًا انضمّت إليها الهند التي أصبحت منذ عقدين حليفة لإسرائيل، لا تدين مثل هذا العمل، وتُكرّر المبررات الإسرائيلية من دون فحصها. وقد وجهت حركة حماس (في مؤتمر صحافي عقدته في بيروت في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023) نداءً إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كي يرسل طواقم للتحقّق من وجود أنفاق تحت المستشفيات. والغريب أنّ أحدًا لم يستجب لهذه الدعوة، فلو استجيب ورفضت إسرائيل الطلب لتبين فورًا كذبها في هذا الشأن.

إن قصف المستشفيات، بوصفها الأماكن التي يُعالَج فيها الجرحى والمرضى هو جريمة حرب. يُضاف إلى ذلك في حالة غزة لجوءُ آلاف المدنيين للاحتماء فيها؛ لأنهم كانوا يستبعدون قصفها؛ إذ لا تُقصف المستشفيات في الحروب. ويفترض أن يكون قصف المستشفيات والمدارس شرًا من أي زاوية نظر (سواء أسميناه شرًا مطلقًا أم لا)، ولذلك يشعر الإنسان بالغرابة والحرج لمجرّد مناقشته وطرحه، فمن الصعب الإقناع بالبديهيات الأخلاقية، "وليس يصحُّ في الأذهانِ

(16) "Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy," The World Bank (December 2023), accessed on 4/5/2024, at: https://shorturl.at/eAFKU

شيءٌ ... إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلِ". ولكن ما أعتبره بديهيًّا أيضًا، ويبدو أنّ مزاعم إسرائيل بشأن الأنفاق تحوّله إلى موضوع نقاش، هو عدم جواز قصف مستشفى حتى في حالة وجود مقاتلين محتمين فيه؛ أي لا يجوز قصف آلاف المدنيين العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم، ومنهم مرضى على أسرّتهم وأرواح بعضهم معلقة على جهاز (تقطع إسرائيل الكهرباء عنه بلا وازع من ضمير)، بغض النظر عن الحجج. لذلك لا تهاجم الدولُ المختطفين وخاطفيهم في المرافق المأهولة خشية قتل المدنيين، وهذا منطق الخطف أصلًا حتى في الجرائم الجنائية. فما بالك بمستشفى لا خاطف فيه ولا مخطوف! وكان الأكثر إثارة للاستغراب توقيع مئة طبيب إسرائيلي (في عمل مناقض لكل ما تحمله كلمة "طبيب" من معاني الرحمة وحفظ الأرواح) عريضةً يطالبون فيها بقصف مستشفى الشفاء، للحجج السابقة ذاتها.

هنا توجد معضلة أخلاقية حقيقية متمثلة في صمت "العالم" إزاء هذا الخرق الشنيع للقيم الأخلاقية والأعراف، بحيث يشكّل الصمت نفسه انتكاسة للأعراف المقبولة دوليًا ومراجعةً لحصيلة تجارب بشرية مريرة وطويلة، ويَطرح سؤالًا مثيرًا للذعر: إلى أين يتجه هذا العالم؟

## سابعًا: نقاش مع هبرماس حول الأحكام الأخلاقية والمصطلحات القانونية

لا يستحق بيان يورغن هبرماس[17] ضد منتقدي إسرائيل أي مناقشة علمية حوارية؛ فالحديث عن بيان سياسي مقتضب يتركز أساسًا على تبرير تحديد حرية نقاد إسرائيل في ألمانيا في التعبير، ورفض تسمية ما تقوم به إسرائيل في قطاع

---

(17) بيان "مبادئ التضامن" (Principles of Solidarity) بتوقيع الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني المعاصر يورغن هبرماس، مع كل من نيكول ديتلهوف، أستاذة العلوم السياسية في جامعة غوته في فرانكفورت ومديرة معهد أبحاث السلام فرانكفورت (Peace Research Institute Frankfurt)، والفيلسوف رينر فورست (Rainer Forst)، أستاذ النظرية السياسية في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة غوته، وكلاوس غونتر (Klaus Gunther)، أستاذ القانون في الجامعة ذاتها.

Nicole Deitelhoff et al., "Grundsätze der Solidarität. Eine Stellungnahme," *Normative Orders*, 13/11/2023, accessed on 27/11/2023, at: https://shorturl.at/wHJLW;

محمد الأشهب، "لا أتفق مع الموقف المتحيز لإسرائيل من فلاسفة ألمانيين يدعون الدفاع عن القيم الكونية!!؟"، **أنفاس بريس**، 18/ 11/ 2023، شوهد في 22/ 11/ 2023، في: https://shorturl.at/aeyAN

غزة إبادة جماعية، لأسباب متعلقة بألمانيا ذاتها وتاريخها، وأيضًا لسببٍ يبدو له بديهيًا، وهو أن الحرب الإسرائيلية على غزة، التي سماها "الانتقام بهجوم مضاد"، لا يجوز أن تكون مَحلّ خلاف. وبدلًا من توجيه النقد إلى الحرب الفعلية الجارية في الواقع، فضّل هبرماس التشديد على حرب افتراضية تجري بموجب "مبادئ توجيهية للحرب" كما سمّاها، وهي "تجنب سقوط ضحايا من المدنيين"، وأن يكون الهدف "إحلال السلام في المستقبل". ولا أعتقد أن هبرماس يمتلك الغرور الكافي لكي يحسب إسرائيل منصاعة لمبادئه التوجيهية، لكنه وضعها على كل حال بوصفها شروطًا بلاغية لأغراض الصياغة، بحيث يبدو دعمه الحرب التي تخوضها إسرائيل مشروطًا، مع أنه غير مشروط. فليس للفرد الذي يدعم حربًا أن يضع شروطًا على الدولة التي لا تستشيره في كيفية دعم الحرب. إن دعم المثقف الفرد العلني للحرب هو دعم غير مشروط بطبيعته. وتابع قوله: "وعلى الرغم من القلق على مصير السكان الفلسطينيين، فإن معايير الحكم تزيغ عن الطريق تمامًا عندما تُعزى نيّاتُ الإبادة الجماعية (Genocide) إلى التصرفات الإسرائيلية". يجوز لك أن تقلق على مصير السكان الفلسطينيين، ولكن لا يجوز أن تسمي ذلك إبادة جماعية. أما هو نفسه، فلا يعبّر عن أي تعاطف أو تضامن معهم فهمّه منصب على ألّا يُسمّى ما يتعرضون له إبادة جماعية، فالأمر يتعلق بحسن استخدام المصطلحات. ولا يُسعفنا هبرماس بإصدار حُكْمٍ بنفسه على ما يسبب "القلق على مصير السكان الفلسطينيين". وإذا لم يكن قتل عشرات الآلاف، غالبيتهم من النساء والأطفال على وقع التهديد بمعاقبة سكان غزة الذين لا يعدّون مدنيين والتلويح بتهجيرهم والتسبب في نزوح الملايين فعلًا، إبادة جماعية، فما هو؟ يمتنع الفيلسوف الألماني عن التحديد، بل حتى عن الإدانة.

يذكّر ذلك بقلب بريطانيا العظمى حججها التي قُدمت إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتعريف ما يجري للروهينغا في ميانمار، بوصفه إبادة جماعية حين تعلق الأمر بالإبادة الجماعية في فلسطين، وفق الدعوى التي رفعتها جمهورية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في لاهاي. لقد قلبت تمامًا توسيعها التعريف إلى تضييقه[18].

(18) "UK Accused of Hypocrisy in not Backing Claim of Genocide in Gaza before ICJ," *The Guardian*, accessed on 14/1/2024, at: https://cutt.ly/ieroVVDj

ليس لهبرماس رصيد يُذكر، ولا مكانة فعلية، في التضامن مع الشعوب خارج أوروبا. ويتركز اهتمامه العمومي في عقلنة الخطاب السياسي في أوروبا والمصالحة بين العقلانية التنويرية والعدالة الاجتماعية والليبرالية السياسية. وموقفه من الحرب الأميركية على العراق عام 2003 نمَّ عن سذاجة سياسية تليق ببروفسور ألماني، مثلما كان كارل ماركس يقول؛ إذ صدَّق أن هدفها تصدير الديمقراطية، كما جسَّد ميل الحس الأخلاقي إلى التضاؤل والاختباء خلف النقاشات الأكاديمية بشأن المصطلحات، حينما يتعلق الأمر بما يجري خارج "نحن" العالم الغربي، إذا صحت التسمية. وسوف نعود إلى مصطلح الإبادة الجماعية الذي أشغل الكثير من الأكاديميين في هذه المرحلة، وكأن تحديد التسمية هو الذي يحدد الموقف الأخلاقي من المسمى.

يُفترض أن يكون قتل المدنيين الجماعي، بما في ذلك استهداف المدارس والمستشفيات بالقصف العشوائي من الجو، مدانًا أخلاقيًا بغضِّ النظر عن تسميته الاصطلاحية. وانطباق مصطلح إبادة جماعية عليه ليس شرطًا لعدِّه جريمةً نكراءَ وموبقةً في منتهى الخسة والوضاعة، بل هو شرط لعدّه جريمة ضمن القانون الدولي؛ فالإبادة الجماعية أصبحت مصطلحًا في القانون الدولي تعرِّفه معاهدة دولية بصورة واضحة. وتفصّل هذه المعاهدة أركان هذه الجريمة، وتركّز على النيات والغايات. وثمة خلاف على انطباق هذا التعريف على ما ترتكبه إسرائيل من جرائم في غزة، ويكاد يكون الخلاف سياسيًا، أما من زاوية النظر الأخلاقية فلا خلاف على كونها جرائم.

يضيف هبرماس أن "تصرفات إسرائيل" (من دون أن يحدد هذه التصرفات) "لا تُبرِّر بأي حال من الأحوال ردود الفعل المعادية للساميّة، وخصوصًا في ألمانيا". فلا يشغله ما يجري للسكان الفلسطينيين، ولا تصرفات إسرائيل، بل ردود الفعل المعادية للساميّة في بلده. ولا تعنيه أغلبية ردود الفعل الناقدة لإسرائيل وغير المعادية للساميّة، وهو لا يكلف نفسه عناءَ ذكرِها. وتتجلّى ردود الفعل اللاساميّة، التي تمكّن، ومعه زملاؤُه، مِن رصدها، في الخشية من تعرُّض "اليهود واليهوديات في ألمانيا مرةً أخرى لتهديدات تُهدِّد حياتهم وأجسادهم، وتُجبِرهم على الخوف من العنف الجسدي في الشوارع". وهو يعتبر هذا الخوف

"أمرًا لا يُطاق وغيرَ مقبولٍ إطلاقًا". لا يذكر هبرماس أي مثال عن أي خطر حقيقي تَعرّض له اليهود واليهوديات في ألمانيا في سياق الاحتجاج على هذه الحرب، بل يُشير إلى القلق والخوف الذي يعيشونه من تهديدات لا ندري إن كانت حقيقية، ويمكن أن تكون حقيقية على كل حال[19].

يصف هبرماس الاعتراف بـ"الحياة اليهودية وحق إسرائيل في الوجود" بأنهما "عنصرَان أساسيان في الروح الديمقراطية لجمهورية ألمانيا الاتحادية". وهو يُسبِق ذلك بمبدأ احترام الكرامة الإنسانية الذي لا يَجِد له تطبيقًا على الفلسطينيين في غزة. وينهي بيانه التضامني بأنه "يجب على جميع أولئك الذين يقيمون في بلادنا والذين بثوا فيها المشاعر، والقناعات المعادية للساميّة باعتماد شتى أنواع الذرائع، ويرون الآن فرصة ملائمة للتعبير عنها من دون عائق، أن يلتزموا بتلك الحقوق ويمتثلوا لها"؛ ويقصد بذلك "الحقوق الأساسية في الحرية، والسلامة الجسدية، وكذلك الحماية من التشهير العنصري" التي يعتبرها حقوقًا "غير قابلة للتجزئة وتسري على الجميع بالتساوي". ولا يسعنا بالطبع إلا الاتفاق معه، ولكن لم يكن استخدامه عبارة "أولئك الذين يقيمون في بلادنا" بدلًا من المواطنين أو الألمان صدفةً، فهو يقصد بها الإشارة إلى المهاجرين العرب والمسلمين إلى ألمانيا، والذين لديهم أسبابهم، كما يعتقد هو، لاعتناق أفكار معادية للساميّة. هؤلاء أصبحوا بالنسبة إلى هذا المفكر مصدرَ بث العداء للساميّة في ألمانيا. البروفسور الألماني يجد لنفسه معركة ضد غير الألمان المعادين للساميّة، وبهذا تُغلق الحلقة.

كيف يمكنه تبرير ذلك؟ الأمر محيّر؛ إذ لم أسمع عن رواج موقف يتّهم إسرائيل بارتكاب هذه المجازر لكونها يهودية، أو لكون جنودها يهودًا. لن تجد موقفًا كهذا يتبناه عدد معتبر من العرب والفلسطينيين أو المحتجين على العدوان في أنحاء العالم كافة. يستخدم مصطلح اللاسامية، بل يزج به في حلبة السجال المستعر في

---

(19) مقال **ذي إيكونوميست**: "بعض يهود ألمانيا يقولون إن حكومة بلادهم تبالغ في دفاعها عن إسرائيل". يُنظر:
"Some German Jews Say their Country Goes too Far Defending Israel," *The Economist*, accessed on 4/1/2024, at: https://shorturl.at/qzBU3

الفضاء العام الغربي لكي يُجري عملية إزاحة إلى حلبة أخرى وهمية هي حلبة الصراع مع اللاساميّة. وهذا أيضًا هو حال السياسيين والمثقفين والإعلاميين الذين تظاهروا في فرنسا ضد اللاساميّة في الوقت الذي ترتكب فيه إسرائيل المجازر في غزة. والحقيقة أنهم لم يتظاهروا ضد أي شيء محدد يحصل لليهود لكونهم يهودًا، بل احتجاجًا ضد من يتكلم على ما يجري في غزة، ويحاولون فتح معركة أخرى لتمويه المجازر التي ترتكبها إسرائيل، ولإعادة رسم حدود حرية التعبير بالمناسبة لتنتهي حيث يبدأ نقد إسرائيل. هكذا أفهم هذا السلوك.

منذ ذلك اليوم الذي نفذت فيه كتائب عز الدين القسام عمليتها وانطلاق الحملة الإعلامية الكبرى المؤيدة لإسرائيل في الغرب، واجه الفلسطينيون والمتضامنون معهم مضايقات وصلت إلى حد الفصل من العمل، وكاد أن يُمنع رفع علم فلسطين وارتداء الكوفية. وفي 14 تشرين الأول/ أكتوبر، قتل رجل أبيض طفلًا فلسطينيًّا في الولايات المتحدة، وتعرضت والدته أيضًا لطعنات جارها الأميركي[20]؛ وذلك لأنهما فلسطينيان بحسب اعتراف الجاني. ويوم 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، أطلق رجل أبيض النار على ثلاثة طلاب فلسطينيين في السنة الأولى الجامعية لهم في فيرمونت.

ألا يرى هبرماس أن الاستمرار الحقيقي للاساميّة والعنصرية العرقية في أوروبا يتجلى في العداء لهؤلاء الناس الذين لا يرتاح كثيرًا لوجودهم، كما يبدو؟ ألا يرى فعلًا أن الكثير من المعادين المحتملين (Potential) للساميّة في الغرب، في أوساط اليمين واليمين المتطرف، هم حاليًا أشد المؤيدين لإسرائيل؟ يعيدني البحث عن إجابة إلى ما أعتقد أنه تَحوّل جذري في أفكاره منذ أن شهدت أوروبا هجرة واسعة، ولا سيما لجماعات ذات أصول مسلمة، وتزعزع كونية أفكار التنوير عنده، والتي بات يراها مُتجذِّرةً في ما يعتبره حضارة ذات جذور يهودية-

(20) مقتل الطفل الأميركي من أصل فلسطيني وديع الفيوم، بعد تعرضه في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 للطعن 26 مرة في منزله في بلانفيلد جنوب شيكاغو، والقاتل رجل سبعيني كانت العائلة تسكن في منزل يملكه. كما تعرضت والدته في الجريمة نفسها للطعن والخنق؛ ما أدى إلى إصابتها بجروح خطرة. يُنظر:
"Slaying of 6-year-old Muslim in Illinois Connected to Israel-Hamas War," *Politico*, 15/10/2023, accessed on 27/11/2023, at: https://tinyurl.com/bderknp5

مسيحية في أوروبا. سوف أتجنب هذا النقاش المتشعب هنا، مع اقتناعي بأن هذا الجمع في العريضة بين اليهودية والمسيحية بوصفهما مميزين للحضارة الأوروبية هو محاولة سطحية لتجاوز اللاساميّة الأوروبية والهولوكوست. حضارة أوروبا ليست يهودية-مسيحية، بل مسيحية إضافة إلى مكونات كثيرة أخرى غير الدين، وجذور التنوير ليست في الحضارة المسيحية بما هي مسيحية، وحدها، بل أيضًا في نقدها، وفي التقاليد العقلانية غير المسيحية وفي الثورة العلمية التي لا علاقة لها بنوع العقيدة الدينية، وفي نشوء الدولة المركزية والملكية المطلقة، وفي اكتشاف طرق التجارة البحرية والتفاعل مع الحضارات الأخرى. لم ينشأ التنوير من المسيحية، سواء أكانت كاثوليكية أم بروتستانتية، ولا علاقة ضرورية بين الأمرين. وسبق أن قدّرت أن أفكار "ما بعد العلمانية" عند هبرماس المتأخر متعلقة بتفهمه خطاب أولئك الذين يدافعون عن طابع أوروبا المسيحي، في مقابل الهجرة الواسعة من البلدان المسلمة، وبالقلق من أن يؤثر انعدام التجانس الثقافي في هيمنة الأفكار الديمقراطية الليبرالية في أوروبا. وربما هو محقّ في أمر واحد هو أن موجات الهجرة أثّرت في هيمنة الديمقراطية الليبرالية، ولكن ليس من خلال الأكثرية الساحقة من المهاجرين، فقلة منهم فقط غير منسجمة مع هذه الهيمنة، وإنما من خلال رد الفعل اليميني المتطرف على الهجرة.

أمّا بالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني، فلا يبدي هبرماس وزملاؤه أي حساسية تجاهه. وما كان هذا بالأمر الذي يهمنا كثيرًا لو أنهم عبّروا عنه بالتزام الصمت إزاء الجريمة الجاري ارتكابها في غزة. ولكنهم قرروا أن يصدروا هذا البيان المعيب والمنافق أخلاقيًا، والذي لا يهمه من كل ما ترتكبه إسرائيل في قطاع غزة سوى احتمال وقوع ردود فعل لاساميّة في ألمانيا أو غيرها. ولا أطمح هنا إلى أن أذكّره بواجبه الأخلاقي تجاه الشعب الفلسطيني، فالواجب الأخلاقي يُفرض ذاتيًا. لكنه تطوّع للإعلان عن موقفه من باب النفاق الأخلاقي حين أصرّ على رفض إطلاق وصف "إبادة جماعية" على القصف الممنهج والشامل الذي تعرّضت له الحياة الفلسطينية في قطاع غزة، بما في ذلك الأبراج السكنية ومخيمات اللاجئين والمدارس والمستشفيات، وقد سُبِق ذلك بالدعوات إلى تهجير السكان، والنيات الثأرية الانتقامية المُعبَّر عنها في تصريحات قادة إسرائيليين؛ وهذا كله في ظل

الأجواء العنصرية الهستيرية السائدة في الإعلام الإسرائيلي، التي يتسرّب بعضٌ منها إلى الإعلام الغربي عند ظهور مسؤولين إسرائيليين. وقد صدق هبرماس في أمر واحد فقط، وهو أن حرب إسرائيل "هجوم انتقامي" وفق تعبيره.

انضمت إلى النقاش، وكيف لا! أستاذة أخرى في الفلسفة هي شيلا بن حبيب[21]، وخصمها الرئيس فيه هو حركة حماس. ويشار هنا إلى أن مواقف هذه المفكرة والناشطة النسوية عمومًا مناهضة للاحتلال، وهي تسلّم بأن غزة عبارة عن معسكر اعتقال كبير، ولكن ترى أن حماس بأيديولوجيتها الداعية إلى القضاء على إسرائيل تتحمل المسؤولية عن الحصار، وفقًا لنصها الطويل، قياسًا على عريضة هبرماس وزملائه، ارتكبت حماس جرائم حرب يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وهنا تكرر كل ما يقال في الإعلام الإسرائيلي والغربي حول ما جرى في ذلك اليوم، ولكنها تضيف أن إسرائيل "أيضًا" ترتكب جرائم. وتشدد على أن حماس لا يجوز أن تخرج منتصرة من هذه الحرب؛ لأن ذلك يحول دون صعود قيادات فلسطينية معتدلة. وهي لا ترى دور إسرائيل في إفشال القيادات "المعتدلة" ونزع الشرعية عنها، ولا تدرك أهمية الكفاح المسلح في منح الشرعية للقوة التي تمارسه تحت الاحتلال، وتطلب عدم اعتبار إسرائيل دولة استعمار استيطاني، وتدعو إلى تجنب استخدام المصطلح؛ لأن القوميتَين الإسرائيلية والفلسطينية هما "صور مرآة عن بعضهما"! نعرف أن الصهيونية تعتبر أنها في نظر ذاتها حركة قومية، بل حركة تحرر وطني، لكن لا يمكن فهم مشروعها في فلسطين ولا وسائله وبنيته، من دون عدّه استعمارًا استيطانيًّا، لا لأنه كذلك من زاوية نظر الفلسطينيين فحسب. تكاد لغة بن حبيب تنتمي إلى اليسار الصهيوني المحتشد كله خلف الحرب حاليًّا؛ فالموضوع عندها هو حركتان قوميتان تتصارعان على الأرض نفسها، ومن يحولون دون تفاهمهما هم المتطرفون من الطرفين. ولذلك تستسهل بن حبيب إدانة سموطريتش وبن غفير، مع أنهما لا يقودان الحرب حاليًا، بل يقودها الجنرالات العلمانيون الذين ربما يحترمون نسبيًا حقوق المرأة في الجيش وحقوق المثليين.

(21) Seyla Benhabib, "An Open Letter to My Friends who Signed 'Philosophy for Palestine'," *Medium*, 4/11/2023, accessed on 21/11/2023, at: https://shorturl.at/NYZ78

ولذلك لا يجوز، في نظرها، أن تنتصر حماس في هذه الحرب، وبعبارة أخرى يجب أن تُهزم. ولكن ماذا بعد أن تبيّن أن ثمن هزيمة حماس هو تدمير قطاع غزة والقيام بعملية إبادة للشعب الفلسطيني؟ الموقف الأخلاقي غير واضح، ويزداد غموضًا بعد أن تتهم بن حبيب الحركة بوضع قواعدها وأنفاقها بين المدنيين وتحت المستشفيات، وتحويل الفلسطينيين إلى "أضرار جانبية" للقصف الإسرائيلي لهذه المرافق؛ ما يعني أنها المسؤولة عن قصف المستشفيات. ولكن أين ذهب الموقف الأخلاقي؟ ضاع في خضم التحليل العقلاني (مع أخطائها الكثيرة حتى في معرفة الوقائع) وفي مقاربة الاحتلال وضحاياه بوصفهما طرفين، والانجراف خلف العداء للإسلاميين إلى درجة رفض الحق في مقاومة الاحتلال، إذا كانوا هم من يمارسونه. والأهم من هذا كله أن من تريده أن يهزم حماس ليس قوى التنوير والاعتدال التي سوف تقيم العدل والإنصاف والسلام الدائم بين الشعبين، بل الاحتلال ذاته، الذي لم يستخلص مما جرى ضرورة التوصل إلى سلام عادل، بل تقتصر استنتاجاته على أن أخطاء عسكرية واستخبارية حصلت، وأن السيطرة على الشعب الفلسطيني يجب أن تكون أكثر إحكامًا بعد الحرب.

سقط هؤلاء المفكرون في الامتحان الأخلاقي حين برروا حربًا شاملة تشنها دولة محتلة على الشعب الخاضع لسلطتها، ولم يضعوا حدودًا واضحة لما يمكن أن تقوم به دولة الاحتلال ضد المدنيين العزّل، حتى لو افترضوا أن الشعب رهينة حركة إرهابية، وليس رهينة الحصار والاحتلال.

## ثامنًا: بشأن الهولوكوست

النقطة الثانية في نقاشي ضد هبرماس هي قضية الهولوكوست والعداء للساميّة. لا شك في وجود علاقة فعلية بين المحرقة ضد يهود أوروبا واللاساميّة، وإن كانت اللاساميّة لا تُفسِّر الأمر برمّته، فلا مجال لتفسير ظاهرة بحجم المحرقة من دون أخذ عوامل مثل نشوء الدولة الشمولية، والعقلانية الأداتية الحديثة غير المعنية بالغايات، وتوافر آليات تحييد الحكم الأخلاقي لدى البيروقراطية التي تعدّ طاعة التعليمات وتنفيذ الخطط والواجب الوظيفي قيمًا في حد ذاتها تهمش الحكم الأخلاقي على الأشياء ما دام ليس ضمن الوظيفة، وظهور أشباه العلوم

(Pseudo-sciences) الناجمة عن تطبيق نظريات بيولوجية على المجتمع. ولا شك في أن استهداف اليهود بالمحرقة النازية له علاقة مباشرة باللاساميّة، سواء أكانت اللاساميّة الدينية والمتواصلة منذ القرون الوسطى، أم اللاساميّة القومية التي تعتبر اليهود عنصرًا غير اندماجي، يحول دون التجانس القومي، بحسب بعض القوميين الأوروبيين (وليس كلهم، فبعضهم كان من اليهود)، وأخيرًا اللاساميّة الاجتماعية التي استخدمت التحريض ضد اليهود أداةً لحرف الصراع الطبقي من صراع ضد الرأسمالية إلى صراع ضد التجار اليهود والمرابين، وغيرهم. وقد امتزجت جميعها في الأيديولوجيا اللاساميّة العرقية للحزب النازي. ولا أعتقد أن غالبية الشعوب في أوروبا آمنت به، وإن كان بعض الأوساط في معظم البلدان الأوروبية التي احتلتها ألمانيا النازية، ولا سيما في فرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية وغيرها، تواطأ مع عملية تجميع اليهود تمهيدًا لإبادتهم.

ما علاقة قضية فلسطين بالأمر؟ لا توجد أي علاقة للفلسطينيين والعرب والمسلمين بهذه الجريمة التي ارتُكبَت في أوروبا ولا بخلفياتها الفكرية والأيديولوجية. ويُعتبر الشعبُ الفلسطيني مُتضرِّرًا منها، وإن كان ضحية ثانوية لها بالنسبة إلى الأوروبيين؛ فقبل الهولوكوست لم تحظَ الصهيونية بنجاح في إقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وأسهمت الجريمة الكبرى التي ارتُكبَت ضد يهود أوروبا في زيادة معدلات الهجرة، وأيضًا في تعاطف الدول الأوروبية مع المشروع الصهيوني، وإن كانت المصالح الغربية في منطقتنا قد اضطلعت بدور أكبر في توليد هذا التعاطف. على كلّ حال، الفلسطينيون هم بالنسبة إلى الأوروبيين أضرار جانبية في سياق حل المسألة اليهودية في أوروبا بإقامة دولة يهودية خارجها، في فلسطين تحديدًا.

برز الاستخدام المكثف للمحرقة النازية في حق يهود أوروبا أداةً في تحويل إسرائيل دورها من كونها الطرف الجاني إلى كونها الضحية عشية حرب 1967، ولن أخوض هنا في سبب عدم استخدامها في الفترة 1948–1967 بالكثافة نفسها، وتنصُّل مؤسسي إسرائيل من صورة يهود المنفى الذين "سيقوا للذبح كالخراف"، وفق تعبيرهم. ولكن إسرائيل حاولت، منذ عام 1948، أن تكون المتحدث باسم ضحايا المحرقة النازية في التفاوض مع ألمانيا للحصول على

تعويضات ماليّة تُدفع لإسرائيل وللمقيمين فيها من الذين نجوا من المحرقة. بيد أن استخدامها المكثّف في الإعلام في وصف الساسة العرب، أو قيادات حركة التحرّر الوطني الفلسطيني، كان نوعًا من الدعاية أو التهريج الإعلامي، هدفه تصعيب تفهُّم الموقف العربي على الساسة الغربيين الأوروبيين والأميركيين، أو دعمه؛ لأنّ هذا يضع موقفهم من النازية في موضع التشكيك. ويوجد إجماع في الغرب على معاداة النازية والاشمئزاز مما قامت به من جرائم إبادة في حق اليهود وتبريرها بنظريات عرقيّة، ولم يتوقّف الإنتاج الأدبي والثقافي حول هذا الموضوع حتى يومنا هذا. إنها مسألة محسومة في الثقافة الغربية، وتحاول إسرائيل الاستفادة منها لدعم موقفها بصفتها دولة استعمار استيطاني في منطقةٍ لم تشهد اضطهادًا لليهود شبيهًا بالمحرقة النازية، ولا قريبًا من التشبه بها.

إنّ التعامل الإسرائيلي الأداتي في استخدام المحرقة هو بالطبع إساءة إلى ضحايا النازية، وتقليل من شأن المحرقة ذاتها، لا يقترب من درجة إنكار المحرقة، ولكنّه من النوع نفسه.

ثم إن اليهود الذين جُمعوا من أرجاء أوروبية مختلفة في معسكرات أو سيقوا إلى أفران الغاز في ألمانيا النازية لم يكونوا صهيونيين. ولم تحظ الحركة الصهيونية بتعاطف يهود أوروبا بمجملهم، ولم تتجاوز أقليّة صغيرة بينهم حتى ذلك الوقت. وغالبية الناجين من المحرقة لم تأتِ إلى إسرائيل، بل اتجهت إلى الولايات المتحدة حين أتيحت لها فرصة الهجرة. وليس لإسرائيل الحق في الحديث باسمهم، فضلًا عن استخدامهم سياسيًا في العلاقات بين الدول. وبالتأكيد، لا يحق لها استخدامهم في تبرير اضطهاد شعب آخر، وتقمّص دور الضحية في هذا السياق.

لا توجد أي معضلة أخلاقية لدى الفلسطينيين في هذه الحالة، وما تقوم به إسرائيل باستخدام الهولوكوست هو فعل لاأخلاقي. ولكن تبدأ المشكلة الأخلاقية فلسطينيًا بالتقليل من شأن الهولوكوست، فهذا استخفاف لا مبرر له بحياة بشر مضطهَدين بسبب دينهم (عرقهم بالمفاهيم النازية)؛ ولا حاجة للفلسطيني إلى التقليل من شأن الهولوكوست لمناقضة الصهيونية؛ فهي لم تحصل في بلادنا، ويُفترض أن أوروبا وحدها تتحمّل وزرها. وعلى العكس، علينا أن نُذكِّر أوروبا

بذلك، وبالعمل غير الأخلاقي الذي تقوم به إسرائيل باستغلال عقدة الذنب الأوروبية، ثم إعانتها على التحرّر منها بواسطة إلقائها على العرب والفلسطينيين. يوجد تواطؤ غير أخلاقي إسرائيلي-أوروبي يستفيد منه الطرفان؛ الأوّل، بتقمّص دور الضحية، والآخَر بالتخلّص من عقدة الذنب من طريق التعاطف مع من يتقمّص دور الضحية خارج أوروبا، وإلقاء الذنب على الفلسطينيين أو العرب، في حين أنّ التخلص من عقدة الذنب يفترض أن يكون في محاربة العنصرية في أوروبا ذاتها؛ فالاستمرار الحقيقي لمعاداة الساميّة هو في استمرار العنصرية تجاه الآخرين في أوروبا. وليس لألمانيا أو فرنسا أو غيرهما ما تحاضر به العرب بشأن معاداة الساميّة، فهذه لم تكن مشكلة عربية في يوم من الأيام.

ولكي أكون صادقًا مع نفسي والقارئ، لا شك في أن أوساطًا عربية محدودة استقبلت بعض هذه الأفكار الأوروبية في مراحل مختلفة من تطور الفكر القومي، إبان الصراع مع الاستعمار الفرنسي والبريطاني، وبعد هزيمة حرب عام 1967 التي جذّرت الفكرة بوجود مؤامرة يهودية في العالم وقوة شيطانية تتيح هذا الانتصار على ثلاثة جيوش عربية، وتفسّر هذا الدعم الأميركي غير المشروط وغير المفهوم عقلانيًّا بالسيطرة اليهودية على العالم. كما أن بعض الحركات الإسلامية أَحيَت تعابير مُعادية لليهود من تراث مراحل قديمة، وتحديدًا من مراحل في عصر النبوة جَرَت فيها حروب فعليّة مع قبائل يهودية في شبه الجزيرة العربية، من نوع التعميمات التي كانت تُستخدم ضد الأعداء في العصور السابقة. ولكن الحضارة العربية الإسلامية عمومًا لم تعرف على الإطلاق ظواهر شبيهة بما جرى في أوروبا ضد اليهود منذ العصر الوسيط، وليس فقط في المرحلة النازية. وحتى في سياق مقاومة الاحتلال، والصراع مع استعمار صهيوني مارسه يهود إسرائيليون، لم تُحشَد للمعركة مصطلحات معادية للساميّة، وطرحت الحركة الوطنية الفلسطينية عمومًا حلولًا ديمقراطية للقضية الفلسطينية حتى حين كانت ترفع شعار تحرير كل فلسطين. واستخدمت حماس بعض هذه التعبيرات، التي قلت إنها تعود إلى مرحلة حروب الإسلام الأول مع قبائل يهودية، في ميثاقها الأول، لكنها تخلّت عنها لاحقًا في الميثاق المعدّل لحركة حماس. وتعج التوراة اليهودية بأمثلة أكثر حدة ضد الشعوب التي عدّتها القبائل اليهودية عدوًا

لها، ودعت التوراة إلى إبادتها تمامًا، وموورست بموجبها عمليات إبادة عُدّت أمرًا إلهيًا، وما زال رجال دين يهود وقادة أحزاب إسرائيلية، بمن فيهم رئيس الحكومة نفسه، يستخدمون هذا الإرث التوراتي المستمد من إبادة الشعوب التي سكنت أرض كنعان، ولا سيما العماليق، في وصف ما يجب فعله بالفلسطينيين[22].

على كل حال، فإن كل هذا كلام نظري هدفه تجنُّب خداع الذات عند مناقشة الآخرين، والوقوف على قاعدة أخلاقية صلبة عند مناقشتهم. ولا علاقة للأمر بالحرب التي تُشنّ حاليًا على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خلال سلسلة من جرائم حرب وأعمال إبادة جماعية، ولا علاقة للواجب الأخلاقي في معارضة هذه الحرب والمطالبة بوقف إطلاق النار بالعداء للساميّة، لا من قريب ولا من بعيد.

وحدهم نقّاد هذه الحرب اليهود يتطرقون إلى هوية المعتدي اليهودية بسبب الهوية المشتركة التي تجمعهم به، ويرفضون أن يتحدث باسمهم بسببها. وهم يشيرون إلى يهودية إسرائيل؛ لأنهم يرفضون أن تُمثِّل في عدوانها هذا اليهود واليهودية، ويتبرؤون من هذا العدوان وجرائمه. ولا يسري هذا على نقد العدوان فقط، بل أيضًا على مقاومة الاحتلال؛ فمقاومة الاحتلال غير متعلّقة بقومية دولة الاحتلال أو إثنيتها أو دينها، مع إدراكنا أن الاستعمار الاستيطاني عمومًا، سواء في جنوب أفريقيا أو في الجزائر أو في الأميركتين، قام به مستعمِرون يعتنقون ديانة مختلفة عن ديانة السكان الأصليين، ما أسهم في تكثيف عنصرية المستوطِن وموقفه من لاآدمية السكان المحليين. ولا عجب أن الشعوب المقهورة استخدمت الدين في التعبئة لمقاومة الاستعمار الاستيطاني، في البداية على الأقل. ولكن حركة التحرر الوطني الفلسطيني الحديثة، المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، تأسست بصفتها حركة وطنية علمانية تجمع متدينين وغير متدينين من طوائف مختلفة. وليس لصعود حماس منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين علاقة بالموقف من اليهود، بل بصيرورات حصلت في العالم العربي في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وبفشل عملية السلام التي انخرطت فيها

(22) "Netanyahu Cites 'Amalek' Theory to Justify Gaza Killings," *The Times of India*, 29/10/2023, accessed on 21/11/2023, at: https://tinyurl.com/2acrs5sc

منظمة التحرير، وأخيرًا، بتبنّي حماس المقاومة المسلحة في وقت تنازل فيه التيار الرئيس في الحركة الوطنية الفلسطينية عن الكفاح المسلح. ولا شك في أن نشاط الحركات الإسلامية المسلحة أسهم في إفشال ما يسمى عملية السلام، ولكن السبب الرئيس هو عدم استعداد إسرائيل لقبول حل عادل ودائم لقضية فلسطين، يقوم على مبادئ العدالة، ولو النسبية.

## تاسعًا: بشأن الكيل بمكيالين والسؤال عمّا جرى للقيم الكونية

كان من شأن سلوك الولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه الجرائم الإسرائيلية وتبنّي موقف إسرائيل بحذافيره حتى بداية الشهر الثاني من الحرب، وتبلّد المشاعر تجاه الضحايا الفلسطينيين، أن قاد بعض الشباب المصدومين بحقٍّ من أهوال الحرب في قطاع غزة إلى التشكيك في القيم الكونية والتساؤل عن مصير العدالة والمساواة والحرية التي "يتغنى" بها بعض هذه الدول، التي راوحت مواقفها بين دعم إسرائيل الكامل وغير المشروط وإبداء بعض الملاحظات غير الملزمة، أو إسداء النصح، بتعبير الخطاب الرسمي الأميركي. الخيبة مفهومة، ولكن الجوقة أحيانًا يقودها محرّضون على القيم الإنسانية الكونية عمومًا ممن لم يؤمنوا بها في الماضي قبل العدوان، ولا يرون في الحرب سوى برهان على "نظرياتهم" بوجود صراع ديني أو حضاري مع الغرب، ولا يؤمنون أصلًا بقيم الحرية والعدالة والمساواة بين البشر، وجاهزون لتبرير انتهاكات الأنظمة التي تروقهم وإدانة ممارسات تلك التي لا تروقهم، ولذلك يستحق الموضوع المعالجة.

أين ذهبت قيم المساواة والحرية والعدالة؟ لم تذهب إلى أي مكان. إنها الأدوات التي ما زال المناهضون للاحتلال يستندون إليها في قضية فلسطين، وغزة، وفي إدانة إسرائيل، وعند الخوض في قضايا عادلة أخرى؛ فهم لا يعللون موقفهم الداعم لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي فقط بالوطنية وحب فلسطين وشعبها والانتماء إلى الأمة العربية؛ هذه دوافع قائمة، ولا يجوز أن ننكرها، ولكن الموقف يُصاغ أخلاقيًا. ومن تدفعه إلى التضامن عقيدته الدينية يحاول أن يصوغ موقفه بالعناصر الأخلاقية في عقيدته، ومنها العدل، أو يصوغها من

منطلق التوفيق بين العقيدة والقيم الإنسانية الكونية، وإلا فلن تكون ثمة لغة مشتركة مع الآخرين. وبالتأكيد، لا يعلَّل الموقف من العدوان والجرائم التي يرتكبها الاحتلال بالكره المطلق لـ"حضارة الغرب" (ما هي؟ وكيف تعرف بالضبط؟)، ولا بالموقف من "قتلة الأنبياء"، ولا بالولاء والبراء، ولا بالصراع ضد "الكفار"، ولا بحق الغزو أو حق الفتح. ومن يفعل ذلك لا يفيد قضية فلسطين، مثلما لم يفد ذلك قضية الشعب السوري أو الشعب العراقي أو غيرهما، بل يضر بها.

أمّا بخصوص من يتشدقون بالقيم الكونية (يصدعون رؤوسنا بها بالتعبير المبتذل)، ولا يمارسونها على مستوى العلاقات بين الشعوب، فهل الأمر جديد أو مفاجئ؟ ألم يتواصل الاستعمار بعد عصر التنوير وإصدار الثورة الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن؟ كان من بين الدول التي مارست الاستعمار، وتعاملت مع أبناء الشعوب الأخرى كأنهم ليسوا بشرًا، دولٌ ديمقراطية تتشدق سلطاتها بالحرية والمساواة، مع حرمان أجزاء كبيرة من شعوبها ذاتها منها. ولكن لم يطل الوقت حتى فُرضت هذه القيم في السياسة الداخلية، فعممت حق الاقتراع والحقوق الاجتماعية والحريات. فهذه لم تكن مجرد شعارات بل كانت قيمًا ومشاريع غير مكتملة، وما زال النضال فيها يتواصل على جبهات عدة. ناضل الأميركيون من أصل أفريقي من أجل العدالة والمساواة والحرية؛ لأنهم حُرموا منها في دولة جعلت هذه القيم جوهر دستورها. وقد انطلق النضال من الفجوة التي تفصل القيم عن الواقع، واستغل هذا التوتر الأخلاقي لصالح ممارسة هذه القيم. وتظل الممارسة نسبية وتشكل موضوعًا للنقد.

أما في العلاقات الدولية، فلم يفرض القانون نفسه يومًا، ولا القيم الكونية. وظلت قيم الحرية والمساواة مواضيع للنضال من أجل تحقيق العدالة في إطار الدولة الوطنية. وعلى المستوى العالمي، توصّلت الإنسانية إلى بعض المواثيق والمعاهدات الدولية التي جسدت هذه القيم، ولا سيما في ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح في وسع الشعوب المقهورة والضعيفة المطالبة بتطبيقها، ولكن ذلك لم يحصل إلا في حالتين: الأولى، توافق تطبيقها مع مصالح دولة قوية أو أكثر (دولة المتروبول في حالة الاستعمار)، والأخرى، تبنّي

الرأي العام داخل الدول القوية (ولا سيما دولة المتروبول) المطالِبَ لأسباب، من بينها أسباب أخلاقية، وتنظيم الاحتجاج إلى درجة التأثير في سياسة الدولة. والحالتان متغيرتان بفعل عوامل عديدة، من ضمنها النضال نفسه. وعمومًا، فإن صياغة المطالب بلغة القيم الكونية المعبَّر عنها في المواثيق والمعاهدات الموقَّعة ترسي قاعدة مشتركة للحديث والحوار، بما في ذلك الحديث عن المصالح. أما النضال، فتحكمه قواعد أخرى كثيرة غير قواعد المحاجّة الأخلاقية، بحيث يكون ممكنًا التأثير في المصالح وتوازنات القوى، وغيرها.

وماذا بالنسبة إلى مقولة "الكيل بمكيالين" و"ازدواجية المعايير"، كما في المقارنات التي راجت مؤخرًا بين أوكرانيا وفلسطين، وروسيا وإسرائيل؟ تصح هذه المقولة الأخلاقية المعبرة عن إحباط وخيبات في محاسبة الدول المؤثرة في اتخاذ مواقف مختلفة، بل متعاكسة تجاه حالات متشابهة، ولا سيما عند الحديث عن احتلال أراضي الغير بالقوة، كما في حالتَي احتلال العراق للكويت واحتلال روسيا أراضي في أوكرانيا، اللتين أثارتا هذه المقولة بحدة، ولا سيما في مقارنة مواقف الولايات المتحدة فيهما، ومواقفها تجاه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والمقصود هو الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الأرض التي تعترف الدول الغربية عمومًا بأنها احتُلت بالقوة ويسري عليها قرار مجلس الأمن رقم 242.

لا بد من توجيه هذا النقد الأخلاقي. وإذا تجاوزنا الخطاب الأخلاقي الموجه إلى الرأي العام إلى قرارات حكومات الدول المؤثرة بشأن حالات الاحتلال وغيرها، فإن محرِّكها في الحقيقة مكيال واحد، وهو المصالح والاعتبارات الاستراتيجية؛ فلا ازدواجية معايير هنا، لكن نقد الموقف بالحكم عليه أخلاقيًا، وهذا ما يجب فعله، هو الذي يظهره بوصفه يكيل بمكيالين.

ولا ينقص المرء دول عربية ومسلمة تكيل بمكيالين عند نقدها التدخل في شؤونها أو شؤون حلفائها الداخلية، في حين تقوم هي بالتدخل مباشرة في دول أخرى إلى درجة دعم الميليشيات المسلحة، أو تدعو إلى رفع الحصار عن غزة وتحاصرها في الوقت ذاته، أو تحيي تظاهرات التضامن مع غزة في الغرب

وتمنعها في بلادها. وثمة أمثلة عديدة أخرى[23] لممارسة الكيل بمكيالين عربيًا نوفّرها على القارئ، فقد وصل المعنى، ومفاده أن الكيل بمكيالين ليس احتكارًا غربيًا. ومن ناحية أخرى، فإن من تقدم بدعوى إلى محكمة العدل الدولية بشبهة قيام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية هي دولة جنوب أفريقيا، وهي ليست دولة عربية ولا مسلمة، وتقدمت دول من أميركا اللاتينية بشكاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي أيضًا ليست دولًا مسلمة، هذا فضلًا عن حركات الاحتجاج الآخذة في التوسع في الغرب.

## ختامًا

إن القضية الفلسطينية قضية عادلة، وكذلك الحق في مقاومة الاحتلال، ويمكن، بل يجب، الدفاع عنها أخلاقيًا. وما انتشار ظاهرة الشباب المؤيد للقضية والمتضامن مع سكان قطاع غزة ضد همجية العدوان الإسرائيلي إلا دليلٌ على ذلك؛ فالحديث هو عن جيل أخلاقي ينفر من الأيديولوجيات الشمولية والعصبيات على أنواعها، ويحركّه التعاطف مع ضحايا الظلم، مثلما تحركه قضايا البيئة والتمييز العنصري وغيرها من القضايا التي يعدّها عادلة. ويخطئ خطأً جسيمًا من يعتقد، لأسباب غير مفهومة ومتعلقة بخندقه الأيديولوجي الضيق، أن هذا الاحتجاج هو ظاهرة تشرذم وفرقة في العالم الغربي ومظهر ضعف يثبت تشخيصه لهزيمة القيم الإنسانية، ويستغل هذا التضامن للتباهي بمواقف غير أخلاقية لا علاقة لها بالعدالة. ومن ناحية أخرى، فإن التخندق في مواقف تحدد سريان القيم الإنسانية الكونية ضمن ثقافة محددة، والاستخفاف بالأحكام الأخلاقية في السياسة، واللامبالاة الأخلاقية تجاه ما تقوم به الدول خارج الحدود، هي مقدمات الاستعداد لارتكاب الشرور والفظائع، أو التساوق مع ارتكاب الدولة لها.

مكتبة
t.me/soramnqraa

(23) ومن هذه الأمثلة ما يُعَد وصف الكيل بمكيالين تقليلًا من فظاعته؛ فقد استنكر الرئيس السوري بشار الأسد ما تقوم به إسرائيل في غزة في خطابه خلال القمة العربية والإسلامية (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023)، مع أنه في الحقيقة سبق إسرائيل في قصف المستشفيات في بلاده نفسها.

# الفصل الثالث

# الحرب على غزة
# السياسة والأخلاق والقانون الدولي[1]

## مقدمة وخلفية سياسية

كان الهجوم الذي قامت به حركة حماس، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، على معسكرات للجيش الإسرائيلي وبعض المستوطنات، في ما يُسمّى "غلاف غزة"، صاعقًا بالنسبة إلى إسرائيل والأطراف الدولية والإقليمية التي راهنت على انحلال القضية الفلسطينية بدلًا من حلّها، وذلك بتحقيق اتفاقيات سلام عربية-إسرائيلية منفصلة. وقادت تلك الأجواء إلى نوع من الاسترخاء في إسرائيل إلى درجة رفض التفاوض حتى مع السلطة الفلسطينية، والتحلّل حتى من مسار أوسلو، والاكتفاء بتحسين الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية بإتاحة المجال لأعداد أكبر من الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، كما عُبّر عنه بعدم الجاهزية الاستخبارية، وترخيص تنظيم احتفالات على حدود ما يُمكِن اعتباره سجنًا كبيرًا يعيش داخله أكثر من مليونَي فلسطيني.

لم يكن هذا الهجوم وليد لحظته، بل كان نتاجَ تخطيط وتدريب استمرّا نحو عامين. وخلال هذين العامين تواصل توسيع الاستيطان في المناطق المحتلّة على نحوٍ غير مسبوق؛ إذ صُنِّف عام 2022 بأنه من أسوأ السنوات على صعيد

(1) محاضرة عامة ألقاها المؤلف في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الثلاثاء، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

الاستيطان منذ احتلال الضفة الغربية والقدس عام 1967[2]، وازدادت وتيرة الاقتحامات في المسجد الأقصى، ولا سيما في عام 2022[3]، ما يُبيّن أن إسرائيل لم تستفد على الإطلاق من عملية "سيف القدس" التي قامت بها حركةُ حماس في أيار/ مايو 2021، وذلك على الرغم من التحذيرات المتكررة التي أطلقتها الحركة بخصوص المسجد الأقصى منذ ذلك الحين. وازداد الحديث في هذين العامين أيضًا عن احتمالات توسيع التطبيع العربي مع إسرائيل، مع التشديدِ على

---

(2) بلغ عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة 726,427 مستوطنًا، موزعين في 176 مستوطنة، و186 بؤرة استيطانية، منها 86 بؤرة رعوية زراعية، بحسب التقرير السنوي لعام 2022 الذي أصدرته هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويرصد التقرير أبرز انتهاكات دولة الاحتلال ونشاطها الاستيطاني وانتهاكات المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار إلى أن "سلطات الاحتلال أصدرت 1220 إخطارًا بهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص، في ارتفاع قياسي مقارنة بالأعوام الماضية". كما أكد تقرير مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستوطنات الإسرائيلية أنه جرى تسليم 28,208 وحدات سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، في عام 2022، مقارنةً بـ22,030 وحدة في عام 2021، بزيادة بلغت 30 في المئة تقريبًا. وشهدت القدس الشرقية ارتفاعًا غير مسبوق في هذه الأعداد؛ إذ أُنشِئت 23,5861 وحدة فيها، مقابل 4427 في الضفة الغربية في عام 2022. وبحسب تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند (Tor Wennesland)، فإن عدد الوحدات الاستيطانية قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات في القدس الشرقية، من 900 وحدة في عام 2021 إلى 3100 وحدة في عام 2022. وحذّر تقرير مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي من أن استمرار إسرائيل في خططها الاستيطانية في القدس الشرقية يعني أنها ستقوم عمليًّا بـ"فصل سكان القدس الشرقية عن المناطق الحضرية الرئيسية في الضفة الغربية، مثل بيت لحم ورام الله، مما سيكون له آثارٌ خطِرة على التواصل الحضري الفلسطيني، كما يشكل تهديدًا خطِرًا لقابلية حل الدولتين للتطبيق". وأشار التقرير أيضًا إلى القلق من تزايد عنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع تزايد خطط التوسع الاستيطانية وتعميقه من جانب الحكومة الإسرائيلية. يُنظر: منظمة التحرير الفلسطينية، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، "بيان صحفي تقرير انتهاكات الاحتلال السنوي 2022"، 30/ 12/ 2022، شوهد في 26/ 11/ 2023، في: https://tinyurl.com/332jtdk5؛ "المنسق الخاص لعملية السلام: تنامي الاحتلال وتزايد العنف يقوضان آمال الفلسطينيين والإسرائيليين في حل الصراع"، الأمم المتحدة، 19/ 12/ 2022، شوهد في 26/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/47P8ujV؛ ينظر أيضًا:

European Union, Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), *2022 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem Reporting Period-January-December 2022*, 15/5/2023, p. 7/9, accessed on 27/11/2023, at: https://tinyurl.com/awtpawe8

(3) بلغ مجموع مقتحمي المسجد الأقصى 48,238 من المتطرفين اليهود خلال عام 2022. يُنظر: "الأقصى 2022.. أكثر من 48 ألف مستوطن اقتحموا المسجد"، **وكالة الأناضول**، 29/ 12/ 2022، شوهد في 26/ 11/ 2023، في: https://tinyurl.com/bdhudvdw

عدم أهمية قضية فلسطين لدى حكومات العربية، والاكتفاءِ بذكر تحسين شروط حياة الفلسطينيين وفق مفردات الاتفاقيات الإبراهيمية، أو "اتفاقيات أبراهام"، عام 2020.

أثارت عملية 7 تشرين الأول/ أكتوبر غضبًا وصل إلى حدّ فقدان التوازن في المجتمع الإسرائيلي؛ لأنها جمعت بين العناصر التالية: العدد الكبير من الضحايا، واختراق قواعد عسكرية، وتنفيذ عمليات هجومية واسعة متزامنة في مناطق تقع ضمن حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وهو ما لم يحدث منذ عام 1948. وقد كانت بنيتها أقرب إلى الحملات الحربية الهجومية من العمليات التي قامت بها منظمات فلسطينية حتى ذلك التاريخ؛ فهي لم تقتصر على عملية تفجير منفردة أو كمائن أو غيرها، بل شملت عناصر عدة، بما في ذلك التخطيط والرصد والهجمات المتعددة والمداهمة والسيطرة والأسر، وغيرها؛ ما يُنسي المراقب حقيقة أن من قام بها هو فصيل مسلح يسيطر على منطقة محاصرة تخضع لمراقبة شديدة على مدار الساعة منذ ما يقارب العقدين، وما زالت تُعدّ دوليًّا منطقة محتلّة.

اختلط لدى الحكومة الإسرائيلية الغضب الشديد مع الخوف الوجودي لدى السكان. وهذه المرّة لم يقتصر الأمر على مُجرّد دعاية دأبت على ترديد مسألة الخطر الوجودي على الكيان الذي يحتل أراضي دول أخرى، بل ساد شعور إسرائيلي بأن هذه العملية إذا مرّت من دون ردٍّ يَمنَع تكرارها مستقبلًا فسوف تصبح إسرائيل في خطر وجودي فعلًا، وذلك بسبب تآكُل هيبة الردع لديها حتى في نظر المطبّعين العرب الذين يعوّلون على التحالف معها، فضلًا عن الشعوب العربية المناهضة للتطبيع أصلًا.

شاركت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل انصعاقها وغضبها إلى درجة عدم الاكتفاء بتكرار الرواية الإسرائيلية عن أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر بحذافيرها، وإنما من خلال المشاركة أيضًا بالاستنتاجات المتعلقة بضرورة التخلّص من حركة حماس، على الرغم من معرفتها أن هذا يعني تدمير قطاع غزة وقتل أعداد يصعب حصرها من المدنيين، وأن الضوء الأخضر الأميركي والتواطؤ في شن حرب شاملة يمكن أن يُستغلّا إسرائيليًا لارتكاب جرائم إبادة، وتنفيذ خطط تهجير قديمة. وقد صارح بنيامين نتنياهو ضيوفه الكُثر، في الأسبوع الأول الذي تلا العملية، بهذه

الرغبة الإسرائيلية في تهجير سكان القطاع، وطالب الدول الغربية بمساعدته، بما في ذلك الضغط على مصر للتعاون في تنفيذ المخطط، ولا سيما أن الموضوع بُحِث سابقًا. هذا بالنسبة إلى كبارهم، أما صغارهم، فتباروا بالتصريحات العلنية في وسائل الإعلام بنيّةِ ارتكاب جرائم إبادة جماعية والتهجير، وكأنهم يطبقون الحكمة السائرة "اعرفوا أسرارهم من صغارهم!". ووصل التورط الأميركي إلى حد مشاركة رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيته شخصيًا في اجتماعات "مجلس الحرب" الإسرائيلي التي مهَّدت للحرب البرية على قطاع غزة.

بنى الرئيس الأميركي جو بايدن استراتيجيته الدولية للسنتين الأخيرتين من حكمه على التركيز على التوسع الصيني، وتحجيم روسيا بدعمِ أوكرانيا على نحوٍ حازم ومثابر، وعدم التسامح مع أي تردد تبديه الدول الأوروبية، وذلك لإعادة التماسك إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو"، بعد أن فَرّق الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب شمله، وإرسال رسالة قوية إلى روسيا والصين مُتعلّقة بوقف تمدد محورَيهِما، أو محاورِهِما، دوليًا، ولا سيما في آسيا وأوروبا، ووقف محاولات تأثيرهما في الدول الغربية نفسها. وشملت هذه العقيدة الجديدة ضمانَ ولاءِ حلفاءِ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في مقابل ترتيب أوضاعهم، والتنازل عن توجيه النقد إليهم في قضايا حقوق الإنسان، في مواجهة احتمالات توسّع النفوذين الصيني والروسي في الشرق الأوسط، من دون الحاجة إلى التدخل العسكري الأميركي المباشر؛ وذلك من خلال بناء محور إسرائيلي-عربي مُوالٍ للولايات المتحدة يُمكنه ضبط "الأمن والاستقرار" في المنطقة (بغض النظر عن نقاشنا المتعلق بهذه المصطلحات)، وإدماج إسرائيل طرفًا فاعلًا ومقبولًا في تصورات الأمن والاستقرار الإقليميين.

عمليًّا، اتخذت سياسات بايدن مسارًا معاكسًا لسياسات ترامب عالميًا، بما في ذلك في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية (فنزويلا مثلًا)، لكنه في الشرق الأوسط لم يخالفها، بل استمرّ في سياسة سابقِهِ نفسِها بعد توتر مؤقت مع القيادة السعودية، ما يذكّر باستمرار سياسات الحرب الباردة في الشرق الأوسط بعد انتهائها في كل مكان، والسبب هو وجود إسرائيل في المنطقة، وإخضاع أجندات الولايات المتحدة فيها لأجندة إسرائيل.

تَطلَّبَ بناءُ هذا المحور، الذي من المفترض أن يمتد من الهند حتى حدود أوروبا، تجاهلَ قضية فلسطين وتهميشها. وقد أثبتت هذه العملية الأخيرة وردّ الفعل الإسرائيلي عليها، وردّ فعل الشعوب العربية، وانشغال الرأي العام العالمي بالحرب، أن قضية فلسطين غير قابلة للتجاهل أو التهميش. وهذا يُفسِّر جزءًا كبيرًا من الغضب الأميركي والتوافق مع إسرائيل على ضرب حماس إلى درجة لا تعود بعدها تُشكِّل قوة مُسلّحة جديّة قادرة على إفساد الترتيبات الإقليمية، وألا تعود قوة قادرة على حكم قطاع غزة وإدارته؛ أي إن بايدن استنتج فشل تهميش قضية فلسطين حتى بداية الحرب، ولم ينظر إلى ضرورة حلّ القضية حلًا عادلًا، وإنما في ضرورة القضاء على حماس.

وقد عبّرت صحيفة **ذي إيكونوميست** أفضل، أو أسوأ، تعبير، بحسب زاوية النظر، عن ضرورة مواجهة تمدد محاور الصين وروسيا (وربما إيران) بحزم، مطالبةً بايدن "أن لا يرمش" في دعمه لإسرائيل ضد حماس. وعنونت غلافها في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 بعبارة "امتحان أميركا" فوق صورة بايدن وكأنه يمشي مشية الواثق[4]. وفاجأت الصحيفة بعض قرائها من الليبراليين في حدة موقفها في فلسطين كما في أوكرانيا[5]. وكان بايدن يشاركها المزاج الصدامي غير الصارم لمواجهة أعداء الغرب حتى لو تطلب الأمر التضحية بسكان غزة.

وبعد التهويل والمبالغة وإقحام الهولوكوست وتشبيه حماس المغرِض بداعش وكل ما يبرّر حربًا شعواء من دون قيود، دخل نتنياهو وبيني غانتس ويوآف غالانت الحربَ مرددين اقتباسات من خطاب ونستون تشرتشل الذي أعلن فيه الحرب على ألمانيا، وكأنهم يواجهون دولة عظمى؛ فقد شنّوا حربًا بأحدث الأسلحة الجوية والبحرية والبرية على شعب محاصر داخل معسكر اعتقال كبير، لا يمكنه فيه الهرب من القصف.

---

(4) "American Power: Indispensable or Ineffective?," *The Economist*, accessed on 26/10/2023, at: http://doha-institute.org/LwfT

(5) واصلت الصحيفة موقفها الداعم للحرب طوال مدة الحرب وبعد اتضاح حجم الجرائم، مع تحفظات أبدتها من حين إلى آخَر على نهج نتنياهو السياسي.

ولكن مجريات الحرب بعد الأسابيع الأولى، وانفضاح عدد من الأكاذيب الإسرائيلية، وتبين حجم الكارثة التي تعرض لها سكان القطاع، وبدء حصول تَصدُّعات في جدار الرأي العام الغربي الذي امتثل في البداية للخطاب الأميركي، كل ذلك يمكن أن يُغيِّر استنتاجات الإدارة الأميركية. وإذا خسر بايدن الانتخابات، فستكون هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها الدعم غير المشروط لكل ما تقوم به إسرائيل، إضافة إلى الوضع الاقتصادي، سببًا لخسارة رئيس أميركي الانتخابات. فقد تقلص دعم بايدن بين الشباب والأميركيين من أصل أفريقي ومن أصول لاتينية، وهو الدعم الذي يعوض الفرق لصالح ترامب بين البيض البالغين. ولكن البديل الحالي لا يختلف عنه في هذا الموضوع، وهو أسوأ منه في جميع المجالات الأخرى.

**ماذا بشأن الدول العربية؟** تنقسم الدول العربية إلى دول عربية مشاركة في المحور المذكور سابقًا، ومع ذلك غير قادرة على مواجهته أو القيام بخطوات عملية بشأن قضية فلسطين، ودول تعاملت مع قضية فلسطين أداتيًا، ما أفقدها صدقيتها في هذا المجال تحديدًا، ودول منشغلةٌ بصراعاتٍ داخلية ارتَكَبَت فيها الأنظمة جرائم تُقلِّل من صدقيتها عند تناول جرائم الاحتلال الإسرائيلي. ويمكن تخيّل حال الإعلام العربي إزاء ما يجري في غزة وفلسطين عمومًا منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر لو لم يتوفر المتنفس الإعلامي الذي توفره دولة قطر، ووسائل التواصل الاجتماعي.

أمّا الدول المُطبِّعة، فإنها شاركت إسرائيل والولايات المتحدة غضبهما في البداية، وربما أُمِلَت أن تقضي الحرب على حماس، متحمّلةً ضرورة تغيير الخطاب السياسي مؤقتًا إلى خطاب تضامني مع قطاع غزة (مع نقد حماس ومواصلة مقاطعتها) إلى حين تُنهي إسرائيل هذه العملية. لكن في هذه الأثناء حصلت أمور كثيرة عمَّقت المأزق، ولا سيّما على مستوى استمرار المقاومة في تكبيد إسرائيل خسائر، وانكشاف الكثير من الأكاذيب الإسرائيلية للرأي العام العربي والعالمي، والأهم من هذا كله تجلّي تضامن الشعوب العربية مع الشعب الفلسطيني ووجود مقاومة رابطة الجأش تواصل المواجهة في ظل القصف الهمجي الشامل. ومن هنا انتَقَلَ بعضها، كما يبدو، إلى فهم ضرورة العودة إلى

مبادرات كانت في حدِّ ذاتها تنازلات كبرى لإسرائيل، ولكنها على الأقل شددت على حلٍّ عادل نسبيًا شرطًا للتطبيع. لكن هذا الإدراك لعدم إمكانية تهميش قضية فلسطين ليس صحوة أخلاقية مبدئية، بل موقف مؤقت مرهون بنتائج الحرب ومدى صمود المقاومة وحجم الخسائر الإسرائيلية؛ فإذا نَفّذت إسرائيل أهدافها فعلًا، وحققت نوعًا من السيطرة على أجزاء من قطاع غزة بحيث تواصل بعدها عمليات تمشيط أو غارات واقتحامات متفرقة على ما تعتبره ملاذات للمقاومة، قد ينقلب الخطاب مرة أخرى، فينتقل من ضرورة حلّ القضية الفلسطينية حلًّا عادلًا إلى ضرورة إيجاد تسويات أمنية سياسية لقطاع غزة على حدة، سواء بالصيغة الإسرائيلية التي تتضمن وجود قوة منفصلة تُسيطر على قطاع غزة تحت إشراف إسرائيلي أو ربما إسرائيلي-دولي بمشاركة دول عربية تنتظر القضاء على حماس، ويعني ذلك استمرار وجود كيانين غير سياديين في الضفة وغزة (ولكن من دون حماس)، ما يمنع نشوء دولة فلسطينية في المستقبل.

من الضروري إفشال هذا المخطط، وهذا أمر متوقف على صمود المقاومة ورصانة الخطاب السياسي الذي يرافق الصمود، واستمرار الضغط لوقف هذه الحرب، وتجاوب أوساط واسعة من الرأي العالم العربي والعالمي مع ضرورة حلّ قضية فلسطين حلًّا عادلًا، ورفض هذه الأوساط الانشغال بترتيب أمني لقطاع غزة والبحث عن شركاء عرب لهذا الترتيب، وأيضًا رفض العودة إلى نموذج شبيه بما يسمى عملية السلام المستمرة منذ ثلاثين عامًا، وإعادة تشكيل منظمة التحرير والمؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع لكي تتمكن من فرض نموذج يقوم فيه التفاوض على مبادئ واضحة للحل. ويجب التفكير مليًا في الأمر؛ إذ قد يسهم طرح مثل هذه المشاريع السياسية في وقف هذه الحرب. وكل شيء مرهون بصمود المقاومة، والتضامن الإنساني مع الشعب في غزة.

**بالنسبة إلى إسرائيل**، لا شك في أن أثر العملية العسكرية المباشرة هو انغلاق المجتمع الإسرائيلي وشعوره بعزلة إقليمية، وعودة المقاربات العسكرتارية، وعدم تحميل المسؤولية عمّا جرى في ذلك اليوم للاحتلال، ولا لسياسات إسرائيل، بل عزو الكارثة التي وقعت إلى إخفاق استخباري وعسكري. ورَبَطَ بعضهم هذا كله بانشغال حكومة نتنياهو بأولويات أخرى غير "متطلبات الأمن"، كما في فرض

الإصلاح القضائي بالتحالف مع تيار الصهيونية الدينية، ذلك الإصلاح الذي شق المجتمع الإسرائيلي ووصلت آثاره إلى قوات الاحتياط والجيش نفسه.

إن الانزياح الإسرائيلي نحو العسكرة مجددًا لا يعني تراجع هيمنة خطاب الصهيونية الدينية في قضية فلسطين؛ فالذين يتصدرون السياسة الإسرائيلية في استطلاعات الرأي هم القوميون المتطرفون، ومنهم متدينون، مثل نفتالي بينيت، وغير متدينين، مثل الجنرالات العلمانيين. والمشترك بينهم هو النزعة الأمنية العسكرية ورفض عناصر الحل العادل لقضية فلسطين. يهمّش هذا التحالف الأحزاب الدينية مرحليًا، ويُنشئ مركزًا جديدًا للخريطة السياسية لإسرائيل في المرحلة الراهنة.

ويتلخَّص السلوك العام الإسرائيلي بالتلاحم القبَلي بحثًا عن العزاء والأمن لتبديد الخوف، وذلك من أجل، أولًا وقبل كل شيء، استعادة التوازن وهيبة الردع بتنفيذ الانتقام الثأري من الفلسطينيين في قطاع غزة، وأيضًا في الضفة الغربية. وفي رأيي، هذا أهم تفسير لِما يجري حاليًا في المجتمع الإسرائيلي من ناحية أنه لا يوجد أي عربي في استوديوهات الإعلام الإسرائيلي، والعودة إلى التعامل مع المواطنين العرب في الداخل كأنهم أعداء، أو أعداء مُحتَملون، عليهم الصمت والتزام الحذر. وتبيَّن في هذه الأثناء، مرةً أخرى، أن مواطنة العرب في إسرائيل لا تقوم، في نظر الغالبية اليهودية، على أساس ديمقراطي، بل على تسامح المتفوِّق؛ فالمواطنة، حتى من الدرجة الثانية، صالحة لأزمنة التسامح مع الآخر، ولكنها غير صالحة على الإطلاق حينما يشعر المجتمع الإسرائيلي بالتهديد. ولا يبدي هذا المجتمع حاليًا أي تسامح تجاه المواطنين العرب، ولا تجاه الآراء الإسرائيلية القليلة المتضامنة مع الشعب الواقع تحت الاحتلال، أو تلك التي تُشكِّك في الحل العسكري. وقد انضمت إسرائيل إلى قائمة الدول التي قد تؤدي فيها تغريدة إلى الاعتقال، أو قد يُطرد طلاب وأساتذة من الجامعة بسبب آرائهم التي يُشتم منها تأييد مقاومة الاحتلال أو التسامح معها.

هذا وقد أُهمِلَ أحد أهم الأمثلة التي تصور بدقة الانتقام الثأري الإسرائيلي؛ إذ تركَّز الاهتمام، طبعًا بحق، على القصف الهمجي للمدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك الأبراج السكنية والمدارس والمستشفيات؛ لأن هذه مظاهره الأساسية

التي سوف ترسخ صورها في أذهاننا إلى الأبد حتى كاد الهوس الإسرائيلي بالمستشفيات والمدارس وقصفها يصبح متلازمة إسرائيلية. أما المثال الذي أقصد، فلا يتضمن قتل عشرات الآلاف، ولكنه يُظهِر الثأرية على نحوٍ أوضح، أعني انتقام الدولة اليهودية، وليس المجتمع فحسب، من العمال الغزاويين الذين عَلِقُوا في إسرائيل بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر. هؤلاء عمال ليست حماس مقيمة في وسطهم، ولا هم إرهابيون ولا "دروع بشرية للإرهابيين"؛ إنهم عمال يعملون لدى مُشغِّلين إسرائيليين، ولا ذنب لهم سوى كونهم عربًا فلسطينيين علِقُوا في وسط قبيلة ممتدة تحركها مشاعر الانتقام، ولا تحتمل أي آخر في وسطها. اعتُقِل هؤلاء العمال، وجرت تعريتهم من ملابسهم وسرقة رواتبهم والتنكيل بهم وتعذيبهم، وقُتِل اثنان منهم قبل نقل قسم منهم إلى الضفة الغربية وإبقاءِ قسمٍ آخر في الاعتقال، ثم أُلقي بهم في قطاع غزة في ظلّ القصف.

## أولًا: السجال العجيب بشأن المصطلحات

انتقل موقف الحكومات والمؤسسات الإعلامية الرئيسة وضيوفها من خبراء ومثقفين، من الصدمة والفزع، وترديد الرواية الإسرائيلية بحذافيرها بشأن ذلك اليوم، إلى قرع طبول الحرب مع إسرائيل ودعم العملية العسكرية وتبنّي الرواية الإسرائيلية بشأن العمليات، بما في ذلك الأكاذيب. وسرعان ما نشأت أجواء شمولية على مستوى الخطاب تذكّر بلفظ Gleichschaltung الألماني، الذي أصبح في مرحلة الحكم النازي يعني توجيه مجمل نشاط مؤسسات الدولة والمجتمع إلى خدمة الهدف نفسه، ما يتطلب درجةً عالية من السيطرة والتنسيق والانسجام الشعوري، والقابلية للانقياد أيضًا.

نذكر جميعًا الأجواء التي نتجت وأُنتِجت بعد عملية 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية في نيويورك ضد العرب والمسلمين وشيطنة الإسلام نفسه، وتلك التي انتشرت في أوروبا والولايات المتحدة بعد قيام روسيا باجتياح أوكرانيا، بدءًا من الموقف الذي ينسب الشرَّ نفسَه، أو على الأقل مجموعة صفات جوهرانية سلبية إلى الطرف الآخر، مرورًا برفض أي تفسير عقلاني لما قام به المنفذون، بحجة أن التفسير العقلاني هو تبرير، مع الإصرار على بدء أي

كلام بالحدث نفسه وكأنّ التاريخَ به بدأ، وصولًا إلى التعبئة للحرب. فلا حل سوى استخدام القوة التي تُعَدّ دفاعًا عن النفس ضد فعل عنف صادم تفسيره فيه هو ذاته؛ إنه الشر العنيف الذي لا يمكن مواجهته إلا بالخير العنيف، وقصة أبناء النور ضد أبناء الظلام التي كررها نتنياهو مرات عدة منذ بدء الحرب على غزة[6]. وفي ما عدا الاستعداد لقول أي شيء لأغراض البلاغة الدعائية (البروباغندا)، يحتاج المرء إلى إصابة بالغة بعمى الألوان ليصنف نفسه ضمن أبناء النور والآخرين بوصفهم أبناء الظلام. وفي سياق تجييش دول حلف الناتو وشعوبه ضد روسيا التي اعتدت فعلًا على أوكرانيا واحتلت جزءًا من أراضيها، بلغ الأمر إلى حدِّ مصادرةِ أموال رجال الأعمال، في تعدٍّ على مبدأ رأسمالي مقدس هو الملكية الخاصة، ومقاطعة الموسيقيين والفرق الرياضية وحتى كتب الأدب الروسي، وهو سلوك هستيري لا يمكن وصفه إلا بالشمولية. وقد وصل الأمر إلى حدِّ المهزلة حين "حُرِمت" القطط الروسية من المشاركة في مسابقة نظمتها الفدرالية العالمية للقطط، نعم يوجد كيان كهذا[7]؛ نعم، تتصرف الدول الديمقراطية في زمن الحرب على مستوى الخطاب كأنها دول شمولية، وتشارك حتى المؤسسات التي يفترض أنها مستقلة عن الدولة بالتجييش ونشر الشائعات والأكاذيب ضد الخصم وصولًا إلى شيطنته.

وفي حالة عملية حماس الأخيرة ضد إسرائيل، تصرفت الدول الغربية كأن "نحن" واحدة تضمها مع إسرائيل. وقد انضمت وسائل الإعلام إلى جوقة التحريض، متنازلةً عن أبسط قواعد الحياد، حتى الحياد السلبي، وكأنها جزءٌ من حملة منظمة. ولكن الخطِر في الأمر أنها لم تكن منظمة ولا في حاجة إلى تنظيم، بل كانت تفكر ضمن القوالب نفسها، وتشعر بالتهديد ذاته حين تواجه خصمًا من ثقافة أخرى. ولا يتسع المجال للتذكير بأنسنة الضحايا الإسرائيليين، وعرض قصصهم الشخصية، واستضافة أقاربهم ومعارفهم للحديث عنهم حديثًا

---

(6) يُنظر خطابه في افتتاح دورة الكنيست الشتوية في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في:
Ministry of Foreign Affairs, "Excerpt from PM Netanyahu's Remarks at the Opening of the Winter Assembly of the 25th Knesset's Second Session," 16/10/2023, accessed on 27/11/2023, at: https://tinyurl.com/mr49kzdp

(7) Jennifer Hassan, "International Cat Federation Bans Russian Cats from Competition," *The Washington Post*, 3/3/2022, accessed on 27/11/2023, at: https://tinyurl.com/yc4e8fza

مطولًا بوصفهم أفرادًا، لكل منهم عالمه الخاص، في مقابل مجهولية الضحايا الفلسطينيين الذين لا يكاد الإعلام الغربي يعترف بعددهم، وتذريرهم ونزع الصفة الفردية عنهم. وليس في وسعنا حتى البدء بسرد الكلمات المشحونة المستخدمة في الخبر عن الفلسطينيين مقارنةً باللغة المعيارية الموجبة في صياغة الخبر عن إسرائيل. وأعتقد أن بعض الباحثين في الإعلام قد فعل ذلك.

دفع هذا الواقع بعضهم إلى التشكيك في قيم العدالة والحرية والمساواة وكأنها مجرد نفاق، متناسيًا الفرق بين القيم الأخلاقية التي يفترض أن تجمع الإنسانية وتشكِّل أساسًا للحوار والتواصل والحكم على التصرفات وطرح المطالب العادلة من جهة، والنفاق الأخلاقي الذي يغطي المصالح والعصبيات من جهة أخرى، وشتان بين الأمرين.

ولم يَنجُ من هذه الأجواء مفكرون يَعدُّهم العرب المعجبون بهم أصحاب قيمٍ كونية، سواء أكانت يسارية أم ليبرالية، ومنهم هبرماس وبن حبيب. فكثير من المتنورين، بلغة القرن الثامن عشر الفرنسي، لا يتجاوزون الهوة الفاصلة بين القيم الكونية في مضمونها من جهة، وكونيتها لناحية نطاق سريانها من جهة أخرى.

هنا أود أن أذكّر الذين يُفاجَؤُون بحجم الاهتمام الغربي إلى درجة التغطية المتواصلة لما جرى منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وكأن الحربَ جاريةٌ على أرض أوروبا أو أميركا الشمالية (ولكن مع غياب ملحوظ ومستهجن عن الميدان نفسه).. بأن موضوع هذا الاهتمام ليس الشعب الفلسطيني، بل إسرائيل، الدولة اليهودية، ولو كان خصم الشعب الفلسطيني احتلالًا آخر غير الاحتلال الإسرائيلي لما لقي مثل هذا الاهتمام. ويمكنكم المقارنة بين ذلك والاهتمام الإعلامي بصراعات أخرى في المنطقة. أقول هذا لمناضلين من أجل قضايا عادلة في بلدان أخرى، حتى لا يحسدوا الشعب الفلسطيني على كل هذا الاهتمام، السلبي في غالبيته؛ فالاهتمام ليس بالشعب الفلسطيني، بل بإسرائيل. ولذلك تعج وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في مختلف أنحاء العالم بالحوارات التي لا تنتهي والمبارزات الكلامية بشأن ما يجري في بلادنا، والتي لا يحظى بها السودان ولا سورية ولا اليمن، ولا حتى الصين

واليابان، على عظمتهما. إن من خصوصيات القضية الفلسطينية التي أسهمت في تعقيدها هي تشابكها مع مسألة عالمية هي المسألة اليهودية، ومسألة إقليمية هي المسألة العربية. وسبق أن تطرقت إلى هذه الخصوصية في مواضع أخرى.

## ثانيًا: تعريف الإبادة الجماعية في المواثيق الدولية

خلافًا لما يُعتقد، لم يُنحَت مصطلح الإبادة الجماعية (Genocide) القانوني بناء على كارثة الهولوكوست، بل بناء على تصرفات قوات الاحتلال الألمانية في الدول الأوروبية عمومًا؛ أي بما في ذلك في وصف جرائم أقل من المحرقة النازية ليهود أوروبا. صاغ المحامي البولندي رفائيل ليمكين (1900-1959) تعبير "الإبادة الجماعية" أول مرة في كتابه **حكم المحور في أوروبا المحتلة** (*Axis Rule in Occupied Europe*) في عام 1944، حيث كتب:

> "بشكلٍ عام، جريمة الإبادة الجماعية لا تعني بالضرورة التدمير الفوري والمباشر لأمة [...]. وإنما القصد من هذا المصطلح الدلالة على خطة مُنسَّقة من أفعال مختلفة تهدف إلى تدمير الأسس الجوهرية لحياة الجماعات القومية، بهدف إبادة الجماعات نفسها. قد تكون غايات مثل هذه الخطة حلّ المؤسسات السياسية والاجتماعية، والثقافية، واللغوية، والمشاعر القومية، والدين، والوجود الاقتصادي للجماعات القومية، وتدمير الأمن الشخصي، والحرية، والصحة، والكرامة، وحتى حياة الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الجماعات. الإبادة الجماعية موجهة ضد الجماعة القومية بصفتها وحدة (Entity)، والأعمال المقصودة موجهة ضد أفراد ليس بصفتهم الفردية لكن بصفتهم أعضاء في هذه الجماعة"[8].

ووفق الكاتب نفسه:

> "تُنفّذ الإبادة الجماعية في مرحلتين: الأولى تدمير النمط الوطني أو القومي للجماعة المضطهدة، والأخرى فرض النمط الوطني للمضطهِد. ويمكن أن يتعرض السكان المضطهدون الذين يُسمَح لهم بالبقاء لهذا الإملاء أو الإرغام،

(8) Raphaël Lemkin, *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress* (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1944), p. 79.

كما يمكن أن يفرَض على الأرض وحدها بعد إبعاد السكان واستعمار المنطقة من المنتمين قوميًا إلى جماعة المضطهدين. نزع الصفة القومية (Denationalization) هي الكلمة التي استُخدِمَت في الماضي لوصف تدمير النمط الوطني"[9].

وهذا يعني أن المصطلح ينطبق تمامًا على نكبة الشعب الفلسطيني كما له أنه صُمّم خصيصًا للدلالة عليها. ولكن لا يكفي هذا في حد ذاته، في رأي الكاتب؛ لأن المقصود ليس نزع الصفة الوطنية بالطرائق السلمية أو غيرها فحسب، وإنما هو أيضًا فرض نموذج قومي آخر بعد نزع الصفة القومية بالقوة. نلاحظ أن الكاتب حين يتحدث عن الإبادة الجماعية لا يقصد الجريمة التي ارتُكبت في حق اليهود فحسب، وإنما يقصد كذلك ممارسات ألمانيا في المناطق المحتلة عمومًا. ويتحدث عن الإبادة الجماعية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية والأخلاقية والبيولوجية، بما في ذلك التمييز العنصري في مجال التغذية، وتعريض الصحة للخطر، والقتل الجماعي[10].

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإبادة الجماعية أول مرة، بوصفها جريمة بموجب القانون الدولي في عام 1946؛ وصدر قرارها رقم 96 (د-1) في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1946، وهو الذي أسهم ليمكين في صياغته، وعرّف الإبادة الجماعية على النحو التالي:

"الإبادة الجماعية هي إنكار حق الوجود لجماعات إنسانية كاملة، مثلما أن جريمة القتل هي إنكار حق الحياة للأفراد؛ مثل هذا الإنكار لِحق الوجود يُزعزع ضمير البشرية، ويُسفر عن خسائر جسيمة للإنسانية من الإسهامات الثقافية وغيرها التي تقدمها هذه الجماعات البشرية، وهي تتعارض مع القانون الأخلاقي وروح الأمم المتحدة وأهدافها. ثمّة أمثلة عديدة على جرائم الإبادة الجماعية حينما دُمِّرَت جماعات عرقية ودينية وسياسية وأخرى، **كليًا أو جزئيًا**. إن معاقبة جريمة الإبادة هي موضوع اهتمام دولي. ولذلك، تُشدِّد الجمعية العامة على أن الإبادة الجماعية هي جريمة بمقتضى القانون الدولي ويدينها العالم المتمدن، ويمكن معاقبة مرتكبيها القائمين عليها أو المتواطئين معهم سواء أكانوا أفرادًا،

(9) Ibid.

(10) Ibid., pp. 79-80, 82-90.

أم موظفين رسميين أم قادة دول، وسواء أكانت الجريمة تُرتكب على أُسُس دينية أم عرقية أم سياسية أم أي أسس أخرى"[11].

وتبنت الجمعية العامة في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1948 "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" (Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide) واختصارها (CPPCG)، والتي تُسمّى غالبًا "اتفاقية الإبادة الجماعية" (Genocide Convention). وتنص الاتفاقية في ديباجتها والمادتين الأولى والثانية على ما يلي:

"إن الأطراف المتعاقدة: إذ ترى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارها 96 (د-1) المؤرخ في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1946، قد أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي، تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدن. وإذ تعترف بأن الإبادة الجماعية قد ألحقت، في جميع الحقب التاريخية، خسائر جسيمة بالإنسانية، وإيمانًا منها بأن تحرير البشرية من مثل هذه الآفة البغيضة يتطلب التعاون الدولي. تتفق على ما يلي:

**المادة الأولى**: تصادق الأطراف المتعاقدة على أن الإبادة الجماعية، **سواء ارتُكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب**، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها[12].

**المادة الثانية**: في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية، المرتكبة **بقصد التدمير الكلي أو الجزئي**[13] لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا.

---

(11) UN General Assembly, "96 (1). The Crime of Genocide," 11/12/1946, pp. 188-189, accessed on 21/11/2023, at: https://tinyurl.com/yw89574d

(12) التشديد من الكاتب، فهذه صياغة مهمة تردّ على من يبررون أعمال الإبادة بأنها جرت في زمن الحرب التي قد يُقتل فيها مدنيون.

(13) التشديد من الكاتب لإبراز أهمية عنصر القصد من الأعمال المذكورة في البنود من أ إلى هـ.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى"[14].

وتعرّف الإبادة الجماعية في المادة (6) من "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" (The Rome Statute of the International Criminal Court)، وهي المعاهدة التي أنشئت بموجبها المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بعد اعتمادها في مؤتمر للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عُقد في روما في 17 تموز/ يوليو 1998، ودخلت حيّز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 2002، على النحو التالي:

**"المادة (6) الإبادة الجماعية**

لغرض هذا النظام الأساسي تعني 'الإبادة الجماعية' أي فعل من الأفعال التالية **يُرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكًا كليًا أو جزئيًا**[15]:

أ) قتل أفراد الجماعة.

ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ج) إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يُقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا أو جزئيًا.

د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

هـ) نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى"[16].

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل عارضت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحجة تصنيف هذه المعاهدة المستوطنات المدنية في الأراضي

---

(14) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" (كانون الأول/ ديسمبر 1948)، شوهد في 21/ 11/ 2023، في: https://tinyurl.com/35msz4kk؛ والنص الإنكليزي:

United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner, "Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide," 9/12/1948, accessed on 21/11/2023, at: https://shorturl.at/nHLWZ

(15) التشديد مرة أخرى من الكاتب لإبراز عنصر القصد؛ أي الهدف المتمثل في الإهلاك الكلي أو الجزئي.

(16) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، 17/ 7/ 1998، شوهد في 23/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/47ufy5J؛ والنص الإنكليزي:

International Criminal Court, *Rome Statute of the International Criminal Court*, 17/7/1998, accessed on 23/11/2023, at: https://bit.ly/49YczE8

المحتلة باعتبارها جريمة حرب؛ حيث ادّعى رئيس الوفد الإسرائيلي أن نظام روما الأساسي "يتم تشويهه وإساءة استخدامه كأداة محتملة في الحرب السياسية ضد إسرائيل". وأوضح أن مندوبي إسرائيل في المؤتمر "فشلوا في فهم سبب اعتبار أنه من الضروري إدراج أعمال نقل السكان إلى الأراضي المحتلة في قائمة جرائم الحرب الشنيعة والخطيرة"[17]؛ إذ نصت المادة (7) على أن "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان" – والمقصود به "نقل الأشخاص المعنيين قسرًا من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، دون مُبررات يسمح بها القانون الدولي" – هي جريمة ضد الإنسانية في حال ارتُكب هذا الفعل "في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم"[18].

وتفصّل وثيقة "أركان الجرائم" التابعة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الإبادة الجماعية على هذا النحو، ومن الضروري الانتباه إلى تكرار البند 3 المتعلق بالنوايا والمتكرر في جميع المواد، فالقصد أو الغاية هي التي تفصل في كون الجرائم تنضوي في فئة الإبادة الجماعية:.

**المادة 6 (أ): الإبادة الجماعية بالقتل**

**الأركان**

1. أن يقتل مرتكب الجريمة شخصًا أو أكثر.

2. أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.

3. أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كليًا أو جزئيًا، بصفتها تلك.

4. أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

---

(17) مايكل لينك، "المستوطنات هي المحرك للاحتلال الإسرائيلي الأبدي وجريمة حرب"، الديمقراطية الآن للعالم العربي، 25/ 7/ 2023، شوهد في 23/ 11/ 2023، في: https://shorturl.at/lqyKM

(18) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"؛ والنص الإنكليزي: International Criminal Court, p. 3.

**المادة 6 (ب): الإبادة الجماعية بإلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم**

**الأركان**

1. أن يسفر فعل مرتكب الجريمة عن إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بشخص أو أكثر.

2. أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.

3. أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كليًا أو جزئيًا، بصفتها تلك.

4. أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

**المادة 6 (ج): الإبادة الجماعية بفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمدًا في إهلاك مادي**

**الأركان**

1. أن يفرض مرتكب الجريمة أحوالاً معيشية معينة على شخص أو أكثر.

2. أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.

3. أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كليًا أو جزئيًا، بصفتها تلك.

4. أن يُقصد بالأحوال المعيشية الإهلاك المادي لتلك الجماعة، كليًا أو جزئيًا.

5. أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

**المادة 6 (د): الإبادة الجماعية بفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب**

**الأركان**

1. أن يفرض مرتكب الجريمة تدابير معينة على شخص أو أكثر.

2. أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.

3. أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كليًا أو جزئيًا، بصفتها تلك.

4. أن يُقصد بالتدابير المفروضة منع الإنجاب داخل تلك الجماعة.

5. أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

**المادة (6 هـ): الإبادة الجماعية بنقل الأطفال قسرًا**

**الأركان**

1. أن ينقل مرتكب الجريمة قسرًا شخصًا أو أكثر.

2. أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.

3. أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كليًا أو جزئيًا، بصفتها تلك.

4. أن يكون النقل من تلك الجماعة إلى جماعة أخرى.

5. أن يكون الشخص أو الأشخاص دون سن الثامنة عشرة.

6. أن يعلم مرتكب الجريمة، أو يفترض فيه أن يعلم، أن الشخص أو الأشخاص هم دون سن الثامنة عشرة.

7. أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك"[19].

من الضروري التنبيه إلى أن أيًّا من هذه الأفعال هو إبادة جماعية، لكن ليس إذا ارتُكِب في سياقٍ غير سياق القصد المنصوص عليه، وهو قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية. المهم ليس عدد القتلى أو المنقولين من منطقة، بل القصد والغاية من فعل ذلك. وفي حالة إسرائيل، القصد واضح؛ فقد بيّنا أن إسرائيل

---

(19) جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، "المحكمة الجنائية الدولية: أركان الجرائم"، 10/ 9/ 2002، شوهد في 23/ 11/ 2023، في: https://bit.ly/46thqdG؛ والنص الإنكليزي:
International Criminal Court, *Elements of Crime*, accessed on 23/11/2023, at: https://bit.ly/46CT5C6

خططت لتهجير سكان القطاع. وظهرت دعوات علنية لتهجير سكانه والقضاء على الوجود الفلسطيني فيه، والتشبيه بما حصل في مرحلة النكبة التي لا تُعد في إسرائيل جريمة ولا حتى بأثر تراجعي، بل يُحتفى بها بوصفها حرب تحرير واستقلال.

## ثالثًا: أمثلة على النيّات المبيَّتة

**إن الدليل الرئيس في رأيي على وجود نيّات للإضرار بالفلسطينيين جماعةً هو إدراك إسرائيل نتائج العقوبات الجماعية ضد السكان من الحصار والقصف العشوائي للأحياء السكنية والمدارس والمستشفيات والتجويع، وهي بإيجاز: قتل عدد كبير من الفلسطينيين غير المسلحين، والتسبب في إعاقات دائمة لعدد أكبر، وتحويل قطاع غزة إلى مكان غير صالح للعيش ما ينجم عنه هجرة قسرية. والدليل الآخَر هو أن العقوبات الجماعية هي سياسة معلنة ذات أهداف انتقامية ثأرية وسياسية. هذان هما دليلان من الأدلة التي أعدها أكثر أهمية بين الأدلة التي سوف أذكرها أدناه.**

دعا وزير التراث في الحكومة الإسرائيلية، عميحاي إلياهو، إلى إلقاء قنبلة نووية على غزة، وأضاف أن القطاع يجب ألّا يبقى على وجه الأرض، وعلى إسرائيل إعادة إقامة المستوطنات فيه، ورأى أن للحرب أثمانًا أيضًا بالنسبة إلى المختطفين الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية[20]. وكذلك دعت ريفيتال "تالي" غوتليف، النائبة في الكنيست عن حزب الليكود، الجيش إلى استخدام السلاح النووي ردًا على هجمات حركة حماس، ودعت إلى "الانتقام العنيف". ونشرت على موقع "إكس" منشورات دعت فيها إلى إطلاق "صاروخ أريحا! صاروخ أريحا! إنذار إستراتيجي. قبل التفكير في إدخال القوات. سلاح يوم القيامة!". وفي منشور آخر لها كتبت: "أحثكم على القيام بكل شيء واستخدام أسلحة يوم القيامة بلا خوف ضد أعدائنا"، وأضافت أنه يجب على إسرائيل "أن تستخدم كل ما في ترسانتها"، وأن "وحده انفجار يهز الشرق الأوسط سيعيد لهذا

(20) "وزير إسرائيلي يدعو لقصف غزة بقنبلة نووية وردود فعل غاضبة"، **الجزيرة نت**، 5/ 11/ 2023، شوهد في 25/ 11/ 2023، في: https://tinyurl.com/2u8kjfed

البلد كرامته وقوته وأمنه! [...] حان الوقت لصاروخ يوم القيامة [...] سحق وتسوية غزة بالأرض [...] بلا رحمة! بلا رحمة!"[21]. كما دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، إلى القضاء على جميع المتعاطفين مع حماس، واصفًا إياهم بالإرهابيين. وقال: "يجب أن يكون واضحًا أن الهدف هو القضاء على حماس، وذلك يشمل من يغنّون ومن يؤيدون ومن يوزعون الحلوى"، في إشارة إلى مظاهر احتفاء الشارع الفلسطيني بعمليات المقاومة. ورأى أن هؤلاء جميعًا "إرهابيون" يجب القضاء عليهم[22].

وعلى الرغم من أنه لم تصدر دعوات علنية من الحكومة الإسرائيلية إلى "تهجير" سكان قطاع غزة إلى مصر، فإن إسرائيل عملت على حشد دعم دولي لتهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر، وفقًا لتصريحات دبلوماسيين أجانب. وقد اقترح قادة ودبلوماسيون إسرائيليون الفكرة على العديد من الحكومات الأجنبية، في إطار "مبادرة إنسانية" من شأنها أن تسمح للمدنيين بالهروب مؤقتًا من المخاطر في غزة إلى مخيمات اللاجئين في صحراء سيناء[23]. وظهر تقرير مُسرَّب إلى وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بعنوان "خيارات السياسة المتعلقة بالسكان المدنيين في غزة"، يحمل توصيات بحشد الفلسطينيين من سكان غزة مؤقتًا في خيام في سيناء، إلى أن تُبنى لهم مدن تؤويهم في منطقة إعادة التوطين في شمال شبه الجزيرة[24]. ودعا عضوًا الكنيست الإسرائيلي داني دانون ورام بن باراك، في صحيفة **وول ستريت جورنال**، الدول في جميع أنحاء العالم إلى "قبول أعداد محدودة من الأُسر الغزية التي تُبدي رغبتها في الانتقال إلى مكانٍ آخر"، موضحًا أنّ "المنظمات العالمية ذات الخبرة في توطين اللاجئين يجب أن تسهّل عملية نقل سكان غزة الذين

---

(21) "نائبة إسرائيلية تدعو لاستخدام صواريخ 'يوم القيامة' النووية"، **الجزيرة نت**، 11/ 10/ 2023، شوهد في 26/ 11/ 2023، في: https://tinyurl.com/3cj7rcxx

(22) "بن غفير يدعو لقتل 'موزعي الحلوى' ونتنياهو يتحدى ضغوطًا عالمية لوقف الحرب"، **الجزيرة نت**، 12/ 11/ 2023، شوهد في 25/ 11/ 2023، في: https://tinyurl.com/3vh4jyzp

(23) Patrick Kingsley, "Israel Quietly Pushed for Egypt to Admit Large Numbers of Gazans," *The New York Times*, 5/11/2023, accessed on 25/11/2023, at: https://tinyurl.com/2xj5wvda

(24) "Expel all Palestinians from Gaza, Leaked Israeli Report Says, in New Bid to Ethnically Cleanse the Enclave," *The New Arab*, 31/10/2023, accessed on 25/11/2023, at: https://tinyurl.com/36abb3cx

يرغبون في الذهاب إلى بلدان ترغب في قبولهم. نحن ببساطة في حاجة إلى حفنة من دول العالم لتقاسم مسؤولية استضافة سكان غزة. فحتى لو استقبلت كل دولة ما لا يقل عن 10 آلاف شخص، فإنّ ذلك من شأنه أن يساعد في تخفيف الأزمة"[25]. وقال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموطريتش: "أرحب بمبادرة عضوَي الكنيست رام بن باراك وداني دانون بشأن الهجرة الطوعية لعرب غزة إلى دول العالم. هذا هو الحل الإنساني الصحيح لسكان غزة والمنطقة بأكملها"[26]. وكذلك جرت محادثات حول تحركات مؤقتة أو "إخلاء"، كما في مقابلة **سكاي نيوز** مع داني أيالون، سفير إسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة، الذي قال: "يجب على سكان غزة الإخلاء والذهاب إلى المساحات الشاسعة على الجانب الآخر من رفح على حدود سيناء في مصر، حيث ينبغي استضافتهم بمراكز إيواء [...] حماس هي التي تمنعهم [من الخروج] وعلى مصر أن تقبلهم"[27].

ودعا أرييل كالنر، عضو الكنيست عن حزب الليكود، إلى نكبة ثانية في غزة بقوله: "الآن، هناك هدف واحد: النكبة! نكبة ستطغى على نكبة 48"[28]. وقد صرّح بذلك أيضًا وزير الزراعة الإسرائيلي، آفي ديختر، في حوارٍ له مع **القناة 12** الإسرائيلية، في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، حين أجاب عن سؤال المذيع عن "الملايين في قطاع غزة [الذين] يتوجهون جنوبًا مع أعلام بيضاء" بأن ما يجري الآن هو نكبة غزة، بقوله: "نحن اليوم نكرر النكبة، هذه نكبة غزة [...] نكبة غزة 2023"[29]. وتبعته تصريحات من قادة إسرائيليين بإنكار وجود شعب فلسطيني، كما سبق أن فعلت رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة، غولدا مائير، التي استمرت في إنكار وجود الشعب الفلسطيني بقولها: "لم يكن هناك شيء

---

(25) "The West Should Welcome Gaza Refugees," *The Wall Street Journal*, 13/11/2023, accessed on 25/11/2023, at: https://tinyurl.com/4e5akjs3

(26) "Israel's Smotrich Backs Proposal to Expel Gaza Residents to other Countries," *The New Arab*, 15/11/2023, accessed on 25/11/2023, at: https://tinyurl.com/yc46nm9x

(27) "Sky News Interview," X, 17/10/2023, accessed on 25/11/2023, at: https://tinyurl.com/43888tnj

(28) "Israel MK Calls for a Second Nakba in Gaza," *MEMO*, 9/10/2023, accessed on 25/11/2023, at: https://tinyurl.com/4wsm36nz

(29) "جدل بسبب تصريحاته.. وزير الزراعة الإسرائيلي: نصنع نكبة جديدة في غزة"، **التلفزيون العربي**، 13/ 11/ 2023، شوهد في 26/ 11/ 2023، في: https://tinyurl.com/ywbv8p7z

اسمه فلسطينيون"، وذلك في مقابلة لها مع الصحافي فرانك جايلز، وأضافت أنه "لم يجرِ الأمر كما لو أنه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين وجئنا وأخرجناه منها وأخذنا بلده منه. لم يكن لهم وجود"[30]. وكرر سموطريتش صدى هذه التصريحات بداية هذا العام بقوله في مؤتمر في فرنسا: "هل هناك تاريخ أو ثقافة فلسطينية؟ لا يوجد أي منهما [...] لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني"[31].

## رابعًا: بشأن حق الدفاع عن النفس في المواثيق الدولية

تنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تُعرِّف "الدفاع عن النفس" على أنه:

> "الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء 'الأمم المتحدة' وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال، فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[32].

وتزعم إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، أن لحربها الأخيرة على غزة، وما قبلها، ما يبررها بموجب القانون الدولي، وتستشهد بالمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة المذكورة سابقًا. وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، اقترحت الولايات المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ينص على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بموجب المادة (51) من الميثاق التأسيسي

---

(30) Frank Giles, "Golda Meir: 'Who Can Blame Israel'," *Sunday Times*, 15/6/1969, p. 12; Mouin Rabbani, "Palestinians and their Discontents," *Critical Sociology*, vol. 49, no. 6 (2023), p. 935.

(31) "Israeli Minister Says 'no such Thing' as Palestinian People," *Reuters*, 20/3/2023, accessed on 27/11/2023, at: https://tinyurl.com/3bxb2enz

(32) الأمم المتحدة، "ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)"، شوهد في 23/ 11/ 2023، في: https://shorturl.at/prCR1؛ والنص الإنكليزي:
United Nations, "United Nations Charter (Full Text)," accessed on 15/5/2024, at: https://cutt.ly/ferpjofl

للأمم المتحدة[33]. تجري هنا عملية تزوير وخداع واسعة النطاق باستخدام القانون الدولي لتصوير إسرائيل كضحية هجوم يُبرِّر الدفاع عن النفس. لكن هذا المبدأ القانوني الدولي لا ينطبق على إسرائيل بوصفها دولة احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة[34]؛ فقطاع غزة والضفة الغربية ليسا دولةً قائمة بذاتها خارج إسرائيل وقامت بالاعتداء عليها.

**وقد حاولت إسرائيل في الماضي استخدام مبدأ حق "الدفاع عن النفس" لتبرير بناء الجدار العازل في الضفة الغربية. وفي عام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًّا مهمًا جدًا، بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التبعات القانونية لبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونصّ على أن حق الدفاع الشرعي أو الطبيعي عن النفس لا ينطبق على إسرائيل بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة:**

> "إن المادة 51 من الميثاق [...] تقرّ بوجود حق أصيل بالدفاع عن النفس في حالة هجوم مسلح من دولةٍ ما ضد دولةٍ أخرى. لكن إسرائيل لا تدّعي أن الهجمات التي تتعرض لها منسوبةً لدولة أجنبية. تلاحظ المحكمة أيضًا أن إسرائيل تمارس السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن، كما تصرّح إسرائيل بنفسها، التهديد الذي تعدّه مُبررًا لبناء الجدار ينبع من داخل تلك الأراضي، وليس من خارجها. تختلف الحالة إذًا عن تلك التي قصدتها قرارات مجلس الأمن 1368 (2001) و1373 (2001)، ولذلك فإن إسرائيل لا يمكنها في أي حال أن تستدعي تلك القرارات لدعم ادعائها

---

(33) Michelle Nichols, "US Pushes UN to Back Israel Self-defense, Demand Iran Stop Arms to Hamas," *Reuters*, 22/10/2023, accessed on 23/11/2023, at: https://shorturl.at/nouUY

(34) بموجب القانون الدولي، فإن الاحتلال لا يقتصر على وجود مباشر لقوات برية تابعة له في منطقة ما، بل يشمل أيضًا ممارسة "سيطرة فعالة" على منطقة ما. وفي عام 2009، أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وضع غزة في القرار 1860، الذي نص على أن "قطاع غزة يشكل جزءًا لا يتجزأ من الأرض التي احتلّت في عام 1967". وبناءً عليه، فإن الفلسطينيين في غزة ما زالوا "أشخاصًا محميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ويحق لهم الحصول على الحماية الشاملة المكفولة لهم بموجب قوانين الحرب. يُنظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "القرار 1860 (2009)"، 8/ 1/ 2009، شوهد في 23/ 11/ 2023، في: https://shorturl.at/xKT38؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949"، شوهد في 23/ 11/ 2023، في: https://shorturl.at/psvQ2

بممارسة الدفاع عن النفس. وبناءً على ذلك، تستنتج المحكمة أن لا علاقة للمادة 51 من الميثاق بهذه الحالة"[35].

وحتى لو وافقنا جدلًا على أن لإسرائيل حقًا طبيعيًا في الدفاع عن النفس؛ لأن مواطنيها تعرّضوا لهجوم أيًا كان مصدره، وذلك ضمن حدودها الدولية المُعتَرف بها، فإن هذا الحق الذي تنص عليه المادة (51) مُقيّد بالقانون الدولي ويجب أن يكون متناسبًا، وإضافةً إلى ذلك يفترض أن دولة الاحتلال مسؤولة عن أمن المواطنين تحت الاحتلال وليس فقط مواطنيها هي، في حين تقوم بتعريض أمنهم للخطر باستمرار. إن استمرار استخدام "حق الدفاع عن النفس" في تبرير حرب إسرائيل على غزة، بعد أن اتضح حجم الجرائم التي ترتكبها، يتجاوز النقاش حول بند في ميثاق الأمم المتحدة إلى انحطاط أخلاقي من النوع اللازم توافره لتبرير قتل آلاف الأطفال. ليست المسألة الأخلاقية مسألة نقاش فقهي على تفسير بنود في القوانين والمواثيق، بل قدرة على الحكم على الأفعال بموجب قوانين يسنّها ضمير الإنسان الأخلاقي لنفسه.

مكتبة
t.me/soramnqraa

(35) United Nations, "ICJ Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the OPT - Declaration of Judge Buergenthal - ICJ Document," 9/7/2004, accessed on 23/11/2023, at: https://tinyurl.com/38wxaken

# الفصل الرابع

## الحرب على غزة وأسئلة المرحلة[1]

ليست الدراسات ذات الصلة بفلسطين تخصّصًا قائمًا بذاته، فهي تتداخل مع العلاقات الدوليّة والدراسات الإقليميّة والتاريخ العالمي والإقليمي، فضلًا عن التخصّصات المختلفة في العلوم الاجتماعيّة. وقد حققت تقدمًا كبيرًا لناحية استقبالها في المؤسّسات الأكاديميّة المرموقة، بما في ذلك الجامعات والدوريات وغيرها في مختلف البلدان.

ولكن لا يمكننا تجاهل الخطر المحدق بإنجازاتها في هذه المرحلة نتيجةً لمحاولة جماعات الضغط الإسرائيليّة ورأس المال المرتبط بها واليمين المتحالف معها، وبعض الأكاديميين غير المسيّسين المرعوبين من تهمة العداء للسامية، فرض مكارثيّة جديدة على المؤسّسات الجامعية في الغرب؛ وذلك باستغلال أجواء تعرّض إسرائيل لهجمات المقاومة الفلسطينية يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحرب الإبادة الإسرائيليّة التي تُشن على قطاع غزّة حتى اليوم، وإذكاء حُمّى مكافحة الإرهاب تارةً، ومكافحة اللاساميّة تارةً أخرى، أو جمعهما معًا. فقلما يُدقَّق في صحة استخدام المفاهيم والمصطلحات في زمن الهيستيريا الحربية التي تُسخَّر للتغطية على مراجعة منجزات حرية التعبير والحريات الأكاديمية في الجامعات وتخفيض سقفها. إنها الحرية الأكاديمية التي طالما ضاق بها اليمين الشعبوي. وتتطلّب مواجهة هذه الحملة إرادةً وعزيمةً

(1) محاضرة عامة أُلقيت في افتتاح المنتدى السنوي لفلسطين - الدورة الثانية، 8 شباط/ فبراير 2024، الذي يعقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.

لا تفتران، والتحلي بالحكمة والتنسيق مع القوى المنحازة إلى العدالة في عالمنا، وجميع أولئك المتمسكين بالحريات المدنية والأكاديمية في الدول الديمقراطية.

لن أتناول بالتفصيل ملابسات استحضار تهمة اللاساميّة الجاهزة ضد نُقّاد إسرائيل، إذ إن ذلك يحتاج إلى مناقشةٍ موسعةٍ تفي الموضوع حقه، ولكن يصعب تمالك المرء نفسه عن الإشارة إلى واقعة غريبة؛ هي اضطرار حملة الدفاع عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلى مواجهة قوى تُمثّل الاستمرار الفعلي للاساميّة كما عرفتها الحضارة الغربيّة. لقد أصبح عدوُّها الدوري الذي "يلوث" الحضارة الأوروبية في العصر الحالي هو العربَ والمسلمين، ونموذجها المفضّل للدولة العسكريّة القوية هو إسرائيل. يصعبُ تفويتُ الإشارةِ إلى هذه المفارقة العجيبة المتمثلة في تحوّل كارهي اليهود سابقًا إلى محبي إسرائيل حاليًا، وامتلاكهم الجرأة الكافية لاتهام المدافعين عن حقوق الإنسان في فلسطين باللاساميّة.

صحيح أن تعقيد قضيّة فلسطين يعود إلى تداخلها مع قضايا المسألة اليهوديّة في الغرب، وما سبق أن سمَّيتُه المسألة العربيّة في الشرق، لكنّ استمرارها هذه المدة الطويلة من دون حل أدى أيضًا إلى تداخلها مع قضايا إقليميّة ودوليّة يصعب حصرها. وقد طرح العدوان على غزّة تحدياتٍ جديدةً على مستوياتِ القضيّة الفلسطينيّة كلها، وأيضًا على صعيد العلاقات الدولية والإقليمية، والأبعاد السياسية والثقافية والقانونية، التي تتداخل معها.

وكشفت الحربُ، على نحوٍ أوضح من أيّ وقتٍ مضى، الطبيعةَ الاستعماريّة الاستيطانية، لا للعلاقة بين الحركة الصهيونيّة والشّعب الفلسطيني فحسب، وإنّما لطابع دولة إسرائيل ذاتها أيضًا.

لقد تصرّف المجتمع الإسرائيلي مثل قبيلة واحدة، كما في جميع الأزمات الكبرى، بحيث تشدُّه عصبية نابذة لأي رأي مخالف. وطغت غريزة الانتقام والثأر على تفكيره؛ فالسكان الأصليون يجب أن يَدفعوا ثمن ما جرى يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر جماعةً، لكي يتعلّموا الدرس، وهم لا يفهمون سوى لغة القوّة! وكان الطّبيعي أن يختفوا، أن يُغادروا؛ لأنّ العقلية الإحلالية لم تسلِّم يومًا

بوجود من بقي منهم. وتسامحُ الدخيلِ مع وجود الأصيلِ على الأرض مشروطٌ؛ فلا يتقبّل المحتل أيَّ مظهر قوّةٍ أو ثقة بالنفس يُظهِرُهما السكان الأصليون. إنّ أي خرق لقواعد هذا السلوك يُردُّ عليه بالعقوبات الجماعيّة؛ ويبدأ ذلك بهدمِ بيتِ عائلةٍ من يُقْدِم على عمليّةٍ مُسلّحة ضد الاحتلال، ومعاقبة القرية أو المدينة التي خرجت منها جماعةٌ مسلّحة، مرورًا بتجميد تراخيص العمل في إسرائيل، أو إغلاق المناطق المحتلّة برمّتها، وصولًا إلى تدمير قطاع غزّة وجعله غير صالح للحياة. فعمليات التدمير والإبادة في القطاع هي عبارة عن تمادي هذا النهج إلى درجة التوحّش.

يعتمد الاحتلال في نهاية المطاف على العنف. وأيُّ توانٍ في ممارسته يؤدي إلى انكشاف مجتمع المستوطنين أمنيًا، ما يضطر الدولة إلى استخدام العنف أضعافًا مضاعفة، فتُعبِّأ الطاقات كلها لمصلحة المعركة بوصفها ردًا على تهديد وجودي. والتهديد الوجودي يشملُ الوجودَ كلَه، وتتطلّب مواجهته التعبئة الشاملة، العسكرية والسياسية والثقافية والأكاديمية والإعلامية. وتتغلغل التعبئة في المجال الخاص لإنتاج نظام شمولي يحول الأفراد إلى مجرد جنود. وحتى المناسبات الخاصة يجري استخدامها في المعركة، إذ يقدِّم جنديٌّ إلى شريكته تفجيرَ مبنى في غزة في طلب مصورٍ للزواج منها، أو هديةً في عيد ميلاد ابنته. تشكّل هذه النماذج التي يعبر فيها حتى عن الحب بواسطة الكراهية، وتتعسكر فيها أكثر المناسبات حميمية، وتختلط فيها الفاشية بالسماجة الاستعراضية تحديًا لمن يعدُّ بحثًا مقارنًا، إذ لا يرجَّح أن يجد لها نظيرًا.

إن الثأر والانتقام لا يمارَسان لمجرد إرضاء كبرياء المحتلين وشعورهم بالتفوق، وهما اللذان مسَّت بهما في ذلك اليوم عمليّة كتائب القسام، حافرة في الذاكرة صورًا مثل صورة الفلسطيني الذي يعتقل جنديًا إسرائيليًا أو يُخرجه من الدبابة بالقوة، ما يقلب نظام الأشياء في عالم المستوطنين رأسًا على عقب، بل إنهما يمارَسان أيضًا عن سبق الإصرار، تطبيقًا لاستراتيجيّا مفادها تلقين الفلسطينيين وجيرانهم درسًا لا يُنسى. ومن هذه الناحية، ليس الضرر اللاحق بالمدنيين الفلسطينيين عرَضيًا أو جانبيًا، بل هو من أهم أهداف الحرب، ما يؤدي حتمًا إلى الإبادة بتعريفها الدولي.

في خدمة هذه الحملة على مجتمع السكان الأصليين تصبح الأساليب كلها مباحة، بما في ذلك التفنّن في الكذب وشيطنة الآخر، والاستخدام المغرِض والسينيكي لاستعارات المحرقة النازية التي وقعت في مكان وزمان آخرين وحضارة أخرى، إلى درجة أنّ جنودًا إسرائيليين قوبلوا في الإعلام في طريقهم إلى غزة وهم يقولون إنهم يشعرون بأنهم يدخلون إلى معسكر أوشفيتس لمحاربة النازيين، فأساؤوا إلى ضحايا النازية، وقللوا من شأن النازية ذاتها، وذلك في الوقت الذي يشاركون فيه بأنفسهم في حرب إبادة جماعية تشَن على معسكر اعتقال كبير لا ملجأ فيه ولا مفر مما تمطره على الناس أحدث القاذفات الحربية. والجو العام السائد هو التشجيع على ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين لا المحاسبة عليها، وهذا خلافًا لادعاء القاضي أهرون باراك في تعقيبه على قرار محكمة العدل الدولية، أن "إسرائيل دولة ديمقراطية تتمتع بنظام قانوني قوي ونظام قضائي مستقل" قادر على القيام بالمحاسبة على التجاوزات، وأن الجيش الإسرائيلي جيش أخلاقي، حيث إن "القانون الدولي يُشكِّل أيضًا جزءًا لا يتجزأ من القانون العسكري وسلوك الجيش الإسرائيلي"، مستشهدًا بـ"مدونة أخلاقيات جيش الدفاع الإسرائيلي"[2]؛ إذ لا يسود قانون ولا قضاء في إسرائيل في زمن الهستيريا الحربية.

تتعرى على نحو سافر النظرة الفوقية العنصرية إلى السكان الأصليين التي موّهها مؤقتًا تسامح القوة في أزمنة الرخاء والاسترخاء، وتصعدُ من جديد رؤية الآخر بوصفه تهديدًا ومشكلة أمنية. وهذه لا تتطلب القوة الرادعة والرقابة الكاملة فحسب، بل تتطلب أيضًا تعليم المستعمَر الذي لم يهجَّر، وتدريبه على قبول واقع الأبارتهايد، حتى لو تتطلب ذلك فرض العقوبات الجماعية القاسية بوصفها أسلوبًا في التربية، يعقبها تغيير مناهج التدريس بحيث يتحول فيها الدخيل إلى أصيل، وبحيث تُقتلع فكرة مقاومة الظلم من العقول والقلوب.

وفي كل مرة يُصعَقُ حكام إسرائيل وحلفاؤهم من فشل هذه السياسات، ومن أنّ كل جيل فلسطيني يُنتج ثقافتَه المناهضة للاحتلال وأساليبه في مقاومته،

(2) "Separate Opinion of Judge *Ad Hoc* Barak," *International Court of Justice*, 26/1/2024, accessed on 20/5/2024, at: https://cutt.ly/Oetrez97

فلا يستنتجون من ذلك ضرورة تغيير السياسة جذريًا للتعايش مع الشعب الفلسطيني على أساس العدالة والمساواة، بل تطوير أساليب القمع وتعزيز قوة الردع. وتتيح "الديمقراطية" الحرية الكاملة والتعددية في مناقشة وسائل السيطرة وتنجيعها.

وعلى مستوى العلاقة بين الدول العربيّة وقضية فلسطين، أكدت الحرب على غزة، مرّة أخرى، ما سبق أن كشفه حصار بيروت عام 1982، وحصار المقاطعة في رام الله عام 2004، وحرب تموز 2006 على لبنان، والحروب المتتالية على غزّة.

ليست قضيّة فلسطين قضية كل دولة عربية على حدة، وإن يكن بعض الدول تتأثر بها أكثر من غيرها، فهي قضية العرب المركزية بوصفهم عربًا بوجود مشروع عربي، لا بوصفهم دولًا منفصلة. ربما يقع الاختلاف في تعريف المشروع العربي، وفي حقيقة وجوده أصلًا في يوم من الأيام، أو في تحديد موعد انهياره إذا وجِد، هل كان ذلك يوم وُقّعت اتفاقيّةُ كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، أم يوم اجتاح العراقُ الكويت، أم قبل هذا وذاك في مرحلة الحرب العربية الباردة قبل حرب عام 1967؟ الأمر الواضح هو أن لا علاقة لمواصلة التوقّعات والخيبات واللوم والهجاء بواقع الدول العربية؛ إذ ليس هناك في الواقع فاعلٌ يمكن تسميته النظام العربي إلا شكليًا، وما يوجد في الحقيقة هو أنظمة عربيّة، لديها أجندات داخلية وخارجية من دون مفهوم أو حتى تصور لأمن قومي عربي. ولو كان هناك مفهوم كهذا، لما كان الحال ما هو عليه اليوم لا في فلسطين فحسب، بل أيضًا في سورية واليمن وليبيا والسودان، ويمكن إضافة دول عربية أخرى.

كانت إسرائيل تكرر الزعم أن القضيّة الفلسطينيّة ليست جوهر الخلاف مع الدول العربيّة. وكانت امتداداتها داخل الإدارات الأميركيّة تؤكّد أنّ القضيّةَ الفلسطينيّةَ ليست مهمّةً بالنّسبة إلى الدول العربيّة، وأنّ تطبيع علاقاتها مع إسرائيل ممكنٌ بتجاهل هذه القضية. وفي كل موجة تطبيع مع إسرائيل، أثبتت الدول العربية ذلك بالفعل.

للأسف، بدأنا نسمع ونقرأ مصطلح الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وثمة محاولات لتسريبه إلى الوثائق الرسمية العربية. وإذا كانت دول عربية قد تخلّت

عن مصطلح الصراع العربي-الإسرائيلي فهذا شأنها، أما أن تستبدل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بقضية فلسطين، فهذا أمر آخر. ليس الصراع في فلسطين نزاعًا بين طرفين، بل إنه قضية تحرر وطني، هي القضية الفلسطينية.

لماذا نستمر إذًا في التوقّع والتطلّع اللذين يليهما الشعور بالإحباط والغضب؟ غضبْنا خلال حصار بيروت 1982، حين لم تُحرك العديد من الدول العربيّة ساكنًا لفك الحصار عن العاصمة بيروت وعن منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها فيها، وكذلك حين لم تُحرّك ساكنًا عندما حوصرت المقاطعة في رام الله، وكان ذلك مقدمة لاغتيال زعيم فلسطيني وعربي هو ياسر عرفات، من جانب قوّة استعماريّة محتلة. وأحبطَنا سلوكُ دول عربية عام 2006 حين قامت بلوم المقاومة اللبنانيّة صراحة وتحميلها المسؤولية عن الحرب. لماذا نُصرُّ إذًا على التمنيات التي تجر الخيبات؟ أهي مازوخية نستمتع بها؟ هذه الانفعالات طبيعية في رأيي بسبب عناد الهويّة العربيّة التي تجمعنا، وإصرارها على النبض بالحياة، كما تفعل في ملاعب كرة القدم، على الرغم من التحوّلات الدوليّة والإقليميّة.

وربما يغضب بعضنا لأنّه يعتقد أن دولًا عربية تتصرّف خلافًا لمصلحتها الحقيقية حين تُطبّع العلاقات مع إسرائيل، فيحزنه أنها لا تعرف مصلحتها ويجب إرشادها إليها. هؤلاء لا يُحسنون التمييز بين الدول والأنظمة الحاكمة، فعمومًا، الأنظمة الحاكمة (وليس الدول) أدرى بمصلحتها من نقّادها، وليس من عادتها أن تلبي توقعاتهم منها.

وقد يكون سبب الأمل الذي لا شفاء منه هو أن الرأي العام العربي عمومًا متضامنٌ لا مع فلسطين فحسب بل مع فعل المقاومة أيضًا، وهو رافضٌ لأي تطبيع مع إسرائيل، بغضّ النّظر عن درجات الوعي بما يجري، فليس جميعُ الناس محلّلين. قد يكون هذا التضامن بين الشعوب خميرةً للمستقبل كما أصبح بعد حرب 2009 على غزة، ولكنّه في حدِّ ذاته لا يُغيّر على نحو فوري سلوك الحكومات الناجم عن شبكة تربط بنيةَ كلِّ نظام على حدة في علاقات إقليمية ودولية، وإن كانت تضطر إلى مسايرة الحراك الشعبي خطابةً.

من هذه الناحية، من المفيد أن نُمعن النّظر في الفرق بين تواصل حركات التضامن الإنساني ذات النفس الطويل مع قطاع غزة في بعض الدول الغربية،

وهي حركات تتصاعد ولا تتراجع، وبين ثورات الغضب التي تصعد في بلداننا ثم تخبو. لا أشير هنا إلى مشكلة ثقافيّة، فربما كان العامل الرئيس في هذا كلّه هو الخوف من تبعات المشاركة في أي حراك شعبي؛ فقد أصبح حتى التضامن مع فلسطين في بعض بلداننا محظورًا. وبخصوص طبيعة حركات الاحتجاج العربيّة وعفويّتها، أكتفي بالإشارة إلى هذه المسألة: يمكن أن تُؤثر حركات الاحتجاج العربيّة المتضامنة مع فلسطين لو أنها مستمرّة ومثابرة ومنظمة، ويمكنها أيضًا أن تؤثّر في مواقف الدول الغربيّة المعنيّة باستقرار الأنظمة الحليفة لها في المنطقة. وحاليًا، ثمّة تناسب عكسي بين تقلّص الحراك الشعبي وتفشي "المكْلمة" (الثرثرة المتواصلة) على وسائل التواصل واتخاذها طابع المزايدة في استعراض المشاعر من خلال طوفان المرئيات الواردة التي تصور آلام الناس ومعاناتهم، في مقابل تراجع الفعل السياسي المؤثّر في الفضاء العام. وهذا أمرٌ يجب أن نتعامل معه نقديًّا بكلِّ ودٍّ ومحبّة.

على كل حال، ما أريد قوله الآن هو أنّ الواقع العربي المرير المتمثل في عدم استعداد الدول العربيّة المطبّعة مع إسرائيل حتى للتظاهر بالغضب، مثل استدعاء سفرائها، بما تتضمنه هذه الخطوة من تمويه لحقيقة العلاقات، وعدم استعداد بعض الدول التي لم تُطبّع بعدُ للتخلي عن فكرة السلام المنفرد مع إسرائيل من دون حلٍّ عادلٍ لقضيّة فلسطين، هو معطًى يجب أن يؤخذ في الحسبان ضمن حسابات النضال واستراتيجيات المقاومة. إنّ المشاعر القوميّة والوطنية والتوقعات النقدية شيءٌ، وما يتبعها من خيبات الأمل، والحسابات الاستراتيجيّة العقلانيّة التي تنطلق من معطيات واحتمالات شيءٌ آخر. وفي الحالتين لا يوجد إطلاقًا أي مبرر لعدم تحدي الحصار المفروض على القطاع بالإغاثة والدعم الإنساني وتنفيذ القرار الذي ينص على ذلك كما صدر عن القمة العربية والإسلامية التي عُقدت في الرياض[3].

(3) جاء في قرارات القمة العربية والإسلامية المشتركة المنعقدة في الرياض في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 في البند الثالث: "كسر الحصار على غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية، تشمل الغذاء والدواء والوقود إلى القطاع بشكل فوري، ودعوة المنظمات الدولية إلى المشاركة في هذه العملية، وتأكيد ضرورة دخول هذه المنظمات إلى القطاع، وحماية طواقمها وتمكينها =

على مستوى العلاقة العضويّة وشبه العضويّة بين إسرائيل والقوى المتحالفة معها في الغرب، ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية، كشف العُدوان على غزة أنّ هذه العلاقة تقوم على المصالح، ولا تقتصر عليها. وقد شهدنا سلوك المؤسسات الإعلامية الكبرى في التعامل بمعايير مزدوجة لا مع القضايا السياسية فحسب، بل حتى مع الأمور الإنسانية كما في حالة التمييز بين معاناة الفلسطينيين ومعاناة الإسرائيليين. وسوف يلاحق هذه المؤسسات إلى الأبد عارُ عدم فعل المزيد للوجود الصحافي المباشر في غزة لمرافقة الحدث الكبير مهنيًا وتغطية الجريمة الكبرى المستمرة فيها. سوف يلاحقها ذلك حتى بعد أن فرضت حرب الإبادة عليها نشر أخبار أكثر توازنًا في الفترة الأخيرة.

إنها المرة الأولى التي تعمل فيها إسرائيل بهذه القوة على فرض رؤيتها للمنطقة وتصنيفها الأصدقاء والأعداء، بما في ذلك شيطنة مؤسسات في الأمم المتحدة مثل وكالة الأونروا، على دول ومجتمعات كاملة، بما في ذلك مؤسساتها الجامعية والإعلامية إلى درجة تخوين من يخالفها أو معاقبته بما يشبه الحرمان في القرون الوسطى. وتتحمل الإدارة الأميركية مسؤولية كبرى في بلوغ إسرائيل هذا المبلغ من الغطرسة. ومن المرجح أن يضيق الناس في الغرب أيضًا ذرعًا بهذا الأسلوب، وأن تنقلب الأمور عليها في مرحلة ما قادمة؛ فلا يعقل أن تستمر هذه السطوة المخالفة للعقل والمنطق.

لقد طوّرت إسرائيل في علاقتها مع الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، مصالح مشتركة لا تقتصر على تلقّي الدعم، كما طوّرت شبكة علاقات تحتفظ فيها ببعض الاستقلالية في صنع القرار بحيث تكون قادرة على أن تفرض على دول الغرب مواصلة دعمها على الرغم من الاختلاف في الرؤية بوصفها حليفًا لا بديل منه.

---

= من القيام بدورها بشكل كامل، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)"، وفي البند الرابع: "دعم كل ما تتخذه جمهورية مصر العربية من خطوات لمواجهة تبعات العدوان الغاشم على غزة، وإسناد جهودها لإدخال المساعدات إلى القطاع بشكل فوري ومستدام وكاف". يُنظر: منظمة التعاون الإسلامي، "القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني"، الرياض، 11/ 11/ 2023، ص 3، شوهد في 21/ 11/ 2023، في: https://cutt.ly/TerpmI3L

من نافل القول إنّ للدول الكبرى مصالحَ واهتمامات مختلفة في المنطقة، وإنّ إسرائيل تُعَدّ حليفًا مستقرًا وقوةً عسكريةً رادعة. ولكن هذه مقولة تُفسِّر ذاتها، ولا تُفسِّر وحدها شيئًا آخر؛ فحين تعبّر الحكومات في الدول العربية الرئيسة عن إرادة الشعوب مثلًا، ولو كان ذلك لأسباب داخلية لا علاقة لها بفلسطين، فسوف تصطدم بتصورات إسرائيل للإقليم، وقد تُصبح إسرائيل نتيجة لذلك عبئًا على الدول الكبرى. ولو كانت الدول العربية قادرة على الاتفاق على أجندة عربية مشتركة في التعامل مع الولايات المتحدة في قضية فلسطين وغيرها من القضايا الإقليمية عوض التنافس في ما بينها على التقرب منها، لكانت قادرة على صنع المصالح وتحجيم التأثير الإقليمي والدولي الإسرائيلي. لا يوجد "لو" في التاريخ، ولكني أتحدث عن المستقبل لا عن التاريخ، وفي المستقبل أكثر من "لو".

لقد أعادت عمليّة 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر، وحرب الإبادة الإسرائيليّة التي ما زالت إسرائيل تشنها على غزة، القضيّة الفلسطينيّة إلى الواجهة، وإلى جدول الأعمال الإقليمي والدولي. هذا صحيح! ولكن إسرائيل تسابق الزمن في محاولة لمراجعة هذا التطور المهم. ولذلك تواصل عدوانها حتى إنهاء ما تعتبره مهمتها في هذه الحرب، وهو القضاء على المقاومة الفلسطينيّة المسلحة المنظّمة في قطاع غزة، كهدف قائم بذاته، وأيضًا لكي تقتنع دول عربيّة بمواصلة التطبيع مع إسرائيل من دون حلٍّ عادلٍ لقضيّة فلسطين؛ إذ لا يمكن إنشاء محور عربي-إسرائيلي إلا بتهميش قضية فلسطين. هذه بديهية.

إن ما يعرقل مخطط إسرائيل هو تجاوز مدة الحرب حتى توقعات الإسرائيليين المتشائمة، وفشلها في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في القضاء على المقاومة المسلحة، التي عادت وانتشرت فوق الركام وتحته، بما في ذلك في شمال قطاع غزة ووسطه مؤخرًا. وتفرك القيادة الإسرائيلية أعينها غير مصدّقة ما يجري، فضلًا عن عدم تمكّنها من تحرير المحتجزين الإسرائيليين. إن الهدف الوحيد الذي أُنجز هو تدمير قطاع غزة وجعله غير صالح للعيش على أمل حصول موجات هجرة قسرية مستقبلًا، ولا سيما في الفترة الحساسة الواقعة بين وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار، حين لن يجد الناس مأوى ولا مدرسة ولا مستشفى

ولا عمل، أو على الأقل إشغال الشعب الفلسطيني سنوات طويلة في التعافي مما تعرض له، وفي عملية إعادة البناء.

تواصل إسرائيل الحرب إذًا على الرغم من انتشار القناعة لدى الحكومة الأميركية، وفي دولة الاحتلال نفسها، بعدم جدوى مواصلة التدمير بعدما لم يعد هناك ما يُدمَّر، واحتمال استنزاف إسرائيل رصيد التعاطف معها. ولا تستطيع دولة الاحتلال مواصلة حرب طويلة من دون اعتماد مطلق على الدعم الأميركي، ولذلك تزداد قدرة الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل، ولكنها لا تفعل، بل ما زالت تقدم النصائح لرئيس وزرائها الذي يفاخر أمام حكومته بأنه يعرف كيف يتعامل مع الولايات المتحدة. سمعنا الرئيس الأميركي أول مرة، في 8 شباط/ فبراير 2024، يقول إنه يضغط بشدة للتوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام، وقرأنا تشكيكًا أميركيًا برواية إسرائيل أنها دمرت ثلثي قوة حماس.

في هذه الأثناء، تواصل دولة الاحتلال الحرب في انتظار ترتيبات لليوم التالي بحيث يمكنها عدُّها هي ذاتها نصرًا في الحرب؛ لأنها تشمل إدارةً جديدةً لقطاع غزة خاضعة لإشراف أمني إسرائيلي، ما يتطلب تعاونًا إقليميًا وأميركيًا. يقصد نتنياهو باليوم التالي، اليوم الذي يتلو القضاء على المقاومة الفلسطينية. ولا يفترَض أن يقبل العرب والفلسطينيون هذا التفسير لليوم التالي، بل أن ينطلقوا من أنه هو اليوم التالي لأوهام استمرار الاحتلال على الرغم من كل ما جرى. وهذا ممكن.

بناءً عليه، أعتقد أنّنا على مفترق طرق؛ **فمن ناحية**، سوف تحاول إسرائيل وحلفاؤها فرض "ترتيبات سياسية جديدة" تُبعد الشعب الفلسطيني عن ممارسة حقوقه الوطنية أكثر مما أبعدته اتفاقيات أوسلو، التي لجأت إليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قبل ثلاثة عقود باستثمار منجزات الانتفاضة الأولى بغرض تجاوز التهميش بعد حرب 1982 في لبنان وحرب الخليج وانهيار المعسكر الاشتراكي، فازدادت تبديدًا لها مع مرور الوقت. وإذا فُرض هذا "الترتيب الجديد"، فسوف يمر الوقت أيضًا كما مر منذ تلك الاتفاقيات بتعوُّد مراحل انتقالية جديدة، واستيطانٍ لا يُبقي أثرًا لأي احتمال لنشوء دولة فلسطينية، وانتخابات إسرائيلية تتلوها انتخابات أميركية، وصراعات على سلطة بلا سيادة.

**ومن ناحية أخرى**، لا تستطيع المنظومة الدولية والإقليمية تجاهل الثّمن الفادح الذي دفعه الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة والجحيم الذي عاشه من قتل الأطفال إلى قهر الرجال، ومن تدمير المساكن والمدارس والمستشفيات والجامعات والمؤسّسات الثقافيّة إلى التجويع. ولا يمكن تجاهل بسالة المقاومة وصبرها ومثابرتها، وهي فوق ذلك كله إنجاز للشعب الفلسطيني على مستوى التنظيم وبناء المؤسسات. إن تضحيات الشعب الفلسطيني والمنجزات على مستوى المقاومة تعزز موقف قيادة فلسطينية موحدة تشمل فصائل المقاومة والوطنيين المستقلين في إطار منظمة التحرير، إذا أصرت على الحل العادل، وإذا دعمتها الدول العربية. الرصيد المعنوي كبير، ولا يمكن تجاوزه إقليميًا ودوليًا.

نقف على مفترق طرق لأن قضية فلسطين عادت إلى الواجهة، ويمكن أن نقترب من تحقيق إنجاز على مستوى الحل العادل، ويمكن أيضًا أن نبتعد عنه. ففي المفترقات التاريخية تحديدًا، أي ما يسمى (Critical Junctures)، يمكن أن تحقق الفواعل البشرية تفوقًا على البنى والهياكل التي تتحكم فيها.

إذا أرادت السلطة الفلسطينية أن تحبط مخطط نتنياهو وأن تحكم سلطةٌ واحدة الضفة الغربية وغزة، عليها أن تدرك أن هذا غير ممكن إلا من خلال أحد خيارين؛ إما بالتفاهم الوطني مع فصائل المقاومة في الطريق إلى السيادة والاستقلال، وإما على ظهر دبابة إسرائيلية في الطريق إلى تكريس السلطة الفاقدة السيادة. وإذا أرادت فصائل المقاومة المشاركة في تقرير مستقبل الشعب الفلسطيني والمناطق المحتلة، وأن تترجم نضالها وتضحياتها إلى إنجازات سياسية، يجب عليها أن تنضم إلى منظمة التحرير، الجهة الشرعية الرسمية الممثلة للشعب الفلسطيني، وأن تتوافق الأطراف على شروط ذلك. نحن على مفترق طرق ويجب أن يتخذ القرار في أسرع وقت. ولا مجال لجولات مصالحة متجولة كالتي تسببت للشعب الفلسطيني بالسأم والإحباط.

## ملاحظة بشأن الجدالات الدائرة

نذكر، بلا شك، الصّدمة والذهول اللذين أعقبا عمليّة طوفان الأقصى: إعجاب المؤيّدين للمقاومة بالقدرات التخطيطيّة والقتاليّة التي أدّتها بعد سبعة

عشر عامًا من حصار قطاع غزة، ورقابة تكاد تكون مُحكمة عليه، وأربع حروب تعرض لها، وصدمة الإسرائيليين من وقوع عمليّة شبه حربيّة داخل حدود 48، وحجم الضحايا من الإسرائيليين الذين سقطوا في يوم واحد، والغضب والشعور بانعدام الأمان، وصولًا إلى القلق الوجودي، لا من العمليّة ذاتها، بل من احتمال خسارة هيبة الرّدع مستقبلًا، إذا مرت العملية من دون رد مختلف جذريًا عما سبق. بناءً عليه، جرت نقاشات مطوّلة لمّا تنتهِ حول مسؤوليّة المقاومة ومسؤوليّة الجيش الإسرائيلي عن بعض حالات قتل المدنيين، والفوضى التي شابت تدفق جمهور واسع من المدنيين نتيجة لاختراق السّياج الحدودي. وما زالت المعلومات متضاربة حول التجاوزات التي تستحق النّقد، وحتى الإدانة في بعض الحالات إذا صح حصولها، من دون المس بالحق في مقاومة الاحتلال.

على كلِّ حال، استخدمت آلة الدعاية الإسرائيلية جميع ما في جعبتها من وسائل وقدرة على التأثير لكي تديم تسيّد هذا الموضوع الحوارات الإعلامية، بحيث يطغى ما تعرضت له نتيجة لعمليّة واحدة للمقاومة، وإن كانت استثنائية في مقاييسها، على فظائع الحرب الشّاملة المؤلّفة من مئات العمليّات والمجازر التي تشنّها هي على قطاع غزّة، والتي لخّصها بدقّة باسمنا جميعًا كتاب الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا على إسرائيل إلى محكمة العدل الدوليّة.

وحسنًا فعلت حركة حماس، إذ نشرت بتاريخ 21 كانون الثاني/ يناير 2024 وثيقةً تشتمل على روايتها لأحداث ذلك اليوم، أصرت فيها على أن عمليّتها كانت عسكريّة تستهدف قواعد الجيش الإسرائيلي لأسر جنود، مؤكدةً عدم استهدافها المدنيين، وحصول نوع من الفوضى، لا تتحمل هي مسؤولية ما جرى خلالها. والأهم من ذلك أنّها دحضت مرّة أخرى أي علاقة بين هذه العمليّة واستهداف اليهود بوصفهم يهودًا، إذ شددت على مقاومة إسرائيل بوصفها قوة احتلال.

وبين هذا وذاك، ثمة انتقادات حادة من جانب خصوم المقاومة، وأخرى همسًا من دون ضجيج من جانب مؤيدي المقاومة المسلحة، حول الحكمة مِنْ مثل هذه العمليّة وهل كانت نتائجها محسوبة؟ نعرف هذه المجادلات، قابلناها مرّات عدّة، ليس فقط في تاريخ القضيّة الفلسطينيّة، بل في تاريخ مقاومة الظلم عمومًا. هل تتحمل المقاومة التي تثور على الظلم، عفويًّا أو على نحو منظم وغير محسوب،

المسؤوليّة عن قمع النّظام الوحشي للشعب الرازح تحت الاحتلال؟ هل تتحمّل القوى، حتى القوى الحسنة التنظيم، التي بادرت إلى عمليّة لم تتحكم في نتائجها، المسؤوليّة عن العقوبات الجماعية وقصف المدنيين وتصحير مدنهم وقراهم في بعض الحالات؟ يجب أن نَفْصِل بين مستويات النقاش المختلفة، ولا سيّما حين يدور بين المثقّفين والباحثين، دعك من المشادّات العبثيّة على وسائل التواصل الاجتماعي!

ثمّة مستويات مختلفة للنّقاش في حال شاورتك حركة مقاومة قبل أن تقوم بعمليّة ما، ربما تسنح لك الفرصة للتعبير عن رأي حصيف بشأن نوع العمليّة وتوقيتها في الظروف المعطاة. وبعد وقوعها، ثمة دائمًا متسع لنقد هذا الجانب أو ذاك من عمليات المقاومة، سواء أكان النقد أخلاقيًا أم استراتيجيًا. هذا النوع من النقاش يمكن، بل يجب، أن يخاض داخل المعسكر المناهض للاحتلال والمؤيد مبدئيًا للحق في مقاومته.

إذا وجدت نفسك أمام واقع شعب فقد وطنه قبل 75 عامًا، ويقطن جزء من لاجئيه في قطاع محاصر منذ أكثر من عقد ونصف، وتعرض للحروب أربع مرّات، وخرجت عمليّات مقاومة وردّت عليها إسرائيل بحرب إبادة، أين تقف؟ لم يسألك أحد عن رأيك في التوقيت ولا في نوع العمليّة، فلست بنفسك مقاومًا يحمل السلاح. ما العمل إذًا؟ أنا لا أتحدث هنا عن نقاش استراتيجي مشروع، وربما ضروري، ويمكن خوضه دائمًا، حول أفضل السُبل للمقاومة في هذا الوقت بالذات، بل أتحدّث عن موقف أخلاقي في واقع قائم: نُخبة مقاوِمة تتألّف، كما يبدو، من عشرات الآلاف من المقاتلين من شعبٍ مؤلّف من ملايين. تتحمل هذه المقاومة عبء التنظيم والالتزام والمثابرة طوال سنوات، وتخرج إلى عمليّة مسلحة، فهل تظل قادرًا على تشخيص القضية الرئيسة رغم ملاحظاتك ورغم نتائج هذه العملية؟ تبقى القضيّة الرئيسة، في رأيي، هي قضيّة الاحتلال وممارساته التي أدّت إلى هذه العمليّة، وحملة العقوبات الجماعيّة والثأر والانتقام التي تصل إلى حدّ جرائم الإبادة التي أعقبتها. ويفضَّل أن نتذكر دائمًا أن بعض من ينضمّ إلى مناقشة جدوى عملية مقاومة بعينها ونتائجها، يعارض أصلًا جميع عمليات المقاومة، ويؤيد السلام مع إسرائيل من دون حل عادل لقضية فلسطين؛ أي يؤيد

الاستسلام للاحتلال بوصفه أمرًا واقعًا، ومن الضروري أن نرسم خطًا فاصلًا بين الموقفين.

ولا بد من خوض نقاش آخر لا علاقة له بالأمرين، مع أولئك الذين لا يمرون أصلًا بمرحلة الدّفاع عن الحق في مقاومة الاحتلال والدفاع عن الشعب ضد جرائم الإبادة، في محاولة لكفِّ أيدي دولة الاحتلال عن ارتكاب المزيد؛ إذ إنهم يعدون معاناة الناس مجرد تفاصيل، ويبشرون بالنصر منذ اللحظة الأولى. والنّصر في قاموسهم لا يتلخص فقط بصمود المقاومة لإفشال العدوان، وإنما يتجلى أمام أعينهم انتصارًا مؤزّرًا شاملًا على دولة احتلال لأنها في طريقها إلى هزيمة منكرة وانهيار محتوم. ويحدد البعض حتّى سنوات معيّنة لزوال إسرائيل بناءً على حسابات غيبيّة. يمكن أن يُقال أي شيء في أي وقت استنادًا إلى علم الغيب، أو نتيجة لتفاؤل مُفرِط يعوض عن بؤس الواقع بنسج الخيال. وكلها مقولات وانفعالات ممتنعة على الدحض والإثبات.

لا علاقة لهذا كلّه بواقع الحرب على قطاع غزة الذي يتعرض فيه شعب لجرائم إبادة، وتطالب فيه المقاومة بوقف إطلاق النار، وهي التي يُفترض أنّها منتصرة، وتحاول فيه الدولة المنهزمة، بموجب هذا التفكير، أن تواصل الحرب. ما المنطق في هذا كلّه؟

أعتقد أنّ هذا الخلط المستوى الأخلاقي والمستوى التحليلي من جهة، ودعم الصمود ونسج الأوهام التي تعقبها الإحباطات من جهة أخرى، هو عبارة عن مغالطات تُلحق ضررًا بقضيّة العدالة، وتعوق توجيه النّاس إلى اتخاذ مواقف والقيام بأعمال من شأنها أنْ تُسهم في صمود الشعب الفلسطيني في وجه ما يتعرّض له، وفي تقليل الأضرار، وتحقيق إنجازات سياسيّة لقضية فلسطين لا لخصومها الذين ينتظرون تصفيتها، لكيلا تذهب هذه التضحيات سدى.

ليس التقليل من أهميّة معاناة الشّعب الفلسطيني في ظل جرائم الإبادة رفعًا للمعنويّات، بل إساءة إلى تضحيات هذا الشعب وتغطية على جرائم الاحتلال؛ ومثل ذلك تحميل المقاومة مسؤوليّة جرائم الاحتلال، ومثلهما أيضًا نشر الأوهام عن الانتصار الفوري الناجز على إسرائيل وعن انهيارها نتيجة للحرب على غزة.

المقاومة صامدة بفضل الإرادة والعزيمة والإيمان والتدريب الجيّد والاستعداد لمعركة الدّفاع عن غزة، وهو استعداد استمرّ سنوات، وليس نتيجة لحسابات غيبيّة. من الواضح أن المقاومة في غزة مجهزة أساسًا لكي تكون قوة دفاع. والشّعب الفلسطيني يُعاني معاناةً تفوق التصور، ويُجالد متحملًا، بحيث لا يفقد إنسانيّته أو كرامته في هذه الظروف بسبب احتلالٍ عنصريٍ فاشيٍّ، لا يتورّع عن ارتكاب جرائم إبادة.

إن أجدى ما يمكن أن يقوم به المثقفون الفلسطينيون اليوم، في ما عدا ما يقومون به أصلًا، كلٌ من موقعه ووفقًا لقيمه، هو التضامن الوطني والإنساني لتخفيف معاناة الناس في غزة، والعمل على التصدي لدعاية حرب الإبادة الإسرائيلية وافتراءاتها، والضغط على القوى السياسية الفلسطينية المركزية لكي تأتلف في قيادة موحدة في إطار منظمة التحرير، بحيث تمنع ذهاب هذه التضحيات هدرًا بفعل استثمارها لصالح تمرير ترتيبات ما يسمى اليوم التالي من دون حل عادل لقضية فلسطين يضمن عدم تكرار مثل هذه الجرائم الإسرائيلية.

# المراجع

## 1-العربية


الأتاسي، أحمد نظير. "الأخلاق والسياسة: جدلية الفردي والمؤسساتي". **تبين**. مج 12، العدد 46 (خريف 2023).

الأمم المتحدة، الجمعية العامة. "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 (د-15) المؤرخ في 14/ 12/ 1960. في:
https://bit.ly/3QUi7YJ

_____، الجمعية العامة. "قرار رقم 2649 (الدورة 25) بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصًا لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين". 30/ 11/ 1970. في:
https://bit.ly/40GLTDS

_____، الجمعية العامة. "قرار رقم 3236 (الدورة 29) بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، قضية فلسطين". 22/ 11/ 1974. في:
https://bit.ly/3Qul6pw

_____، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي. "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها". كانون الأول/ ديسمبر 1948. في:
https://tinyurl.com/35msz4kk

_____، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي. "اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب". جنيف: 1949. في: https://bit.ly/3udHs7l

_____، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي. "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية". 17/ 7/ 1998. في: https://bit.ly/47ufy5J

باومان، زيغمونت. **الحداثة والهولوكوست**. ترجمة حجاج أبو جبر ودينا رمضان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

بشارة، عزمي. **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

بغورة، الزواوي. "خطاب الحداثة الأخلاقية عند تشارلز لارمور". **تبين**. مج 12، العدد 46 (خريف 2023).

الشافعي، ضحى وضاح. "شرعية المقاومة المسلحة الفلسطينية وقانونيتها الدولية". **دراسات وأبحاث**. مركز سيتا. 15/ 9/ 2018. في:
https://bit.ly/3QVIr51

الضيف، محمد. "خطاب 'طوفان الأقصى'". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 137 (شتاء 2024).

عواد، هاني. "فهم 'حماس': تأملات في ثلاثة مداخل نظرية مختلفة ومتشابكة". **سياسات عربية**. مج 8، العدد 45 (تموز/ يوليو 2020).

الكحلوت، غسان. "انحسار الفضاء الإنساني في غزة تحت الحصار". **سياسات عربية**. مج 8، العدد 45 (تموز/ يوليو 2020).

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية". لاهاي، 18/ 10/ 1907. في: https://bit.ly/3MAhP76

_____. "اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949". في: https://shorturl.at/psvQ2

منظمة التعاون الإسلامي. "القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني". الرياض، 11/ 11/ 2023. في: https://cutt.ly/TerpmI3L

## 2- الأجنبية

Baconi, Tareq. *Hamas Contained: The Rise and Pacification of Palestinian Resistance*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2018.

Bishara, Azmi. *Palestine: Matters of Truth and Justice*. London: Hurst, 2022.

Economist Intelligent Unit (EIU). *Democracy Index 2023: Age of Conflict*. at: https://cutt.ly/wete8fHH

European Union, Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA). *2022 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem Reporting Period-January-December 2022*. 15/5/2023. at: https://tinyurl.com/awtpawe8

International Criminal Court. *Elements of Crime* (2002), accessed on 23/11/2023, at: https://bit.ly/46CT5C6

_____. *Rome Statute of the International Criminal Court*. 17/7/1998. at: https://bit.ly/49YczE8

Lemkin, Raphaël. *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress*. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1944.

Masters, Jonathan & Will Merrow, "U.S. Aid to Israel in Four Charts." Council on Foreign Relations. 11/4/2024. at: https://cutt.ly/aerotUAp

Rabbani, Mouin. "Palestinians and their Discontents." *Critical Sociology*. vol. 49, no. 6 (2023).

Shelah, Ofer, Anat Shapira & Idit Shafran Gittleman. "Until Victory—Swords of Iron." *National Security Studies (INSS)*. 6/3/2024. at: https://cutt.ly/See69JOH

Taylor, Charles. *The Ethics of Authenticity*. Boston: Harvard University Press, 2018 [1991].

United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner. "Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide." 9/12/1948. at: https://shorturl.at/nHLWZ

_____, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs Occupied Palestinian Territory. "Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on The Gaza Strip." *Special Focus* (August 2009). at: https://cutt.ly/Gerol4Fm

_____, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "Humanitarian Response Plan." *Working Document* (December 2021). at: https://cutt.ly/GeroxsUH

Winstanley, Asa. "We Blew Up Israeli Houses on Oct. 7, Says Israeli Colonel." *Special Report*. Washington Report on Middle East Affairs (January/February 2024).

# فهرس عام


— أ —

آبار المياه في غزة: 72

آسيا: 27، 132

آيزينكوت، غادي: 39

الإبادة الجماعية: 9، 24، 32، 38، 52، 59، 72، 91-92، 103-104، 110، 113-114، 117، 119، 123، 127، 140-146، 155

الأبراج السكنية: 117، 136

أبناء الظلام: 138

أبناء النور: 138

الاتحاد الأوروبي: 99

اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (1993: واشنطن)/ اتفاق أوسلو: 18، 45، 65، 162

اتفاقيات أبراهام: 31، 131

اتفاقية حلف شمال الأطلسي (الناتو): 132، 138

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948): 142

الاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982): 23، 162

- حصار بيروت: 157-158

أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001: 137

الأحزاب الدينية: 136

الأخلاق: 83، 86-87، 89-90، 93

الأخلاق الاجتماعية: 89

الأخلاق الإنسانية: 26

الأخلاق الخاصة: 94

الأخلاق الرومانية: 101

الأخلاق العمومية: 94

الأخلاق المسيحية: 101

الأخلاق اليهودية: 97، 101

الأخلاق اليونانية: 101

الأردن: 63، 65، 74
أرض كنعان: 123
أرندت، حنة: 104
ازدواجية المعايير: 59، 91، 126
إسبارطة: 103
إسبانيا: 35، 62، 74
الاستعمار الاستيطاني: 30، 104-105، 118، 121، 123
الاستقطاب السياسي: 83
الاستقطاب الهويّاتي: 83
الاستيطان: 15، 103، 129-130، 162
الأسد، بشار: 111
الإعلام الإسرائيلي: 37، 46، 64، 106، 118، 136
الإعلام العربي: 134
الإعلام الغربي/ وسائل الإعلام الغربية: 19، 100، 110، 118، 139
أفران الغاز: 121
أفريقيا الوسطى: 47
اقتصاد الأنفاق: 13
الاقتصاد الكلي: 76
ألمانيا: 63، 74-75، 112-115، 117، 120، 122، 133، 141
ألمانيا النازية: 120-121
إلياهو، عميحاي: 147
الإمارات العربية المتحدة: 66، 68
الأمم المتحدة: 62، 76، 107، 142
- الجمعية العامة: 141، 143، 151
-- القرار رقم 96 (د-1) (1946): 141
- مجلس الأمن: 150
-- القرار رقم 1368 (2001): 151
-- القرار رقم 1373 (2001): 151
-الميثاق: 125، 150-152
الأمن القومي العربي: 23
أميركا الشمالية: 139
أميركا اللاتينية: 127، 132
الأميركيون من أصل أفريقي: 134
انتفاضة الأقصى (2000)/ الانتفاضة الفلسطينية الثانية: 11، 15، 51، 102
الانتفاضة الفلسطينية (1987)/ الأولى: 162
انعدام الأمن الغذائي: 71-72
الإنفاق الحكومي: 54
أوروبا: 97، 100، 106، 114، 116-117، 120-122، 132-133، 137، 139
أوروبا الشرقية: 120

أوكرانيا: 57، 126، 132-133
أيالون، داني: 149
إيران: 23-24، 53، 57-58، 62-63، 133
إيرلندا: 74، 95

ب

باراك، أهرون: 156
بايدن، جو: 25-28، 30، 56، 75، 98، 132-134
البرتغال: 74
البروتستانتية: 117
بروتوكول هنيبعل: 19
بريطانيا: 63، 75، 113
بلجيكا: 74، 95
البلقان: 92
بلينكن، أنطوني: 65
بن باراك، رام: 148-149
بن حبيب، شيلا: 118-119، 139
بن غفير، إيتمار: 15، 21، 118، 148
البنك الدولي: 110
بوش (الابن)، جورج: 11
البيت الأبيض: 58، 26
بيروت: 23، 111، 158
بينيت، نفتالي: 136

ت

التجييش: 34
ترامب، دونالد: 30، 63، 132، 134
تركيا: 74
تشرتشل، ونستون: 133
التضامن الشعبي العربي: 36، 62، 134
التضامن العالمي مع فلسطين: 32، 35، 60، 62
تظاهرات التضامن مع غزة: 45، 126
التعذيب: 91، 110
التمييز العنصري: 106، 127، 141
التنسيق الأمني مع إسرائيل: 18، 34، 36، 69
التنسيق المصري-الإسرائيلي: 18
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): 26-28، 97، 99-100، 133
التنوير: 1116-117، 119، 125
تهجير السكان: 117
التهويد الإسرائيلي في القدس: 20
التوراة اليهودية: 122

ث

الثقافة: 76، 90
الثقافة العنصرية: 105

الثقافة الغربية: 121
الثورة العلمية: 117

ج

جايلز، فرانك: 150
الجدار العازل في الضفة الغربية (جدار الفصل العنصري): 151
جرائم الإبادة: 82، 91-93، 95-96، 121، 131-132 141، 165-167
جرائم الحرب: 92، 144
الجرائم ضد الإنسانية: 26، 44، 59، 92-93
الجزائر: 64، 123
الجماعات الوشائجية: 94
جماعة أنصار الله (الحوثيون): 24، 36
جمعية المجمع الإسلامي: 17
جنوب أفريقيا: 59، 96، 113، 123، 127، 164
جنين: 15، 45
جهاز الأمن الوقائي: 34، 65
جهاز المخابرات الفلسطيني: 67
الجيش الإسرائيلي: متواتر
الجيش الأميركي: 57

ح

حداد، منى: 71
الحدود اللبنانية: 55
حرب الإبادة: 9، 32، 35، 59، 64، 81-82، 153، 156، 160-161، 165، 167
الحرب الإسرائيلية على غزة (2021)/ معركة "سيف القدس": 20، 130
الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006): 23، 157
الحرب الأميركية على العراق (2003): 23، 95، 114
الحرب الأميركية في فيتنام (1955-1975): 59
الحرب الباردة: 92، 132
حرب الخليج (1990-1991)/ احتلال العراق للكويت: 23، 126، 157
الحرب الروسية على أوكرانيا: 137-138
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 125
الحرب العدوانية: 92
الحرب العربية-الإسرائيلية (1967): 100، 120، 122، 130، 157
الحرب العربية-الإسرائيلية (1973): 23
الحرب العربية الباردة: 157
الحرس الثوري الإيراني: 24

الحركات الإسلامية: 62، 122، 124
حركات التضامن الإنساني: 158
حركات التضامن العالمي: 36، 64، 68
الحركات الطلابية: 59، 61
الحركات النسائية: 68
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): 17، 51، 65-66
حركة الجهاد الإسلامي: 110
الحركة الصهيونية: 121، 154
حركة المقاومة الإسلامية (حماس): متواتر
الحركة الوطنية الفلسطينية: 122، 124
الحريات الأكاديمية: 153-154
الحريات المدنية: 154
الحرية: 85، 98، 115، 124-125، 139-140، 157
حرية التعبير: 45، 59، 61، 85، 116، 153
حزب الله (لبنان): 23-24، 36، 53، 56، 58
حزب الليكود: 39، 48، 147، 149
الحصار على غزة: 12، 14، 16-18، 21-22، 33، 37، 39-40، 51، 66-67، 71-72، 75-76، 80-81، 103، 105، 110، 118-119، 126، 147، 159، 164
حصار مركز قيادة عرفات في رام الله (2003-2004)/ حصار المقاطعة: 157-158
الحضارة الأوروبية: 117، 154
الحضارة العربية الإسلامية: 122
الحضارة المسيحية: 117
حق الدفاع عن النفس: 87، 89، 93، 98-99، 108، 150-152
الحق في مقاومة الاحتلال: 12، 22، 69، 91، 98، 104، 107-109، 119، 127، 164، 166
حقوق المثليين: 118
حقوق المرأة: 118
الحمام السامري القديم: 78
حي الشيخ جراح (القدس): 20
الحياة اليهودية: 115

## خ

خان يونس: 75
خط الفقر الوطني: 72
الخطر الوجودي: 131
الخوف الوجودي: 35-36، 131

## د

دانون، داني: 148-149
دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية: 53، 55

دائرة بحوث الكونغرس: 56
الدعاية السياسية (البروباغندا): 101-102
الدول المطبّعة: 67-68، 134
دولة المتروبول: 125-126
الدولة المركزية: 117
الدولة الوطنية: 108، 125
الدولة اليهودية: 43، 45، 137، 139
الديانات التوحيدية: 86
ديختر، آفي: 149
الديمقراطية: 108، 114، 117، 157

ذ

الذاكرة التاريخية: 38

ر

رام الله: 14، 20، 31، 36، 40، 66-67
رفح: 49، 149
الرقة: 95، 99
رواندا: 92، 95
روس، دنيس: 31
روسو، جان جاك: 86
الروهينغا: 91
الرياض: 159

س

السبت الأسود: 103
السعودية: 30، 42، 65، 67، 74، 132
السفارة الإسرائيلية في الأردن: 36
السلاح النووي: 147
سموطريتش، بتسلئيل: 15، 118، 149، 150
السنوار، يحيى: 16، 32
سوء التغذية: 71
السودان: 95، 139، 157
سورية: 23-24، 34، 111، 139، 157
سيناء: 23، 148-149

ش

شارون، أريئيل: 11-12
الشباب اليهود الأميركيون: 97
شبه الجزيرة العربية: 122
شحادة، صلاح: 70
الشر الراديكالي: 101، 104
الشر المطلق: 100-103
الشرق الأوسط: 132، 147
شركة "مِكوروت" (شركة المياه الوطنية الإسرائيلية): 77
شميت، كارل: 94

ص

الصراع الطبقي: 120

صفقة ترامب-نتنياهو (صفقة القرن): 62، 67
الصين: 132-133، 139

ـــــ ض ـــــ

الضيف، محمد: 32-34

ـــــ ط ـــــ

طوباس: 15، 45

ـــــ ع ـــــ

العالم المتحضر/المتمدن: 106، 111، 142
عبد الناصر، جمال: 100
العدالة: 67، 84، 90، 97، 124-125، 127، 139، 154، 157، 166
العدالة الاجتماعية: 108، 114
عرفات، ياسر: 100، 158
العقلانية: 102، 108
العقلانية الأداتية الحديثة: 119
العقلانية التنويرية: 114
العقلية الإحلالية: 154
العقوبات الجماعية: 30، 32، 44، 74، 91، 110، 147، 155-156، 165
العلاقات-الجزائرية المغربية: 23
علم فلسطين: 116
العماليق: 123

ـــــ غ ـــــ

غالانت، يوآف: 39، 133
غانتس، بيني: 39، 50، 133
غلاف غزة: 19، 25، 53، 56، 129
غوتليف، ريفيتال "تالي": 147
غوتيريش، أنطونيو: 12، 111
غوردون، نيف: 71

ـــــ ف ـــــ

الفدائيون: 105
فرقة غزة (الجيش الإسرائيلي): 19
فرنسا: 63-64، 116، 120، 122، 150
فرويد، زيغموند: 86
فنزويلا: 132
فيتنام: 95

ـــــ ق ـــــ

القانون الأخلاقي: 101، 104، 141
القانون الدولي: 9، 92، 96، 99، 114، 141-142، 144، 150-152، 156
القتل الجماعي/بالجملة: 12، 58، 83، 102، 141
القدس: 15، 18، 20، 34، 62، 130
القدس الشرقية: 62، 67

القرون الوسطى: 120، 160
القصف الإسرائيلي للقنصلية الإيرانية في دمشق (1 نيسان/ أبريل 2024): 24، 62-63
- الرد الإيراني (13-14 نيسان/ أبريل 2024): 62-63
قصف المدارس: 44، 58، 83، 95، 110-111، 114، 117، 136، 147
قصف المستشفى الأهلي (المعمداني): 110
قصف المستشفيات: 44، 58، 63، 71، 83، 95، 110-111، 117، 119، 136، 147
قطر: 40، 65، 134
القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية (2023: الرياض): 159
قوات الاحتياط العسكرية الإسرائيلية: 52-54، 136
قواعد الاشتباك: 24
القيم اليهودية: 97

ك

كالنر، أرييل: 149
كانط، إيمانويل: 87، 101
كتائب عز الدين القسام: 20، 100، 116
الكحلوت، غسان: 10، 14
الكفاح المسلح: 11، 15، 22، 96، 108، 118، 124
كمبوديا: 95
كندا: 63
الكنيست الإسرائيلي: 147
الكولونيالية الغربية: 96
كيبوتس رعيم: 19
الكيبوتسات: 15، 19
الكيل بمكيالين (سياسة): 59، 124، 126-127

ل

اللاساميّة الاجتماعية: 120
اللاساميّة القومية: 120
لاوس: 95
اللجنة السداسية العربية: 65
الليبرالية السياسية: 46
ليمكين، رفائيل: 140-141

م

ما بعد العلمانية: 117
ماركس، كارل: 114
مائير، غولدا: 149
مبادرة السلام العربية (2002): 65
المبيعات العسكرية الأجنبية الأميركية: 56

متحف قصر الباشا: 78
مجزرة الطحين/ مجزرة دوار النابلسي: 75
مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب): 25، 132
مجلس الشيوخ الأميركي (الكونغرس): 57
مجمع كنيسة القديس برفيريوس الأرثوذكسية: 78
محطة توليد الكهرباء في غزة: 13
المحكمة الجنائية الدولية: 92، 127، 143
- نظام روما الأساسي: 143-144
محكمة العدل الدولية: 9، 98، 113، 127، 151، 156، 164
المحكمة العليا الإسرائيلية: 71
محور المقاومة: 23
مخيم جنين: 45
مخيم طولكرم: 15، 45
مخيم نور شمس: 15، 45
مخيمات اللاجئين: 45، 117
مخيمات اللاجئين في صحراء سيناء: 148
مركز رشاد الشوا الثقافي: 78
المساعدات الاقتصادية الأميركية: 58
المساعدات العسكرية الأميركية: 58
المسألة العربية: 140، 154
المسألة اليهودية: 120، 140، 154
المساواة: 124-125، 139، 157
مستشفى الشفاء: 27، 75، 112
المستوطنات الزراعية العمالية: 19
المسجد الأقصى: 15، 20، 21، 33-34، 103، 130
المسجد العمري الكبير: 78
المشروع الصهيوني: 120
مضيق باب المندب: 24
معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية (1979)/ اتفاقية كامب ديفيد: 157
معبر بيت حانون-إيرز: 13
معبر رفح البري: 12، 18، 66
معبر كرم أبو سالم: 13
المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: 39، 42، 48
معهد دراسات الأمن القومي (إسرائيل): 40
المغرب: 36
المقابر الجماعية: 75
مقاومة الاحتلال: 18، 100، 107-108، 122-124، 136
المقاومة الجزائرية: 64
المقبرة الرومانية (غزة): 78

المكارثية الجديدة: 59، 153
مكافحة الإرهاب: 153
مكافحة اللاساميّة: 153
الملكية المطلقة: 117
منظمة التحرير الفلسطينية: 17-18، 23، 68-69، 123-124، 135، 158، 162-163، 167
منظمة المطبخ المركزي العالمي: 74
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): 79
مؤشر الديمقراطية: 47
الموصل: 96، 99
ميانمار: 113
الميليشيات المسلحة: 126
ميناء الأنثيدون الأثري: 78
ميناء البلاخية: 78
الميناء العائم (غزة): 57

ـــــ ن ـــــ

نابلس: 15
النازية: 100، 121، 156
النازيون: 104، 156
نتنياهو، بنيامين: 25-26، 37-40، 42-44، 47-50، 63، 65، 75، 99-100، 131، 133، 135، 138، 162-163
النرويج: 74
النضال الفلسطيني: 82، 96
نظام الأبارتهايد/ نظام الفصل العنصري: 59، 64، 156
النظام الإقليمي العربي: 23
نقل السفارة الأميركية إلى القدس: 30
نيتشه، فريدريك: 101

ـــــ هـ ـــــ

الهاغاناه: 105
هبرماس، يورغن: 112-119
هتلر، أدولف: 100
الهجرة اليهودية إلى فلسطين: 120
هرتسوغ، يتسحاق: 29
الهند: 111، 133
الهولوكوست/ المحرقة النازية: 26، 36-37، 100، 117، 119-121، 133، 140، 156
الهوية الفردية: 89
الهوية اليهودية: 97

ـــــ و ـــــ

وزارة الاستخبارات الإسرائيلية: 148
الوساطة القطرية-المصرية: 49
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأدنى (الأونروا): 30، 160
الولايات المتحدة/ أميركا: 11، 16، 36، 40، 49-50، 57-59، 62-65، 74، 95، 97-99، 106، 111، 116، 121، 124، 126، 131-132، 134، 137، 149-150، 160-162

ي

اليابان: 140
اليسار الصهيوني: 118
اليمين: 116
اليمين الشعبوي: 153
اليمين المتطرف: 36، 48، 116
يهود أوروبا: 119
اليهود/ الشعب اليهودي: 26، 37، 42، 48، 102، 104-105، 114-115، 120-123، 141، 154، 164
اليهودية: 117

مكتبة
t.me/soramnqraa

## هذا الكتاب

يناقش موضوعًا يعيشه كاتبه وقرّاؤه أثناء تأليفه، ويبحث في حدث كبير ممتد لم تُعرف خواتيمه بعد، ويصعب الإلمام بجميع مكوّناته وآثاره. وهكذا يجب أن يُقرأ. صحيح أن الكتابة عن بعض جوانب الظاهرة الاجتماعية من مسافة زمنية أبعد تكون أيسر وأكثر فهمًا لوزن التفاصيل والوقائع وأهميتها في التحليل الشامل، وأكثر إلمامًا بحقائق لا تُرى قبل انجلاء غبار مرحلة ما؛ لكن للقرب الزمني، أو معايشة الحدث، فضائل أيضًا، إذا كان الكاتب مدركًا حدود موقعه هذا، ومتمسكًا بالانحياز إلى الحقيقة على الرغم من منطلقاته ودوافعه القيمية.

يصدر هذا الكتاب بالتوازي مع صدور الترجمة العربية لكتاب **قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة**، في خضمّ الحرب على قطاع غزة، التي تحوّلت إلى حرب إبادة، مع أن الخوض في تطور تاريخي جارٍ قبل اتضاح نتائجه وخواتيمه، هو في حد ذاته مغامرة نأمل أن تُحمد عُقباها.

telegram @soramnqraa

السعر: 6 دولارات

ISBN 978-614-445-614-9

9 786144 456149

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies